كيف السبيل؟

كيف السبيل؟

«نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي»
مناقشة أطروحات كريم مروه النظرية والسياسية

غسان الرفاعي

فهرس المحتويات

إهداء 7

مقدمة 9

تمهيد عام 15

الفصل الأول: لماذا ينبغي قراءة تحولات العصر؟ 21

ملاحظات عامة حول المنهجية 21

الأزمة المالية وبعض استنتاجات كريم 29

التناقض بين الروح الثورية والتكيف البراغماتي «الإنساني» 34

الدولة ودورها بين النظرة التبسيطية والنظرة العلمية 39

نحو نظام عالمي جديد... والعوامل العائقة 45

كيف تناول كريم موضوعه هذا؟ 46

مكان الحلم في البحث الفكري وفي العمل السياسي 49

كيف ينبغي أن تفهم ظاهرة النظام العالمي الجديد قيد التكوين؟ 53

الفصل الثاني: على أي أساس سيبنى اليسار الجديد .. 59

انقطاع بين الالتزام المبدئي ومنهجية المعالجة 64

المهمة الأساسية لليسار الجديد إدخال الجماهير إلى الفعل السياسي 72

المشترك العربي موضوعي والخاص القطري أساسي 76
نهضة جديدة؟! على أي أسس؟ 82
خلل المرتكزات التي يعتمدها كريم 92
الفصل الثالث: منهجية ماركس ما زالت صالحة 105
ما طبيعة التغيير في دور الطبقة العاملة 110
الفصل الرابع: أي تغيير... وكيف يتحقق؟! 119
المحور الأول: القضية الوطنية والدولة 122
المحور الثاني: شروط تحقيق التقدم الاقتصادي .. 128
المحور الثالث: القضية القومية 132
أ ـ فلسطين 132
ب ـ التكامل العربي... الوحدة العربية 140
المحور الرابع: التغيير 145

إهداء

إلى جميع الشيوعيين... الرواد الأوائل منهم... والمناضلين الذين ساهموا في معارك الاستقلال وناضلوا لصيانة الجمهورية والاستقلال والديموقراطية... أبطال المقاومة الوطنية... والنقابيين الشيوعيين جميعاً... والمثقفين المتنوّرين المنفتحين على العصر، وإلى شيوعيي اليوم أولئك الذين يتوقون ويعملون لتجديد اليسار ولإعادة الوحدة إلى حزبهم... إليهم جميعاً أهدي هذا الكتاب، لصواب ما حققوا... لخطأ ما ارتكبوا... لأنهم للتجديد والمستقبل وُلدوا... وهكذا سيبقون!

غَسّان

مقدمة

ليس لأحد أن يدّعي أن كلمته هي «الفصل» في موضوع البرنامج العتيد لقوى اليسار... ذلك لأن لهذا «البرنامج» ماضياً في التجربة؛ فيها الإيجابي وفيها السلبي... وتقييم الحالين لم يرسُ، بعدُ، على قاعدة موضوعية سليمة... والمفروض أن يكون له «مستقبل» لم تتبلور مبررات ولادته على نحو متكامل مقنع بعد. بل ما زال يتخبط في اجتهادات متضاربة...

في هذا الخضم، سأساهم في نقاش كتاب رفيقي وصديقي كريم مروه: «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي» لكونه الكتاب الذي حوى مجمل العناوين الرئيسية لما يجابه قوى اليسار. ومقاربتي هذه تنطلق من واجبي ومسؤوليتي كمناضل «محترف»... ولا أدّعي أي منطلق آخر سوى وضع بعض ما جمعت من تجربة وتوظيفها في خدمة ورشة النقاش الكبيرة التي يجب فتحها، ولا يجوز تأخيرها أكثر مما تأخرت...

لا أتردد في القول إن كريم كان دائماً «ملهمي»، بمعنى أنه كان محفّزي على الحوار والمساجلات السياسية والفكرية أكثر من أي «خصم» فكري أو سياسي آخر. ذلك لأنه يتناول، دائماً، ويحاول أن يعالج المسائل الحادة

والشائكة والناضجة للبحث في أوضاعنا العامة، بجرأة فكرية ومعنوية نادرة... وهي مسائل تشغلني بالدرجة نفسها التي تشغله. ويستمد كريم هذه القوة المعنوية والجرأة الفكرية من معينه الشخصي الغني في تجربة العمل السياسي المباشر، من موقعه القيادي في الحزب، وبتماسه المباشر مع الأطراف الأخرى: منظمات وأحزاباً وحكومات وقادة، داخلياً وعربياً ودولياً، سواء على صعيد الالتقاء أم التعارض معها...

وكثيراً ما كانت هذه «الحصيلة» مادة نقاشنا المشترك داخل الهيئات القيادية التي كنا، سويةً، أعضاء فيها مدة تناهز الأربعة عقود. وعليَّ أن أعترف بأنه ما كان لي أن أحصل على مثل هذه المادة الغنية لولا كريم، وذلك لانغماسي في الجزء الأكبر من هذه الفترة في العمل السياسي الحزبي الداخلي.

هذه ليست تجربتي الأولى، العلنية، في النقاش معه. بدأت التجربة حين أصدر مقالاته الثلاث التي تناول فيها قضايا القومية والاشتراكية والديموقراطية والدين والثورة؛ نشرت في النصف الثاني من العام 1989. وقد ناقش الكثيرون، في حينه، أفكار كريم، وكنت واحداً منهم. ونشرت المقالات وكل النقاشات التي دارت حوله في كتاب حمل اسم: حوارات!

وتكررت، بعد ذلك، نقاشاتي معه، المنشورة منها وغير المنشورة. وكان هناك، دائماً، تبادل رأي ومشورة... عليّ أن أقول، في تقييم هذه النقاشات، إنها كانت تقابل

من قبل كريم بانفتاح وإيجابية، على الرغم مما كانت تتسم بها أحياناً من حدة. ومع هذا التفاعل الإيجابي فيما بين الآراء وتصادمها لم يؤدِّ النقاش، بالضرورة، إلى تغييرات جوهرية في المواقف التي أبداها كل منا، وإن كنت أشعر دائماً، بفائدتها القصوى بالنسبة إليّ شخصياً. وأرى أن تعميم مثل هذا التفاعل الإيجابي فيما بين الآراء والاجتهادات الفكرية والسياسية التي يطرحها أهل اليسار، والديموقراطيون عموماً في هذه الأيام، بات أكثر ضرورة وأكثر جدوى من أي وقت مضى، خصوصاً من أجل بلورة ملامح اليسار الجديد وخطة عمله المستقبلية. فالملاحظ أن مثل هذا التفاعل الإيجابي مفقود بصورة عامة. وهو نادر إذا ما حصل! وفي حال حصوله عادة ما يتسم به هو التناحر. بمعنى سعي كل طرف إلى نفي الطرف الآخر. وهذا ما يعطل جدوى النقاش من حيث هو مسعى عبر الجهد المشترك للوصول إلى الحقيقة على صعيد الفكر، وإلى التقارب العملي على صعيد الممارسة.

أود أن أوضح، منذ البداية، مفهومي لموضوع التجديد على صعيد اليسار، الذي تدور النقاشات حوله. فأنا أنطلق من أننا نعيش أساساً ـ كما في أيام ماركس ـ في ظل نظام العلاقات الرأسمالية العالمي. وأن التغييرات الكبيرة الحاصلة في هذا النظام لم تغير في طبيعة وأسس العلاقات السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تحددها التناقضات الأساسية في قلبه، وأن الميل نحو العالمية في تطور الرأسمالية الذي أشار إليه ماركس، والذي تحول في أيامنا هذه إلى بدء عملية عولمة متكاملة، أدى ويؤدي إلى

أن تلعب المراكز الأساسية للرأسمالية المتطورة دور العامل الموجه الأساسي لمجمل التطور العالمي والعلاقات الدولية، وإلى تحوّله، بدرجات متفاوتة، إلى عامل رئيسي في توجه وتطور كل بلد على حدة، وبالدرجة الأولى بالنسبة إلى البلدان النامية، كل منها وفق خصائصه السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رسا عليها حالياً، عبر مساره التاريخي...

في هذا الضوء تتحدد ـ حسب رؤيتي وقناعاتي ـ قاعدة التجديد الذي يجري الكلام عنه، وليس خارج هذه القاعدة. وهذا يعني أن التجديد ينبغي أن ينطلق من محاولة كشف وفهم تجليات التناقض الأساسي الذي كشفه ماركس في حينه؛ في ظروفنا الراهنة، وتبيان فعله على الصعيد الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي في البلدان المتقدمة، وانعكاسات ذلك على جميع هذه الصعد في كل من البلدان النامية، ومنها لبنان والبلدان العربية الأخرى، بالنسبة إلى جميع قضاياها الوطنية والتنموية والقومية...

وأي مسعى، واعٍ أو عفوي، لإخراج مفهوم التجديد عن هذا الإطار يحملُ، في رأيي، خطر الانحراف بقوى اليسار عن الخط الموضوعي للتطور (لا أريد أن أسميه الخط الثوري)، إما باتجاه التكيف عبر سياسة براغماتية مع الاستراتيجية الجديدة للرأسمالية المعولمة للهيمنة، وإما باتجاه فوضوية ثورية لا أفق لها، بسمات وهويات مختلفة.

إن الانطلاق من هذا الفهم المبدئي لطبيعة العولمة الرأسمالية ودورها العام بالنسبة إلى التطور العالمي،

والخاص بالنسبة إلى كل بلد، يتطلب ـ من أجل وضع صياغة استراتيجية لقوى اليسار ـ حسبما أرى، من قوى اليسار الدراسة الأشمل والأعمق والأكثر تفصيلاً والأكثر ملموسية لخصائص مجتمعاتهم الخاصة الاقتصادية بالدرجة الأولى وكذلك فيما يتعلق بالتركيب الاجتماعي (الطبقي ـ القومي ـ القبلي ـ الديني ـ الإيديولوجي...) لمتابعة حجم وطبيعة التأثيرات التي يتركها نهج واستراتيجية العولمة عليها راهناً وفي المدى البعيد. وعلى أساس هذا فقط، وتحديداً، يمكن الكلام عن إمكان بلورة استراتيجية فعالة، ومنفتحة لتوحيد جهود كل القوى الاجتماعية والسياسية الراغبة والتي لها مصلحة في التغيير، في المجتمع المعني.

بهذه الرؤية، ومن هاجس هذه الدوافع، ناقشت أفكار رفيقي وصديقي كريم في كتابه: «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي». وقد تداولت وإياه ـ وأنا أكتب هذا الحوار ـ مجمل الأفكار والمآخذ التي تجمعت لدي، فكان استقباله إيجابياً ومشجعاً في آن. وقد اعتبرت موقفه هذا محفّزاً إضافياً لتقديم ما أطرح على بساط النقاش والحوار الأوسع، لفتح آفاق أرحب لتقارب أكثر فيما بين قوى اليسار والديموقراطية في لبنان بالدرجة الأولى، وحبذا لو سرى على النطاق العربي أيضاً، لخلق أجواء تفاهم أوسع وأعمق.

أواخر شهر آب/أغسطس 2010

غسان الرفاعي

تمهيد عام

لماذا أقدمت على مناقشة الأفكار الواردة في كتاب كريم: «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي»؟

أولاً: لأن موضوع الكتاب، كما يشير إليه العنوان، هو، حسب رأيي، موضوع أساسي في إطار الوضع الحالي للبنان وسائر البلدان العربية. وله أثره الخاص في طبيعة المسار المستقبلي للتطور العام للمنطقة، في حال نجاح بناء هذا التيار، أو في حال فشله.

نحن بدورنا، كما كريم، ندرك ونقدر حجم الصعوبات والعراقيل أمام إنجاز هذه المهمة. فالنهج المنحرف والخاطىء، وطنياً ومبدئياً الذي مارسته قيادة الحزب الشيوعي الرسمية في السنوات الأخيرة، أفقد الحزب استقلاليته العملية وضرب دوره السياسي الخاص المبادر. وهذا خلق إحباطاً معنوياً عاماً ـ لا عند الشيوعيين وحسب، بل عند الجمهور كذلك. وجاءت التركة السياسية السلبية الثقيلة التي سببها فشل التجربة الاشتراكية الأولى لتزيد وتعمق حالة الإحباط العام، خاصة مع ما لوحظ من تنشيط لعمل الأجهزة الإيديولوجية لأعداء الاشتراكية، على تنوعهم، لتعميم حالة الإحباط وخلق حالة نفسية لتقبل التكيف مع الحالة الجديدة التي تتمثل بسلسلة المشاريع

الموجهة إلى منطقتنا من قبل الولايات المتحدة خصوصاً، ومن قبل إسرائيل، وضرورة الاستسلام لها باعتبارها قدراً بالنسبة إلى شعوبنا حاضراً ومستقبلاً.

ثانياً: لأن المنهجية التي اتبعها كريم في معالجته للقضايا الواردة في الكتاب، لا تؤدي، حسب قناعاتي، إلى تحقيق الغاية التي ابتغاها. ذلك لأن طروحاته وأفكاره جاءت عامة ومشتتة، مع غياب تراتبية منطقية تنتظمها وتوحدها. كما أنه حدد أهدافاً، دون أي تبرير لها بالشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها أو تفترضها، وفي كثير من الحالات لاحظنا تناقضاً بين الأهداف من حيث الطبيعة من جهة، ومن حيث إمكان تحقيقها من جهة أخرى. وهذا الأمر يشي بأن لا قراءة حقيقية (عميقة وشاملة) للوقائع الراهنة محلياً وعربياً وعالمياً... لتحديد طبيعة المتغيرات وحجمها على مختلف هذه المستويات جميعاً. وبالتالي ما كان بالإمكان استخلاص استنتاجات **جديدة**، ولا وسائل جديدة مقنعة. وهكذا بقيت الأهداف «دون اختراع شيء غير موجود» كما يعترف كريم نفسه في الصفحة 75. وبالتالي ظلت هذه الأهداف تكراراً لتمنيات خيرة قديمة، لا أكثر ولا أقل.

بعد قراءتي الثانية للكتاب، يتراءى لي بأن مكمن الخطأ في المقاربة المنهجية المتبعة ينكشف في دعوة كريم لضرورة قراءة المستجدات العالمية والعربية والمحلية قراءة «غير إيديولوجية، قراءة موضوعية!» كما يقول. هذا الطرح يبين أن مفهوم كريم للإيديولوجيا يعني أنها تتعارض مع

الموضوعية! من هنا لا بد من تحديد معنى الإيديولوجيا كمهمة أولى، لكي يتسنى لنا في ضوء ذلك تحديد العلاقة بين الإيديولوجيا والواقع الموضوعي. وذلك لتبيان هل هذه الإيديولوجيا، حقاً، تتعارض مع الموضوعية أم لا؟ فإن تحقيق هاتين المهمتين يتيح لنا تفسير ذلك التشوش الناتج من الالتباس الناشىء عن مفهوم الإيديولوجيا في صفوف قوى اليسار عموماً، الذي ينبغي رؤيته وإعلانه، لا إخفاؤه، خصوصاً بعد سقوط التجربة الإشتراكية. وينبغي الاعتراف بأن خصوم اليسار يستخدمون، بذكاء، حالة الالتباس هذه، لمحاصرته وعزله وشله عن الفعل على المسرح السياسي.

إن الإيديولوجيا، حسب فهمنا لها، في ضوء مادية ماركس الديالكتيكية ـ التاريخية، هي أحد مكونات البناء الفوقي للمجتمع، الذي يعبر ويعكس فكرياً تناقضات البناء التحتي وحركيته، وعلى وجه الخصوص التناقض الأساسي، أي التناقض بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع المعين. بهذا المعنى ينتفي ويسقط الكلام عن وجود إيديولوجيا واحدة، من حيث المضمون والوظيفة، أي من حيث الاستهداف. على هذا الأساس كذلك، ينتفي وصف الإيديولوجيا بأنها ظاهرة غير موضوعية. ولكن عند تفسير دورها السياسي والاجتماعي لا بدّ من الأخذ في الاعتبار مدى عكسها لمصالح أي قطب في التناقض الأساسي. بمعنى آخر، يجب التحديد هل هي تعكس القوانين الموضوعية الدافعة للتطور الاجتماعي (أي التعبير عن مصالح القطب الاجتماعي التقدمي في المجتمع)، أم أنها

تسعى إلى عرقلة مسار هذه القوانين؟ (بحكم تمثيلها لمصالح القطب المحافظ أو الرجعي في المجتمع).

إن هذا التحديد المبدئي العام، التخطيطي لدور الإيديولوجيا ليس تحديداً مغلقاً بصورة مطلقة، بمعنى أنه لا يمنع بروز ظاهرات «شاذة» عن هذه القاعدة في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في جبهتي هذا الانقسام الاستقطابي المحدد نظرياً. فليست نادرة الحالات التي تطلق فيها شخصيات متنورة، منفتحة على المستقبل، بحكم ثقافتها العميقة وإنسانيتها، مواقف وشعارات تخدم مصالح التقدم والديموقراطية في المجتمع، رغم انتمائها إلى الطبقات السائدة. وفي المقابل ثمة مواقف وشعارات غير قليلة يطلقها بعض من صفوف الطبقات ذات المصلحة في التغيير، تصب على الصعيد العملي، في الاتجاه المعاكس لمتطلبات الممارسة المتوافقة مع القوانين الموضوعية للتطور بدوافع وأسباب ذاتية. وتتجلى هذه المواقف بصورة خاصة في اتجاهات فوضوية تضفي على النضال وشعاراته أحياناً «شحنة ما فوق الثورية» مما يبطل هذا النضال ويجهضه. أو تتجلى بطروحات تبرر التكيف مع الواقع القائم وتجمّله بحجج مختلفة باسم الواقعية. وقد شهدت الحركة الشيوعية، واليسارية عموماً، نماذج مختلفة من الصنفين ـ أدت إلى نتائج بالغة الخطورة، كما هو معلوم.

إن هذا الالتباس في فهم «الإيديولوجيا» ودورها، (الذي هو أحد المظاهر الرئيسية في خلل المنهجية التي اتبعت في الكتاب)، كما أرى، هو الذي أدى ـ في أغلب

الظن، إلى الارتباكات في التحليل والتقويم لكثير من الظاهرات والمسائل سواء على الصعيد الفكري العام أم على الصعيد السياسي. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الارتباكات أثرها في الاستنتاجات التي بُنيت على ذاك التحليل والتقويم. أشير هنا إلى بعض النماذج الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بمسائل تأسيسية يقوم عليها بنيان الكتاب، وتحديداً القضايا التي تتعلق ببناء اليسار الجديد... وصوغ برنامج هذا اليسار... الخ، حيث أسند ذلك كله إلى فهم خاص للعولمة ودورها، وإلى تحليل معين للأزمة المالية الحالية وأبعادها... وتقدير غير واقعي لطبيعة العلاقات الدولية ومستقبلها ودور الأمم المتحدة... وطرح مفهوم الحضارة العالمية الجديدة على هذا الأساس... وتفسير مفهوم الدولة من حيث المبدأ وفي الممارسة... بصورة ذاتية وتحليل الكيفية التي جرت بها أوضاع بلداننا في ظل هذه المفاهيم... الخ، وكان لا بد من نقاش الطروحات المتعلقة بهذه المواضيع من أجل التمهيد لما نعتقده أسلم وأصح من الناحية النظرية والسياسية لإعادة بناء اليسار الجديد وتأسيسه.

ثالثاً: بنتيجة القراءة النقدية الإجمالية للكتاب خرجت بقناعة بأن ما نحتاج إليه لتجديد اليسار، بل لإعادة تأسيسه، هو أكثر وأبعد من تعداد مطالب ومهام عامة يراد تحقيقها! فالمهام العشرون التي يحددها كريم كبرنامج لعمل اليسار ليست كافية لبناء هذا اليسار. إننا أمام معضلة أكبر وأكثر خطورة: إننا أمام ضرورة تبرير وجود اليسار نفسه من جديد، بعد الانهيارات والهزائم، وبعد ما أدت إليه من

إحباط عام ما زال يشل الفكر والعمل عند أوساط واسعة من الناس. ونحن نرى بأن هذا التبرير المطلوب لوجود اليسار له وجهان: الوجه الأول يتعلق بتبرير وجود اليسار كقوة سياسية مميزة على قاعدة التناقضات العالمية، سواء تلك الناتجة من استراتيجية العولمة تجاه لبنان والبلدان العربية، أم تلك الناتجة من تناقضات وتصادمات المصالح بين القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية... والتفاعل والاحتمالات الناشئة عن ذلك... والوجه الثاني يتعلق بتبرير الأهداف المميزة التي يسعى اليسار إلى تحقيقها تبريراً منطقياً، علمياً موضوعياً مع تبيان أشكال وأساليب تحقيق ذلك، والمراحل المتدرجة (أو المتتابعة) في هذه العملية السياسية الاجتماعية... الخ.

هذا المنحى من العمل لإعادة تأسيس اليسار وفق رؤية تجديدية هو وحده يمكن أن يساعد على تقريب مختلف قوى وفصائل اليسار وتياراته وتوحيد جهودها على أساس طوعي وديموقراطي. وهذا المنحى بالذات يتيح تخفيف، ثم إزالة، آثار الإحباط الذي يشل النشاط السياسي للجماهير، وبالتالي يهيىء الظروف تدريجاً لبناء الكتلة الشعبية التاريخية التي بمقدورها إجراء التغيير الديموقراطي.

لا شك أنه طريق نضالي صعب ومعقد وطويل... إلا أنه الطريق الواقعي الوحيد لتحقيق هدف التغيير الديموقراطي.

الفصل الأول

لماذا ينبغي قراءة تحولات العصر؟

ملاحظات عامة حول المنهجية

ينطلق كريم انطلاقة منطقية سليمة منسجمة مع الهدف العام الذي عنون به كتابه: «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي» حيث أشار إلى ضرورة القيام بمواجهة موضوعية للتجربة التي انهارت... «وتحديد ما يمكن تحديده من الأسباب الموضوعية والأسباب المتصلة بوعي البشر التي أدّت إلى انهيار التجربة ورؤية الجوانب الصحيحة فيها دون تعظيم ورؤية جوانب الخلل فيها، من دون تعسف» (ص 26). بعد هذه المقدمة يقول: «لن أقحم نفسي في البحث عن الجذور التاريخية لهذه التحولات» (يقصد تحولات العصر)، لكنه، مع ذلك، يضيف: «بات على اليسار في العالم العربي، اليسار الجديد على وجه الخصوص، أن يبدأ البحث عن المستقبل، ليس فقط من حيث انتهت إليه التجربة الاشتراكية، بل أن يغوص خصوصاً في قراءة هذه التحولات الكبرى الجارية في العالم، ليس في لحظتها الراهنة، وليس في جانب واحد منها، ولا في اتجاه واحد

من اتجاهاتها، بل فيها جميعاً وفي الجذور التاريخية التي كانت تقود إليها...» (ص 26 ـ 27).

هذه، ولا شك، نصيحة جيدة ومبدئية، وأعتقد أنها بديهية في الوقت نفسه لدى كل من يتصدى لبناء يسار جديد. بيد أن هذه النصيحة الجيدة الصحيحة التي يسوقها كريم تناقض الإحجام المسبق الذي فرضه على نفسه «بعدم إقحام نفسه في البحث عن جذور التحولات»، في الوقت الذي يكرّس كتابه لإنهاض قوى اليسار، ويقدم لها اقتراحات بتركيب برنامج عام لهذا اليسار. مع ذلك تبقى المهمة الحقيقية، الصعبة حقاً، التي تحتاج إلى جهود جماعية، هي قراءة التحولات الكبرى. وهذا يتطلب من اليساريين المخضرمين والجدد أكثر من نصيحة: يتطلب من كريم توظيف خبراته الجمّة وتجاربه المتراكمة في إعادة تقييم الماضي، على أساس تقييمه لها في ضوء ممارساته السابقة ورؤيته الراهنة، باعتبار ذلك ضرورة لإلقاء الضوء، أو بعض الضوء، على «الجذور التاريخية»، التي تساعد على فهم التحولات الكبرى.

في الحقيقة إن «قراءة التحولات الكبرى» تعني، وينبغي أن تعني، أكثر من أن «يدرك المرء، بواقعية، أن عالم اليوم، وعالمنا العربي جزء منه، محكوم، في ظل هذه التحولات الكبرى، وإلى زمن غير محدد بالنظام الرأسمالي المعولم بكل ما فيه من تناقضات، في الإيجابي منها وفي السلبي على حد سواء» (ص 27). ويكتفي بهذا التمهيد لكي يحدد الجانب الإيجابي في العولمة الذي «يتجلى

بالتقدم المحقق في ميادين مختلفة، والسلبي الذي يعبّر عنه، في الآن ذاته، التوحش الذي يتجلى في سياسات رأس المال المعولم وممارساته، من جهة، والتدني الواضح في وعي الكتل البشرية الكبرى من جهة ثانية» (ص 27) (وهنا يورد كريم مقطعاً كبيراً من خطاب لماركس يشرح فيه الظاهرات المتناقضة التي تخلقها الصناعة والعلوم في سائر ميادين الحياة).

استناداً إلى كل ذلك، وتفسيراً لكلام ماركس يقول:

- مشروع ماركس لتغيير العالم سقط في منتصف الطريق، من دون أن ينتهي مع انهيار التجربة الاشتراكية.
- إن النظام الرأسمالي العالمي لن ينهار بسبب أزماته..
- إن على اليسار أن يأخذ بعين الاعتبار أن الطريق الذي عليه أن يسلكه هو طريق وعر... مليء بالعقبات وبشتى أنواع العوائق... بما فيها عوائق من داخل بعض الأطر السياسية والفكرية لليسار القديم واليسار المستحدث...

ماذا نفهم من هذا الكلام؟

أولاً: لا يمكن أن نوافق كريماً على طريقة تفسيره لكلام ماركس. ففي منهجية تفكير كريم ـ خلافاً لماركس ـ ثمة فصل بين القطبين الإيجابي والسلبي في الظاهرة الواحدة. في حين نرى نحن، وفق فهمنا لمنهجية ماركس، بأنه علينا أن نقيّم الظاهرة بحصيلة فعل القطبين معاً. ـ فلا ظاهرة دون هذا التناقض الداخلي، كما ليس

هناك في الطبيعة ظاهرة مغناطيسية دون القطبين معاً. وهذا الفرق واضح وبيّن بين نص ماركس خلافاً لتفسير كريم الذي يدفع إلى تقييم القطب الإيجابي في العولمة بذاته (بمعنى أخذ موقف إيجابي منه)، ومعارضة السلبي بذاته. فالموقف العام المبدئي من الظاهرة يتحدد في ضوء تقييم الحصيلة العامة لمجمل التناقضات في قلب الظاهرة. وهذا الموقف المبدئي العام يعود فيحدد على المستوى السياسي (العملي) الموقف التكتيكي التفصيلي (بمعنى الجزئي)، وإلاّ فإن هذا المنطق الميتافيزيقي الشكلي (غير الديالكتيكي) يولد أساساً لتشوّش إيديولوجي على صعيد استراتيجية اليسار المفترض، وإلى براغماتية موازية على الصعيد التكتيكي. وعلى الصعيد الفكري العام تتعزز الأجواء نتيجة هذا الطرح لازدهار «الانتقائية» في السياسة والفكر، التي هي موجودة فعلاً في الوقت الحاضر بصورة عفوية، بحكم الإحباط الناشئ عن سقوط التجربة وعدم تبلور رؤية جديدة...

في حين أن رؤية وحدة التناقضين في قلب ظاهرة العولمة تؤسس لاستراتيجية واقعية ولتكتيك واقعي، منسجمين مبدئياً فيما بينهما.

ثانياً: حين نقول إن اليسار الجديد وإعادة بنائه يحتاجان إلى الجهود الجماعية، إنما نقصد الجهود الجماعية الملموسة التي تقدم معرفة في فهم المتغيرات الكبرى، وخصوصاً كشف واستنتاج آلية فعلها وما تولّده من ظاهرات سياسية واقتصادية واجتماعية وإيديولوجية و... إلخ، مع الاستنتاجات المستخلصة من كل ذلك فيما ينبغي

أن يفعله اليسار الجديد، وكيف يفعله... إلخ. وفي ضوء هذه الرؤية يصبح الاكتفاء بنصيحة لليسار بأن «يأخذ بعين الاعتبار أن الطريق الذي عليه أن يسلكه هو طريق وعر... مليء بالعقبات...» نصيحة عديمة الفائدة لعموميتها، ولعدم ملموسيتها.

ثالثاً: وحين يستنتج كريم بأن «النظام الرأسمالي العالمي لن ينهار بسبب أزماته...»، ينتصب في الفكر، عفواً، احتمالان: أولهما هو أن النظام الرأسمالي خالد إلى الأبد ولن ينهار! وهذا احتمال لن يرد، مطلقاً، حسب قناعتنا المؤكدة، في فكر كريم إذ إن كريماً يشير، بعد أسطر من هذا الاستنتاج «أن النظام الرأسمالي ليس حتمية تاريخية نهائية...». والثاني هو كيف سينهار النظام الرأسمالي؟ ولماذا؟ إذا لم تكن أزماته سبباً في ذلك؟ وفي كلا الاحتمالين يصبح هذا الاستنتاج الذي يطرحه كريم نافلاً، لا معنى له في إطار الموضوع العام المطروح الذي هو كيفية بناء يسار جديد!

رابعاً: إن نصيحة كريم لقوى اليسار الجديد بالتزام «الواقعية القصوى» لا تتحقق عن طريق «التبشير»، بل عن طريق فهم قوى اليسار لتحولات العصر وقوانين تطور مجتمعاتهم في ضوء نظرية ماركس، المادية ـ الديالكتيكية ـ التاريخية. ثم علينا أن نبيّن ماذا نقصد بالواقعية: إذا كان المقصود بذلك، الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية المباشرة فهذا يدخل في مجال التكتيك... أما إذا كنا نتكلم على نهج جديد لليسار، على استراتيجية جديدة فالواقعية

تأخذ معنى أعمق وأوسع. وتحتاج إلى جهود علمية أكبر... وأي خلط بين هاتين «الواقعيتين» يورط صاحبها في مآزق سياسية وفكرية خطيرة... ومن جهة ثانية إذا كان من حق هذه القوى كما يقول كريم: «أن تحلم بغدٍ أفضل»، ولكن دون ربط ذلك بالاستدراك الذي يطرحه كريم بالقول: «حتى لو جاء هذا الحلم في شكل يوتوبيا...» وذلك لأنه ليس لليوتوبيا مكان ما دامت الاشتراكية كأفق مستقبلي هو استنتاج علمي بنتيجة تحليل طبيعة تناقضات النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الرأسمالي المعاصر وآلية عمل هذه القوانين الموضوعية بما في ذلك رأسمالية العولمة. وفي هذا الضوء لا يبقى عامل الزمن، قصره أو طوله، حاسماً في صحة أو عدم صحة الاستنتاج العلمي وإن كان يبقى لعامل الزمان دوره وحساباته في طريقة البشر وأسلوبهم في تحقيق الهدف وفق ما تتيحه الظروف المادية والذاتية في المجتمع المعين. وهكذا لا تكون الاشتراكية يوتوبيا، بل أفقاً مستقبلياً للإنسانية وحلماً له أسسه الواقعية للتحقق. (راجع الصفحتين 29 ـ 30).

خامساً: وقبل أن ننصح قوى اليسار «بأن تحترم في نضالها المراحل» علينا أن نعرف كيف نحدد المراحل! كي لا يبقى هذا التحديد خاضعاً للتقديرات الذاتية المختلفة ولتضاربها. فلكي نقرر، بل لنجزم، من موقع اليسار، بأن التغيير هو تحديداً «التغيير الديمقراطي» ينبغي أن نعرف معرفة علمية طبيعة مجتمعنا، ومستوى تطوره، وطبيعة وقدرة القوى الاجتماعية والسياسية (الداخلية والخارجية) ومصالحها المختلفة الفاعلة والمؤثرة فيه، ودرجة احتدام

التناقضات داخله نتيجة ذلك، والإمكانات المتاحة أمام قوى اليسار للحركة والتأثير. إن تحديد كل هذه العناصر والظاهرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع بدقة تسمح بتحديد طبيعة الهدف ومسار حركة قوى اليسار بالواقعية المطلوبة على مستوى التكتيك وعلى مستوى الاستراتيجية. «فالتغيير الديموقراطي» تعبير عام غير محدد المضمون!

ونظراً لكون التحليلات العامة الأساسية للوضع الدولي الناشئ تظهر بأن التغيير الاشتراكي ليس مطروحاً على جدول عمل التنفيذ، ويحتاج إلى زمن... فإن استراتيجية قوى اليسار الواقعية تأخذ طبيعة التمرحل وفق أفق تصاعدي ـ وكل مرحلة منها إنما تتحدد شعاراتها وأهدافها، وفق الشروط السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية التي بلورتها دراسات قوى اليسار الشاملة لمجتمعاتها وفق المنهجية الماركسية. ومثل هذا الطرح وحده يحدد بدقة المضمون السياسي ـ الاجتماعي للتغيير الديمقراطي. وخلاف ذلك فإن طرح شعار التغيير الديمقراطي بصورة عامة بمعزل عن العوامل الموضوعية الفاعلة في المجتمع، يمكن أن يخلق التباسات في الوعي الاجتماعي العام وعدم تمييز بين طروحات قوى اليسار وسائر القوى!

سادساً: وهنا تتكرر مرة أخرى، مسألة إصدار الأحكام من دون تبرير علمي لها، أو من دون تبرير علمي كافٍ. فمن التعسف، في ميدان البحث العلمي، القول بأن «التجربة الاشتراكية القديمة... قد اعتبرت أن الطبقة العاملة

في مفهومها القديم هي حاملة مشروع التغيير، وأن بعض شرائح المجتمع من الفقراء ملحقة بها...»، واتخاذ هذا الحكم المتعسف منطلقاً وسنداً للقول «بأن وقائع العصر تشير إلى أن الأمور اختلفت عن السابق، وأن الشرائح المعنية بالتغيير قد كبرت، وتنوعت وتعددت...» (ص 31).

صحيح ما «استنتجه» كريم بأن «الشرائح المعنية بالتغيير قد كبرت.. وتعددت»، ولكن ليس بصورة أساسية ومباشرة تحت تأثير عوامل عامة كعامل «ما يمثله رأس المال المعولم من مخاطر عليها، وعلى البشرية كلها...» باعتبار هذه ظاهرات ـ لا في الوعي الاجتماعي بل في التحليل وفق المنهجية الماركسية ـ ناتجة من تغييرات أعمق في البنية الاجتماعية (الطبقية) في المجتمع. بمعنى آخر، إن هذا التغيير جرى تحت تأثير تغير الموقع الاقتصادي ـ الاجتماعي بانحدار هذه الفئات والشعوب من موقع المستثمرين (بفتح الميم) بصورة **غير مباشرة**، إلى موقع المستثمَرين بصورة **مباشرة** ووفق تحليلنا هذا ينبغي أن لا نطابق بين تغير الموقع الاجتماعي مع تغير الوعي الاجتماعي. وهذا يعني ضرورة انفتاح على عمل اليسار، وليس بناء آمال لم تنضج ظروفها بعد في نظام العلاقات الرأسمالية في عهد العولمة. وهذا التغير المزدوج (في واقع هذه الفئات من جهة، وطابع العولمة المستجد في الرأسمالية المعاصرة) لم يغير في موقع الطبقة العاملة كما يوحى ضمناً النص الذي أوردناه من كلام كريم، من كونها الطبقة النقيض الأساسية في النظام الرأسمالي. وذلك لأن مفهوم الطبقة العاملة، وبنيتها، وليس موقعها في نظام

الانتاج، هو الذي تغير، بانضمام المهندسين والخبراء والفنيين ذوي الكفاءات العلمية... إلخ، بحكم الثورة العارمة في ميدان التكنولوجيا وفي الإنتاجية.

الأزمة المالية وبعض استنتاجات كريم

في رأي كريم إن النظام الرأسمالي «ظلّ يتطور» منذ الثورة الصناعية، ولم يقف في طريقه:

«لا نشوء نظام اشتراكي عالمي»

«ولا الأزمات الدورية..».

وفي رأيه إن «أرباب النظام كانوا يجدون الوسائل التي يتجاوزون بها أزمات نظامهم...» (ص 32).

هذه المنهجية في الاستقراء والتحليل والاستنتاج لدى كريم تؤكد ما ذهبنا إليه، في صفحات سابقة، من أن كريماً لا ينظر إلى الرأسمالية كبنية واحدة متناقضة. هو يتابع أحد قطبي التعارض وحده، ويصدر حكماً عاماً على البنية كلها. في الإيجاب، في مثالنا، حين يرى التقدم في الانتاجية... وفي السلب، يعدد عندها «الاعتداءات المتواصلة على الكوكب... وعلى البشرية بأسرها» (ص 33). لا شك أن الوصف العام للنتائج صحيح، في حالتي الإيجاب والسلب. غير أن هذه المنهجية تؤدي (أو توحي) على الصعيد الفكري وعلى صعيد النضال السياسي العملي إلى نتائج جد خطيرة. فعدم رؤية ومحاكمة الرأسمالة كبنية واحدة بتناقضها الداخلي تقضي على الأساس الفكري (أو تخفي هذا الأساس): التناقض بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة

التي بنى ماركس نظريته برمتها عليه، وبرّر ضرورة القضاء عليه عندما تتهيأ قوى اجتماعية واعية وقادرة على إزاحة الرأسمالية. وإلا تبقى هذه الرأسمالية نظاماً سائداً تتحكم الآلية الموضوعية في إعادة إنتاج علاقات الانتاج في النظام الرأسمالي وتتطور في إطار هذه العملية القوى المنتجة سواء بدافع تعظيم الربح أو المنافسة، أم بسبب تقدم العلوم في شتى الميادين بحوافز من المؤسسات الرأسمالية أو بحكم الاستقلالية النسبية لتطور العلوم.

ـ إن عدم محاكمة الرأسمالية كبنية واحدة متكاملة، وتجزئة الموقف منها: إيجاباً مع عناصر «التطوير» التي يشار إليها، وسلباً بما تسببه من آثار سلبية على الإنسانية، وذلك باسم الواقعية... يفتح واقعياً مجالات التكيف مع الرأسمالية فكرياً وعلى الصعيد السياسي العملي. وهنا أحد المكامن الفكرية الخطيرة التي تحمل خطر شل اليسار وتكيفه مع الآلية التي تسيّر المجتمع التقليدي.

أما الزعم بأن «أرباب النظام كانوا يجدون الوسائل التي يتجاوزون بها أزمات نظامهم...» إنما يدل بأن كريماً لا يرى بأن «تجاوز» الأزمة إنما يجري في إطار آلية التجديد الموضوعية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، عندما لا يكون العامل الذاتي للتغيير جاهزاً للقيام بمهمة التغيير. ومن جهة ثانية لو كان «أرباب النظام» قادرين فعلاً على تجاوز الأزمات، لكانوا قادرين، منطقياً، على منع حدوثها. أما التدابير التي تتخذها البورجوازية ودولتها عند وقوع الأزمات إنما هي تدابير لتخفيف الآثار السلبية على الطبقة

البورجوازية بتحميلها للجماهير. وبحسب تعبير ماركس الدقيق تلجأ البورجوازية إلى «تحطيم القوى المنتجة». وهذا ما يقوله كريم نفسه في سياق كلامه. وهذا يعني أن طروحات كريم تخرج الموضوع من ميدان العلم الماركسي وتدخله ميدان التقديرات والاجتهادات الذاتية.

وفي رأي كريم أن الأزمة الحالية «تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة، بما فيها أزمة 1929، وتتجاوزها بالآثار التي تولدت وتتولد عنها. فهي أزمة ناتجة في الأساس عن المضاربات في البورصة وفي العقارات وفي الاقتصاد الريعي...» (ص 34)

«ثم يؤكد: أن لا علاقة ضرورية بالإنتاج الحقيقي للخيرات المادية..» (ص34 ـ 35).

حتى إذا وافقنا كريم بأن الأزمة الحالية وقعت في القطاع العقاري والمالي حصراً، فإن هذا الواقع لا ينفي أن الأزمة هي أزمة نظام العلاقات الرأسمالية تمظهرت في بداياتها بأزمة في القطاعين العقاري والمالي. لكن سرعان ما تبين ـ خلافاً لتأكيدات كريم ـ أنها تشمل قطاعات كبرى، أساسية في الاقتصاد الحقيقي كذلك: إفلاسات شركات صنع السيارات مثال صارخ!!... فكبار علماء الاقتصاد في العالم، ومؤسسات أبحاث اقتصادية عالمية يعترفون، في تفسيرهم للأزمة الحالية بصحة أفكار ماركس.. فالحري باليساريين أن يدققوا فهمهم لها، في ضوء المستجدات، لا الغرق في التفسيرات الخاطئة المقصودة لتمويه وتشويه جوهر الأزمة الراهنة. لتوضيح جوهر فكرة

ماركس التي تكشف آلية حدوث الأزمة، نطرح المخطط التبسيطي التالي:

* يقوم أسلوب الإنتاج الرأسمالي على إنتاج القيم على أساس استثمار قوة العمل الإنساني.
* وحيث أن قوة العمل تعوض بجزء من الإنتاج العام للقيم وحسب،
* وهذا يجعل القدرة الشرائية الكلية غير قادرة على الاستحواذ على القيم المنتجة بأسرها فتتراكم!
* ما حصل في الأزمة الحالية هو لجوء الرأسماليين إلى محاولة «توسيع» اصطناعي للقدرة الشرائية الاستهلاكية لدى الناس عن طريق التسهيلات في تقديم القروض لهم لشراء البيوت والسلع المعمرة الأخرى، كوسيلة لتصريف الفائض في الإنتاج ولو نسبياً.
* لكن هذا التوسيع الاصطناعي لقدرة السوق على الاستيعاب يشترط حكماً، لضمان استمرار الدورة الاقتصادية، عودة هذه الأموال المقرضة، أو قسم منها إلى البنوك خلال فترة زمنية محدودة نسبياً. وهذا لم يحصل! وهذا معناه أن الأموال التي ضخت إلى الإقراض كانت من الضخامة التي تفوق حتى نسبة الحد الأدنى المطلوبة لتأمين العودة إلى تسيير الدورة الاقتصادية، مما أوقع البنوك والمؤسسات المالية التي مولت عجلة الاقراض والمؤسسات الأخرى المرتبطة بها على النطاق العالمي (الأميركي ـ

الأوروبي خصوصاً) في العجز (العجز في السيولة بالدرجة الأولى)، وبالتالي عدم القدرة على استمرار نشاطاتها بصورة طبيعية... وينبغي أن نضيف في هذا السياق أن ارتفاع الإنتاجية بنسب هائلة بسبب الثورة العلمية ـ التكنولوجية كان أضعاف ارتفاع مداخيل المنتجين. وهذ يعني أن ارتفاع القدرة الشرائية الإجمالية في تناسب عكسي مع تراكم فائض الانتاج. وهذا يؤدي إلى ميل عام في تعمق الأزمات أكثر فأكثر مستقبلياً.

* في هذا الضوء يبدو أن ما ذهب إليه كريم من فهم وتفسير للأزمة، أسباباً ونتائج، يبقى قاصراً عن إعطاء صورة موضوعية واضحة للأسباب التي أدت إلى الأزمة، ولطبيعة هذه الأزمة: لقد نقل كريم أسباب الأزمة من صعيدها الموضوعي إلى صعيد الممارسة الذاتية. فهو يؤكد أنها نتيجة «تجاوز، بتعسف، للحد الأدنى لرقابة مؤسسات الدولة، ولرقابة مؤسساته المالية العالمية ذاتها، تلك الرقابة القانونية الرامية إلى تنظيم حركته...»
* وإذا كنا لا نعارض كريماً، بل نوافقه من حيث المبدأ، على صحة ما أشار إليه من ظاهرات «التجاوز» تلك، لكن مأخذنا على ما طرحه يتركز على إغفاله للموضوعي المسبب الرئيسي للأزمة، وحصر السبب بالممارسة الذاتية التي تجلت «بالتجاوز» و«التعسف»!! إن البقاء في إطار هذا الفهم

يبعدنا، بل يخفي أولاً، إدراك الدوافع التي ولّدت هذا «الانحراف الأخلاقي» في الممارسة. ويحرف، ثانياً، مساعي النضال عن التركيز على «تناقضات النظام»، إلى معالجة «الانحرافات» الأخلاقية (السلوكية) والنفسية لبعض الرأسماليين!

بعد هذه النتائج، لا نرى إلا قيمة سياسية ضئيلة نسبياً في مجال الإعلام تحديداً، لا توازي المعنى الأساسي، في تعداد ما يرتكبه الرأسمالي من ممارسات «غير شرعية»، كما يصفها كريم، مثل «الاستهتار بحقوق الإنسان... لا سيما في تجارة الرقيق الأبيض... واستخدام عمالة الأطفال... وتجارة المخدرات... وتجارة السلاح... والحروب الخ».

التناقض بين الروح الثورية والتكيف البراغماتي «الإنساني»

مع كل تقديري لمشاعر كريم الإنسانية السامية في معالجته للأمور وإصراره على رؤية الجانب «المشرق» منها فقط، لا يسعني أن أتوافق وإياه بأن تكون هذه المعالجة على حساب قضايا إنسانية لا تقل أهمية وحساسية، بل تفوق تلك التي تناولها كريم.

يقول كريم «لقد استنفرت الدول الرأسمالية الكبرى (مجموعة العشرين) كل إمكانياتها لكي تواجه مفاعيل الأزمة. واتخذت قرارات عديدة، يتعلق الأساسي منها بكيفية الحد من مفاعيل تلك الأزمة. ويتعلق بعضها، فيما يشبه الاتجاه الجديد غير المسبوق، بمعالجة ظاهرتي الفقر

والمرض وظاهرات أخرى من نوع مختلف، يتصل بعضها بالسعي لإقرار السلم في العالم وللحد من السباق على التسلح، وبالسعي لحل الأزمات التي تعاني منها بعض بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وبالعمل لمواجهة ظاهرة الإرهاب المتفاقمة...» (ص 36)

ماذا نفهم من هذا النص الذي يبرز **الظاهرات ـ النتائج**، دون إشارات أو تفسير للأسباب والدوافع التي ولّدتها، أو تتطلب فرضها! هنا أنا أتكلم عن منطق ومنهجية البحث العلمي. ولا يتعلق الأمر هنا بأي دعوة لمعارضة تنفيذ تلك الأهداف التي أعلنها قادة العشرين إذا ما أقدموا حقاً على تحقيقها! عليّ أن أقول: قبل كل شيء إن «هذا الاتجاه الجديد غير المسبوق» الذي يتكلم عنه كريم ليس تحديداً وليد الأزمة الحالية. إنه اتجاه بدأت بوادره منذ سبعينيات القرن الماضي، واتخذ طابع الإلحاحية نتيجة تفاقم علاقات الشمال والجنوب ووقوع الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها السلبية وما فرضته من تسريع عولمة الرأسمالية.

ثم ماذا يوحي هذا النص وهذا الأسلوب، بصرف النظر عن رأي كريم ورغباته، للقارىء: هل يوحي إليه بأننا أمام «أزمة راهنة... لم تنته مفاعيلها بعد، والتي قد تطول زماناً، وتنتج كوارث غير مسبوقة، إنما تختلف في طبيعتها عن تلك الأزمات السابقة، بما فيها أزمة 1929، وتتجاوزها بالآثار التي تولدت وتتولد عنها» (ص34) أم أنه يوحي بأن العالم بألف خير؟؟

بالإضافة إلى كل ذلك، كان لا بدّ لكريم أن يتوقف ويشرح لنا، ويفسر ما هي الأسباب التي جمعت في إطار مجموعة العشرين دولاً من طبيعة الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإنكلترا وفرنسا... الخ، ودولاً أخرى مثل الهند والبرازيل والسعودية...؟ لا أعتقد أن هذه المسألة قليلة الأهمية لا لتفسير الأزمة وأسبابها، بل، خصوصاً، لإمكان اكتشاف المسارات المقبلة في السياسة الدولية ولتحديد طبيعة العلاقات التي يجري بناؤها بين الشمال والجنوب!

ومما يزيد من اضطراب الرؤية الواضحة إلى المستقبل هو تقييم كريم «لبعض تلك القرارات التي اتخذتها مجموعة العشرين بما يشبه العودة إلى النظرية الكنزية. وهي النظرية... التي أعطت الدولة دوراً محدداً في مراقبة حركة رأس المال». (ص 36). كما يقول كريم...

* الحقيقة أن الأمر الأساسي في هذا المجال الذي على اليساري أن يبرزه ويضيء عليه على الصعيد الفكري، ليس «الدور المحدد لمراقبة حركة رأس المال»، بل «دور إنقاذ رأس المال» بتحميل الأعباء للمكلف البسيط. هنا الدولة تقوم بدورها الطبقي الصريح والمكشوف في خدمة الرأسمالي، وكممثل لهذا الرأسمالي، لا بدورها الاجتماعي لخدمة المجتمع.

* والأمر الثاني الذي في اعتقادي أنه كان من الضروري إبرازه هو سقوط الليبرالية الجديدة ونظريات ترميم السوق لذاتها التي سادت خصوصاً في العقدين

الأخيرين. فسقوط هذه النظريات، والعودة إلى تدخل الدولة هما ظاهرات (علامات) **للأزمة التاريخية** للرأسمالية، ومؤشرات جديدة، مستقبلية، تؤكد، في الرؤية العلمية، على ضرورة إعادة بناء المجتمع على أسس جديدة وبكيفية جديدة (بديلة).

ورغم كل هذه الهنات والهفوات الفكرية فإن الروح النضالية الثورية تدفع كريماً للتأكيد على أن «المراهنة على تلك القرارات... ستكون نوعاً من المغامرة، التي لا يجوز لليسار الجديد أن يقع فيها». (ص36)

هنا يبرز تناقض رهيب بين الروح الثورية وبين التعامل البراغماتي بما يحمله من إمكان الخلل والزلل!

يبني كريم على مجمل الطروحات التي قدمها، وأبدينا، من جهتنا ملاحظاتنا عليها، جملة من الاستنتاجات التي سوف نتناولها في نقاشنا أولاً، في ضوء الطروحات التي قدمها كريم والتي بيّنا ما فيها، حسب اجتهادنا، من خلل فكري أو سياسي، وثانياً، في ضوء مضمون كل استنتاج بذاته.

الاستنتاج الأول لكريم يقول «إن رأس المال المعولم، حتى في ظل توحشه، وفي ظل أزمته الراهنة قد كوّن مع تطوره اتجاهاً موضوعياً يقود إلى وحدة العالم في صورة غير مسبوقة» (ص 37). ثم يضيف إن «هذه الوحدة في تصوري لها، استناداً إلى رؤية ماركس للاتجاه التاريخي الذي يرافق التراكم الرأسمالي، هي حقيقة تاريخية موضوعية لا بد من الإقرار بها» (ص 37).

بعد تثبيت هذا الاستنتاج، الذي، حسب رأيي، لا يمكن أن يخالفه أي إنسان، يستنتج كريم على أساسه، «بأن على الشعوب، ولا سيما الصغيرة منها، أن تدرك أنها لا تستطيع أن تبقى في منأى عما يجري من تحولات...». إلى جانب ما يوحي به هذا الطرح من تسليم سلبي بهذا «القدر» وهذا بدوره صحيح ولا يمكن الاعتراض عليه. ولكن الأمر الذي يثير الاستغراب، هو أن كريماً لم ير من تأثير هذه التحولات إلا أن «يخرج المغلَقون على هوياتهم القديمة من الأسر الذي يضعون أنفسهم فيه... وان يدخلوا العصر... من دون أن يتخلوا عن هوياتهم، ولكن مع الإقرار بأن هذه الهويات هي بحاجة دائمة إلى أن تتفاعل مع الهويات الأخرى، وأن تتفاعل مع تحولات العصر...» (ص 38).

أنا أفهم مشروعية موقف كريم هذا إذا كان موجهاً إلى أصحاب التعصب القومي الشوفيني الذين حملوا ويحملون أشد الأضرار في ممارساتهم السياسية على قضايا شعوبهم. ولكنني لا أفهم أن يتجاهل المرء، وهو يبحث عن نهج جديد لليسار، أن لا يقف بمسؤولية وبالعمق والتفصيل اللازمين، عند نهج الرأسمال المعولم تجاه هذه الشعوب ومستقبلها بما في ذلك هوياتها، وسعيه لتكييف مجمل أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية وفق مصالح هذا الرأسمال وبمعزل عن إرادة ومصالح هذه الشعوب. هذا هو التوجه الأساسي الذي ينبغي تسليط الضوء عليه، باعتباره التعبير الجديد لأحد أوجه القانون الموضوعي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي

يحدد تطور هذه البلدان وهذه الشعوب. (سنوضح رأينا حول الموضوع في سياق النقاش العام التالي لمجمل طروحات كريم الواردة في كتابه).

الدولة ودورها بين النظرة التبسيطية والنظرة العلمية

موضوع الاستنتاج الثاني لكريم يتمحور حول «الدولة الوطنية». وينطلق كريم لبناء استنتاجه من مسلمة تقول بأن «الدولة الوطنية ما تزال بحاجة إلى أن تتوطد مواقعها، وأن يتعزز دورها كناظم للحياة، خلافاً لما شاع، بعد انهيار التجربة الاشتراكية، ورداً على المبالغة في إعطاء الدولة وظائف تتجاوز دورها...» (ص 38)

إذا كان من المفهوم قبول وجود الدولة بداهة بالمفهوم المبدئي العام، كما يطرح كريم، إلا أنه من العسير، بل من المستحيل، في سياق البحث العلمي ـ الاجتماعي ـ السياسي، التسليم بوجود الدولة وبدورها لمجرد «أن العودة إلى دور معين للدولة... إنما تؤكد أن العولمة كمظهر من مظاهر وحدة العالم لا تعني في المدى المنظور على الأقل، أن دور الدولة الوطنية قد انتهى...» (ص 39).

أولاً: إن «العودة إلى دور معين للدولة...» في ظل العولمة لا يمكن اعتباره حجة، تبرر الآراء التي زعمت بأن «دور الدولة قد انتهى»، أو لم ينته، لسبب جد بسيط هو أن القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية (المادية) لوجود

الدولة وتحديد طبيعتها كانت وما زالت قائمة قبل العولمة وبعدها، قبل سقوط الاتحاد السوفياتي وبعد سقوطه. أما تحديد دور الدولة فخاضع لطبيعة ولحالة هذه القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية للمجتمع المعني في مراحل التطور المختلفة.

ثانياً: إن الرأسمال هو الطرف الأساسي في العلاقة مع الدولة. هو العنصر «المستقل»، الحر في الحركة... في حين أن الدولة هي العنصر «المنفعل»، «الخاضع»، وفي هذا الإطار يتحدد دورها.

وما دامت التناقضات في القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع هادئة، بمعنى غير محتدمة، يبقى دور الدولة «متوازناً» بصورة نسبية بين دورها «العام» ودورها الطبقي. وحين تحتدم هذه التناقضات وتنفجر (في حالات الأزمات كما الأزمة الحالية) يبدو الاضطراب والخلل في دور الدولة، بحكم تبعيتها وجوداً للقاعدة المادية بالدرجة الأولى، وبحكم تناقضها الداخلي هي نفسها بسبب طبيعتها التمثيلية لطبقة الرأسماليين جميعاً ودورها الأساسي في الحفاظ على هيمنة الطبقة ككل من جهة، وبين تضارب مصالح الفئات داخل الطبقة بسبب الأزمة من جهة ثانية. إلى جانب التناقض الثاني في قلب الدولة الناتج من طابعها «التمثيلي العام للمجتمع» ودورها فيه وما تمارسه الجماهير من ضغط عليها، وبين تمثيلها أساساً للرأسمال الذي تفجرت تناقضات نظامه.

بهذه الصورة يمكن أن نفهم وأن نتابع بصورة علمية

سليمة التبدلات في دور الدولة في مختلف مراحل التطور، وليس بصيغ عامة مجردة، غير محددة المضمون كما ورد في كتاب كريم الذي حاول البرهنة على قضية لا ضرورة للبرهنة عليها لبداهتها هي أن دور الدولة «لم ينته» رداً على «إشاعات» تبرر انتهاء هذا الدور بـ«المبالغة في إعطاء الدولة وظائف تتجاوز دورها في البلدان الاشتراكية...» (ص 38) أو كالقول إن الرأسمال «قد تجاوز في تطوره العاصف حدود الدولة... واتخذت حركته استقلالية شبه مطلقة خارج أية رقابة... ليس من قبل الدولة وحسب، بل حتى من قبل المؤسسات المالية التي أنشأها النظام الرأسمالي كناظم...» (ص 38 ـ 39).

إن قصدي من وراء مناقشة كل هذه الطروحات التي قدمها كريم هو إزاحة العقبات والتشوش الذي تخلقه هذه الطروحات العشوائية من طريق معالجة القضايا الحقيقية، الجديدة التي يطرحها الرأسمال المعولم على «الدولة» والتغيرات التي يتطلبها من دورها، لا في البلدان الرأسمالية المتطورة وحسب؛ بل في البلدان النامية، التي ينتمي إليها لبنان وسائر البلدان العربية، والتي من المفروض أن تتحمل قوى اليسار فيها المسؤولية الأولى في معالجتها، فكرياً وسياسياً، وتحديد سبل النضال الملائمة تجاهها...

وهذه مسألة جد معقدة، نظرياً وعملياً:

أولاً: لأن بناء هياكل هذه الدول، والأدوار التي أنيط القيام بها لم تكن نتاج النشوء الطبيعي لها من البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية الخاصة بمجتمعاتنا وحدها. بل هي

نتاج تفاعل متطلبات هذه البنية مع متطلبات السيطرة الاستعمارية التي يحددها الأساس الاقتصادي ـ الاجتماعي في بلد المتروبول بالدرجة الأساسية وطبيعة بنية الدولة التي نشأت وتطورت بخصائص مميزة في كل بلد من بلدان المتروبول وفق سمات تطور الحياة السياسية فيه... أو التوجهات الملموسة للدولة الاستعمارية المهيمنة في إطار علاقاتها الدولية وعلاقاتها بالبلد النامي المعين.

ثانياً: إن المتغيرات في تركيبة الدولة وطبيعتها، وفي دورها في بلداننا بعد الاستقلال لم تتغير بصورة جذرية عما ورثته عن فترة السيطرة الاستعمارية. والتكييفات غير الأساسية التي طرأت عليها، إنما كانت تحت تأثير التوازنات السياسية والاجتماعية (القبلية ـ العشائرية ـ الطائفية) التي صارت آلياتها في الحركة والتفاعل غير ما كانت عليه تحت السيطرة الاستعمارية التي كانت العامل الحاسم في تقرير جميع التوجهات والأدوار الأساسية.

ثالثاً: في عهد العولمة، أرى، في ضوء فهمي للعولمة باعتبارها مرحلة من تطور هيمنة الرأسمال العالمي وسعيه لتوسيع نطاق النظام الاقتصادي العالمي وزيادة مرونته بتسريع وتائر تطور الرأسمالية في البلدان النامية، مع إبقاء هذا التطور تحت المراقبة والسيطرة...، أرى أن مرحلة جديدة ستحل على صعيد هيكلية الدولة ودورها في هذه البلدان لتستجيب لمتطلبات المهمة الأساسية للرأسمال المعولم، وتحديداً: توسيع نطاق النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وهذا التكييف الذي سيجري على مدى

زمني طويل نسبياً، سيشمل دور الدولة في سائر ميادين حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية (الثقافية) والقانونية... الخ.

وفي سياق هذه العملية التي هي عملية صراعية ليس بين القوى والتكوينات السياسية ـ الاجتماعية الداخلية وبين الرأسمال المعولم الزاحف وحسب، بل بين القوى والتكوينات السياسية ـ الاجتماعية الداخلية نفسها، بحكم التمايزات في المواقف والمصالح التي تولدها عملية التكييف هذه على المستويات والصعد كافة: الوطنية والقومية والدستورية العامة والسياسات الملموسة للدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتربوي... الخ.

وهذا يعني، في الممارسة العملية، ضرورة دراسة أوضاع كل بلد بذاته في جميع هذه الميادين واستنتاج معادلات التوازن والتناقض بين قوى المجتمع المعني... وفي ضوء ذلك تتحدد بصورة عقلانية واقعية سمات «الدولة الديموقراطية»، في ظروف المجتمع القائمة فعلاً، ويتحدد الدور الذي يمكن أن تقوم به والشعارات المتدرجة التي ترفع في كل ميدان من ميادين النضال، والوسائل السياسية ـ الجماهيرية لتحقيقها في مسيرة تعزيز وتعميق مضمون هذه السمات الديموقراطية بصورة متصاعدة.

هذا العمل شرط أساسي لبناء يسار جديد، وبدرجة أعمق ضرورة إدراك هذا اليسار لتفاصيل هذه الظاهرات في المجتمع المعين، وليس برفع شعار عام عن بناء «الدولة الديموقراطية» دون تحديد سمات ملموسة لها، كما لو أن

الشعار هذا وصفة صالحة لجميع المجتمعات، ومثل هذه المقاربة تجعل شعار قوى اليسار ووسائل عمله ليس أكثر دقة في الاستجابة لمتطلبات التطور وحسب، بل أكثر انفتاحاً ومرونة مع القوى والفئات السياسية والاجتماعية ذات المصلحة، ولو بدرجات متباينة، في عملية بناء هذه الدولة الديموقراطية. بمعنى آخر انفتاح آفاق أرحب أمام قوى اليسار للعمل في الحياة السياسية وتوسيع إمكانات التعاون مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى.

وإذا كنا نؤيد إشارة كريم، في هذا السياق من البحث، إلى أقوال ماركس عن الاستقلالية النسبية للدولة في المجتمع الطبقي، إلا أننا، مع ذلك، نبدي تحفظاً إزاء طريقة كريم في صوغ فكرة ماركس. فليس دقيقاً القول «بالاستقلالية النسبية (للدولة) إزاء الطبقات الاجتماعية وإزاء القوى السياسية المعبرة عنها»...

فهذا التفسير «للاستقلالية النسبية» يحمل ضمناً التسليم بالطبيعة التعددية للتمثيل الطبقي للدولة. في حين يمكن أن تفهم الاستقلالية النسبية التي تكلم عنها ماركس بأنها، أولاً، كون الدولة نتاج تمثيلها البورجوازية ككل، كطبقة بمصالحها الشاملة الآنية والبعيدة (على ضمان استمراريتها وبقائها في موقع الهيمنة السياسية ـ الاقتصادية) وهذا الواقع يفرض على الدولة في ممارساتها الجارية أن توازن بين المصالح الآنية أو الجزئية للطبقة أو أي فئة منها مع المصالح الشاملة والبعيدة المدى. وثانياً، إن ممارسات الدولة ونهجها العملي يخضعان لمجمل التوازنات الاجتماعية والسياسية الواقعية والمتحركة داخل المجتمع،

مما يقيد الاندفاع الكامل وغير المشروط أمام الدولة لتمثيل مصالح البورجوازية وحدها حصرياً وفي جميع الظروف. بمثل هذا التفسير يصبح «انزياح» الدولة أو عدم «انزياحها»، ودرجة كل منهما في كل حالة خاضعين لميزان القوى الاجتماعي ـ السياسي في المجتمع!

هذا ليس ترفاً نظرياً. إنه محاولة لفهم واقع جديد في غاية التعقيد. وأي تقدير خاطىء لهذا الواقع ـ أو أي تفسير مبتسر، سطحي له، يؤدي إلى عدم القدرة على رسم نهج سياسي، على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي يلبي، من موقع اليسار، مستلزمات بناء الكتلة التاريخية (الاجتماعية السياسية) على أسس ديموقراطية تتسم في الوقت نفسه بالمرونة والواقعية. فهذا شرط لا بدّ منه لتكون عملية النضال لتحقيق الدولة الديموقراطية أولاً، من حيث المبدأ، ولجعل هذا النضال عملية منفتحة لتعميق المواصفات الديموقراطية لهذه الدولة العتيدة نهجاً مستداماً.

نحو نظام عالمي جديد... والعوامل العائقة

على أساس هذا التحليل وهذا الفهم للواقع اللذين رأيناهما قاصرين، بل برهنا على أنهما خاطئان، نتيجة منهجية بحث اعتمدت الانطباعات الذاتية أكثر من أن تتابع الظاهرات بموضوعيتها، بتناقضاتها الداخلية وبتفاعلاتها فيما بينها، يتابع صديقي ورفيقي كريم معالجته للوضع الدولي في القسم الذي أعطاه العنوان: «نحو نظام عالمي جديد مع وقف التنفيذ». مع ملحق له يبحث في «العوامل العائقة لتكون النظام العالمي الجديد»!

كيف تناول كريم موضوعه هذا؟

ينطلق كريم في بحثه هذا من أن «المهمة التاريخية التي بدأها ماركس... مهمة تغيير العالم، ستظل مهمة الأجيال الجديدة»... لينتقل من ذلك إلى القول بأن «التحولات التي شهدها ويشهدها العصر... (تشير) أننا أمام احتمال تكون نظام عالمي جديد...» ثم يضيف إن هذا النظام «لن يتحقق إلا في شروط جديدة لم تتوفر بعد كل عناصرها، رغم أن بعض هذه العناصر قد بدأ يبرز بأشكال مختلفة، من بينها الآثار التي ولدتها وستولدها الأزمة المالية الراهنة... وإحساس أرباب هذا النظام بمخاطرها وعملهم (الثمانية الكبار أولاً، ثم مجموعة العشرين)، لمواجهة هذه الأزمة بقرارات غير مسبوقة... غير أن من السابق لأوانه معرفة مدى قدرة الدول الرأسمالية على وضع هذه القرارات موضع التطبيق، جزئياً على الأقل...» (ص 41 ـ 42)

ملاحظتنا الأولى على هذا النص هي شكلية في مظهرها. إذ لا نرى أي علاقة بين المهمة التي طرحها ماركس لتغيير العالم والتغيير الذي يحصل الذي حدده كريم بفكرة «احتمال تكون نظام عالمي جديد». «فتغيير» ماركس يختلف نوعياً من حيث المضمون السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي، عن «التغيير» الذي يمثله نشوء نظام عالمي جديد بشروط أيامنا هذه. لذا لا يمكن استخدام «تغيير» ماركس سنداً أو تبريراً نظرياً لقيام النظام العالمي الجديد مع ضرورة ذكر أن ماركس قد أشار إلى العلاقات الرأسمالية ستدفع العالم نحو مزيد من الوحدة... إلخ. وهذا

يفرض أن نسعى منهجياً للتفتيش عن الأسباب التي تدفع باتجاه قيام نظام عالمي جديد بسماته وخصائصه المميزة.

ملاحظاتنا الثانية، هي أننا لا نشاطر كريماً «بأننا أمام احتمال تكون نظام عالمي جديد...»، بل إننا في الواقع أمام عملية تكوّن هذا النظام فعلياً. والعامل الموضوعي الحاسم والأساسي الذي يتطلبه ويدفع في هذا الاتجاه هو بلوغ التناقض بين القوى المنتجة التي تتطور بوتائر لا سابق لها (ثورية) وبين الطابع المحدود لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، سواء في صورتها داخل إطار العلاقات الاجتماعية (الطبقية) في البلدان المتطورة، أم في صورتها المتمثلة حالياً بالنظام العالمي للعلاقات الاقتصادية ـ المالية العالمية. وفي الوقت الذي لا يمكن إغفال دور الأزمة المالية الحالية كمحفز لدفع التطور في اتجاه النظام العالمي، ولكن لا يمكن الموافقة على إغفال العامل الموضوعي الحاسم والأساسي، وإعطاء هذا الدور إلى الأزمة المالية كما يفهم من النص الذي كتبه كريم؛ وذلك لأن الأزمة المالية الحالية هي مظهر من مظاهر تجلي التناقض الأساسي الذي أشرنا إليه.

ملاحظتنا الثالثة، تتلخص في عدم موافقتنا على ما ذهب إليه كريم من تماثل وتطابق بين مفهوم النظام العالمي الجديد ومفهوم الحضارة العالمية قيد التكون.

فالنظام العالمي الجديد، حسب فهمنا له، هو البناء الفوقي (بمكوناته الأساسية السياسية والإيديولوجية والعسكرية... الخ) السائر في طريق التكون بسمات «جديدة» ليستجيب لمتطلبات المرحلة التي دخلت فيها التناقضات في البنية التحتية لنظام العلاقات الرأسمالية العالمي درجاتها

القصوى. في إطار هذا الفهم وعلى أساسه نحن نتناول طروحات هنتنغتون بالنقد والتفنيد بوصفها تعبيرات سياسية وتوجهات إيديولوجية لتبرير سياسات الرأسمال المعولم العنفية وغير العنفية لإزالة العقبات من أمام تكون النظام العالمي الجديد، بما في ذلك العقبة التي تمثلها حضارات الشعوب الأخرى التي هي نتاج حقبات تاريخية طويلة.

في حين أن مفهوم الحضارة (العالمية) شامل لجميع المنجزات والقيم والمفاهيم التي أنتجتها الشعوب والمجتمعات خلال مراحل تطورها عبر الأجيال وحالياً، في ميادين العلوم والفلسفة والآداب والثقافة عامة والموسيقى والفنون المختلفة والعادات والتقاليد ذات الطبيعة الإنسانية العامة التي تدعو إلى السلم والصداقة والسعادة... إن طروحات هنتنغتون وأمثاله إنما هي موجهة في الأساس ضد هذه المقومات الايجابية التقدمية في حضارات الشعوب التي تشكل عناصر رئيسية لبناء علاقات سليمة فيما بينها قائمة على أساس المساواة. ويخفي هنتنغتون أغراض حملته بالتركيز على الجوانب البالية في تقاليد هذه الشعوب...

وأنا متأكد بأن هذا التمييز الذي أشرت إليه بين مفهومي النظام العالمي الجديد والحضارة يتبناه كريم أيضاً. لا بدّ من التمييز، في رأينا، بين العوامل التي تدفع إلى بناء «حضارة عالمية» وبين العوامل الدافعة لبناء النظام العالمي الجديد، رغم علاقات الترابط بين العمليتين، إذ إن مفهوم الحضارة العالمية أشمل في البعد التاريخي (ماضياً ومستقبلاً) من مفهوم النظام العالمي.

مكان الحلم في البحث الفكري وفي العمل السياسي

أما ملاحظتي الرابعة فتدور حول «مكان» الحلم في سياق الدعوة والتفتيش عن سبل تجديد اليسار!

طبيعي أن يحلم الإنسان... وأن يكون حلمه بلا حدود! ولكن حين تكون المهمة هي «تغيير» العالم، فيجب أن يكون لحلمنا هذا، آنذاك، أساس واقعي. وهذا يعني أن بناء يسار جديد يتطلب أن نفهم بصورة موضوعية طبيعة العالم الذي نعيش فيه، والمجتمع الذي يحتوينا، وندرك مضمون الحضارة السائدة في هذا العالم... ونظراً للتماثل الذي يقيمه كريم بين مفهوم النظام العالمي الجديد ومفهوم الحضارة العالمية يرى أن ما هو «... أساسي في العناصر والسمات التي تعبر عن هذا النظام العالمي الجديد هو ما يمكن اعتباره حضارة عالمية قيد التكون... جديدة» (الصفحة 42). ويؤكد كريم أن «من العلائم الكبيرة لبداية تكون هذه الحضارة الجديدة أن منجزات العلم والتكنولوجيا والمعارف و.. و... قد بدأت تكوّن لغة عالمية جديدة... تؤسس للتقارب بين الشعوب... لكن شروط ترسخها وتحولها إلى حقيقة تاريخية إنما تتمثل في حوار الثقافات الذي يجب أن تقتنع الشعوب والأمم بضرورته... وإذا ما بدىء به... سيعود إلى وضع أسس لصيغة جديدة غير مسبوقة لعالم الغد...»، ويندفع هذا «التفاؤل» إلى تصور «أحد شروط هذا التحول في هذا الاتجاه... أن تتحول الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، تنظم العلاقات بين الأمم والشعوب، وتحترم حقوقها

وحرياتها... وتؤسس لسلم عالمي مديد... وتؤسس لقوانين تستند إليها مؤسساتها في حل النزاعات...» (ص 42)...

هذه الطروحات تخرجنا، كما هو واضح، من مجال ممارسة العمل السياسي الواقعي، ومن ميدان النضال الفعلي «لتغيير العالم»!

فرغم اعترافنا وتسليمنا بأهمية «حوار الثقافات» وضرورتها في خلق أجواء التفاهم والتقارب والتسامح فيما بين الشعوب الخ.. الخ، ولكن ذلك ينبغي أن لا يؤدي إلى الاستنتاج بأنه «سيقود إلى وضع أسس لصيغة جديدة غير مسبوقة لعالم الغد»، وإغفال عوامل أساسية مادية أخرى، مثل الدول والطبقات الاجتماعية التي تستحوذ على إمكانات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية هائلة تمكنها من التأثير في مجرى المجتمعات والسياسة الدولية في اتجاهات مختلفة وفق تلاقي أو تضارب مصالحها. فالوضع الدولي ينبغي النظر إليه في هذا الضوء. فعالمنا اليوم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تسوده قوى الرأسمال المعولم الذي تشكل الولايات المتحدة قوته الرئيسية. فالصراع الأساسي يدور ـ أو من المفترض أن يدور، بين الجموح العدواني لهذا الرأسمال المعولم الذي يسعى لفرض هيمنته المطلقة على جميع الصعد: على الشعوب والأمم بمختلف وسائل الفرض والقوة، وتحميلها أعباء الكوارث والأزمات التي يولدها نظامه، وبين هذه الشعوب والأمم التي ورثت، وتواجه صعوبات وتعقيدات هائلة على مختلف الصعد بنتيجة الممارسات السابقة والحالية للدول الرأسمالية

الرئيسية. وفي حومة هذه المواجهة الشرسة لا مكان للتمنيات البريئة، المسالمة التي تؤدي إلى «تحول الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية تنظم العلاقات... وتحترم الحقوق والحريات... الخ» كما صاغتها تصورات كريم.

إن طبيعة العلاقات الدولية ومضمونها إنما هما حصيلة موازين القوى بين القوى العالمية. فبعد الحرب العالمية الثانية سادت أجواء إيجابية وبتوازنات ملائمة ناتجة من الوفاق الدولي ومن تحطيم ألمانيا النازية والعسكرية اليابانية، وخروج الاتحاد السوفياتي كقوة أساسية في هذا الانتصار، وانفتاح مرحلة نهوض شعوب المستعمرات للخلاص من السيطرة الاستعمارية... الخ، مما انعكس في المحتوى الديموقراطي المتقدم لميثاق الأمم المتحدة، وبدور متقدم لهذه الهيئة الدولية.

ولكننا بدأنا نلاحظ أنه في مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين بروز تراجعات في الدور الإيجابي للهيئة الدولية، وأخذت تتزايد التفسيرات لمبادىء ومواد الميثاق من قبل الدول الرأسمالية الكبرى في اتجاهات تقلص مضامينها الديموقراطية والتحررية... وأخذت تتزايد الأعمال المناقضة للميثاق كالتدخلات العسكرية وممارسة الضغوط... في هذا الضوء علينا أن نستنتج، في ظل الظروف الدولية الحالية، أن تتعاظم، في المستقبل، الضغوط على الهيئة الدولية في محاولة لتكييف دورها لتكون في خدمة الأهداف التي يسعى إليها الرأسمال المعولم. ولنا في القضايا العربية التي تعالجها الهيئة الدولية أمثلة بالغة الدلالة في هذا

المجال. وبالتالي فإن الاستنتاج الطبيعي الذي ينبغي أن نخرج به من تحليل الوضع الدولي الراهن هو أن يكون التوجه الأساسي للنضال زيادة وزن وتأثير القوى الديموقراطية وحركة الجماهير ونشاط الدول التي تتصدى بهذه الصورة أوتلك لنهج الهيمنة المطلقة التي تحاول أن تكرسها الولايات المتحدة على مسار العلاقات الدولية. وهذا هوالشرط الذي يضمن بقاء دور الأمم المتحدة إيجابياً ومنسجماً مع مبادىء ومواد الميثاق وفق تفسيرات ديموقراطية لها، لابناء أحلام لا أساس لها...

بيد أن الالتباسات في فهم الوضع الدولي الراهن، في ضوء طروحات كريم، تتجاوز تلك التي أشرنا إليها في فهم دور الأمم المتحدة. فهو يصرّ على فكرة غريبة تقول: «... قد يكون من العلائم الأولى التي تشير إلى احتمال تكون هذا النظام العالمي الجديد ما يتصل، أولاً، بانتهاء الحرب الباردة... ودخول العالم في عصر ما بعد الاشتراكية...» (ص 42 ـ 43)، دون أن يلتفت إلى خطورة هذا الاستنتاج الذي يعبر، أو على الأقل يوحي للقارىء، عن موقف التسليم بانتصار الرأسمالية النهائي، والوقوع في فخ نظرية فوكوياما عن «نهاية التاريخ»... التي انتقدها كريم ورفضها بصورة حاسمة. ومما يؤكد صحة استنتاجنا المؤسف هذا، تكرار كريم من جديد قناعاته بأن العودة إلى دور الدولة، والعودة إلى الأمم المتحدة وإلى مؤسساتها والعودة إلى المؤسسات المالية الكبرى (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ غسان)، وإلى دورها الرقابي في حدوده الدنيا، يمثل ذلك كله إشارات أولية في هذا

الاتجاه... (ص43)، متجاهلاً، أو غافلاً عن أسباب العودة إلى الدولة وطبيعة الدور المطلوب أن تلعبه في الظروف المتأزمة الجديدة... وقد بيّنا ذلك في صفحات سابقة. ولا يقل دلالة سلبيةً عن ذلك التجاهل والإغفال، هو ما يتوقعه كريم من دور من مؤسسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي... وهي مؤسسات أقامها الرأسمال العالمي لتكون في خدمته، لا لمراقبته أو لتقييده...

كيف ينبغي أن تفهم ظاهرة النظام العالمي الجديد قيد التكوين؟

الغريب أنه، رغم كل هذه الالتباسات فيما يعرضه كريم من مواقف واستنتاجات يدين في الوقت نفسه، بوضوح وقوة، وعن حق، دور الولايات المتحدة على الصعيد الدولي وتوجهاتها «للتحكم منفردة في قضايا السلم والحرب...»، ويؤكد حماسته وتأييده، في الوقت نفسه، للظاهرات التي تؤشر «إلى أن نظاماً عالمياً جديداً هو قيد التكوين...» بيد أن «ثمة، بالمقابل، عناصر أخرى مضادة لتلك العناصر، تمثل عوائق حقيقية تحول دون ولادة هذا النظام» (ص 44 ـ 45)

وإذا كنا، بالاجمال، نوافق على ما أورده كريم من عناصر معيقة لتكوّن النظام العالمي الجديد، فإن لنا بعض الملاحظات، وبعض التحفظات على طبيعة بعض هذه العناصر، أو على طبيعة وحجم الدور المعيق لكل منها، أو على مدى الانسجام التكاملي فيما بينها جميعاً.

لنأخذ بعض الأمثلة:

1) نحن نوافق، من حيث المبدأ وبصورة عامة، على ما ذهب إليه كريم من أن النظام الرأسمالي هو العامل الأول المعيق. ولكننا لا نرى بأن هذا الطرح مبرر عند القارىء بالصيغة المقدمة به من قبل كريم. وذلك للالتباس الذي ينشأ لا محالة في ذهن القارىء من التناقض الموضوعي القائم بين حقيقة أن النظام العالمي الجديد يتطلبه الرأسمال الذي بلغ مرحلة العولمة الذي ندينه لأعماله، وبين حقيقة أن رأسمال العولمة هذا يعيق ويعرقل مسار تكون هذا النظام. ولتفسير هذا التناقض لا بدّ من الإشارة إلى أن السبب الأساسي في هذا التناقض هو تضارب المصالح بين التكتلات الرأسمالية المختلفة في داخل كل بلد من البلدان الرأسمالية الرئيسية من جهة، وبين هذه التكتلات في البلدان الرأسمالية الكبرى المختلفة.

2) ونوافق على أن العامل الثاني الذي يورده كريم كعامل معيق لتكوّن النظام العالمي الجديد، والذي يتمثل بقوة ونشاط المحافظين الجدد. بيد أن تحفظنا على هذه الصياغة يتركز على ما تحمله من إمكان تفسير طبيعة النهج السياسي العام للولايات المتحدة أنه وليد الإرادات الذاتية لمجموعة بشرية معينة. ويتأكد هاجسنا هذه في العبارة التالية التي يوردها كريم عن معارضة هؤلاء المحافظين الجدد «لسياسة الرئيس أوباما، ولنيّاته الطيبة التي يستمر في إعلانها...» (ص 45). طبعاً نحن أيضاً نأخذ في الاعتبار ـ ولا يجوز تجاهل ـ

التناقضات السياسية بين الأحزاب والقوى السياسية الأميركية وأثرها في الوضع الدولي، بما في ذلك أثرها في مسار عملية تكوّن النظام العالمي الجديد. ولكن الأمر الذي أبدينا تحفظنا عليه هو التقليل من أثر ودور العوامل الموضوعية وتعظيم دور العوامل الذاتية على حسابها في تقرير النهج العام للولايات المتحدة، مما يخرج التحليل السياسي والاستنتاجات التي تبنى عليه عن الدقة والموضوعية... وأثر ذلك في النهج العملي المفترض أن تأخذه قوى اليسار... وهذا كله ليس له علاقة «بالنيات الطيبة» للسيد أوباما، ولا يعني معارضة هذه النيات!...

3) أما القول بأن «حروب التدخل التي قامت بها الإدارات الأميركية... ما تزال نتائجها تمارس تأثيرها في إبقاء المنطقة (يقصد كريم الشرق الأوسط) عرضة للتوتر وللتطرف...» (ص 45 ـ 46) واعتبار ذلك عامل إعاقة لقيام النظام العالمي الجديد، إنما يعبر برأينا عن «نصف الحقيقة». أما النصف الثاني، الأكثر أهمية، حسب تقديرنا، والأكثر انسجاماً مع التطور العام الموضوعي للرأسمال المعولم، فهو أن هذه الحروب هي إحدى الوسائل لدى الرأسمال المعولم لإقامة النظام العالمي الجديد الذي يستجيب لمصالح هذا الرأسمال. وفي هذا الضوء نرى أن المعيار الذي ينبغي ان تحكم به على أي إجراء أو توجه من قبل دول الرأسمال في منطقتنا: سواء للضغط والتوتير والحرب أم لترويج مشاريع معيقة للتسويات السياسية

لمشاكل المنطقة المعقدة هي في رؤية مصالح ودوافع الرأسمال المعولم لتكييف أوضاع بلدان المنطقة لتكون ملائمة لفرض الهيمنة المطلقة عليها...

فرؤية المعادلة التي تحكم الوضع الدولي تحت تأثير هذا التناقض يعيد التوازن في صياغة المواقف السياسية، ويقطع الطريق أمام التوجهات لتسهيل أي تبرير، واعٍ أو عفوي، للتكيّف مع أي موقف أو تدبير باسم تيسير قيام النظام العالمي الجديد... أو لتبرير سياسات متطرفة عشوائية مغامرة.

4) صحيح أن اعتبار التفاوت بين الشمال والجنوب هو أحد العوائق أمام تكوّن النظام العالمي الجديد. ولكن هذه الظاهرة ليست جديدة. غير أن الجديد الذي نرى أنه ينبغي التركيز عليه هو الاهتمام، في المستقبل المباشر والبعيد المدى، بالأثر الذي سيتركه زحف العولمة وإدخال البلدان النامية في إطار تطورها (في إطار تكون النظام العالمي الجديد)، وبالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ستجلبها على بنية هذه البلدان. فهذه التغيرات المتوقعة كما سبق وأن أشرنا، ستحدث تمايزات اجتماعية وسياسية داخل هذه البلدان وتؤدي إلى تضارب المصالح والمواقف... وهذا هو العنصر الجديد الذي ينبغي تحديده بدقة، ورسم نهج التعاطي السياسي معه بصورة مرنة لخدمة مسيرة التقدم الديموقراطي في هذه البلدان.

5) كل ما يورده كريم من انتقادات لسياسة الولايات

المتحدة تجاه القضية الفلسطينية وانحيازها الدائم إلى جانب إسرائيل صحيح ودقيق ومعبر عن موقف وطني وقومي سليم. ومن الطبيعي أن يكون هذا الموقف السلبي العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة عاملاً معيقاً بهذه الدرجة أو تلك أمام عملية تكون النظام العالمي الجديد. وهذا التشخيص الصحيح يفرض استنتاجات سياسية وعملية معينة على شعوبنا، وعلى قوى اليسار. وإنني أعتقد أن طبيعة هذه الاستنتاجات تعارض وتناقض التقدير والتقييم اللذين يوليهما كريم لموقف المسؤولين الأميركيين الذين «... لم يدركوا حتى الآن، برغم ما قدمته لهم الأحداث والوقائع المذهلة من أدلة قاطعة، أن بقاء القضية الفلسطينية من دون حل عادل، واستمرار إسرائيل في احتلالها واغتصابها للأرض الفلسطينية ولأراضٍ عربية... لم يدركوا أن من شأن ذلك كله أن يوسع ويعمق ويقدم المبررات لظاهرات التطرف... ولم يدركوا أن من شأن ذلك أيضاً أن يوسع ويعمق لجوء الكثير من الناس في البلدان العربية والاسلامية، إلى التمسك بهوياتها إلى حدود العبث تعبيراً عن خصوصياتها في مواجهة الظاهرة الموضوعية المتمثلة بوحدة العالم...» (ص46 ـ 47).

إن ما ينبغي أن ننتظر «أخذه» من الولايات المتحدة هو عبر خلق توازن في القوى بين القوي الشعبية الوطنية الديموقراطية وبين الضغط الأميركي والعدوانية الإسرائيلية، وليس على مدى «ما يدركه الأميركيون»! فعلينا، كقوى

يسار، أن لا نقع في الخطيئة السياسية التي وقع فيها بعض القوميين العرب الذين يفسرون سياسة الولايات المتحدة بأنها ناتجة عن «عدم فهم» حقيقة الوضع. دون أن يروا بأن نهج الولايات المتحدة في منطقتنا إنما تقرره مصلحة الرأسمال المعولم وكل الخطوات التي تتخذها إنما هي لخدمة هذه المصلحة على المدى القريب والبعيد ـ وعلى هذا الأساس يقوم تعاونها وتلاقيها مع إسرائيل.

ومن جهة ثانية، إذا كنا نشارك كريماً في الموقف السلبي الرافض للاتجاهات المتطرفة، الفوضوية، العبثية على أنواعها باعتبارها اتجاهات لا تخدم في آخر المطاف الأهداف الوطنية ـ القومية ـ الديموقراطية لشعوبنا وبلداننا، فإننا نرى، خلافاً لما ذهب إليه كريم، أن تمسّك شعوبنا بهوياتها هو أساسي لمعادلة النتائج السلبية لزحف العولمة التي تسعى إلى جانب ما تسعى إليه من تكييف سياسي واقتصادي واجتماعي لأوضاع بلداننا، تعمل على التكييف الثقافي و«الروحي» لشعوبنا بما يناسب سيطرة الرأسمال المعولم وضمان استمراريتها... وقد سبق وأن أشار كريم نفسه إلى دعوة هنتنغتون إلى «صراع الحضارات» ومعاداة الحضارات «القديمة» لمصلحة نشر الحضارة «الجديدة» (الأميركية) باعتبارها الحضارة العالمية.

هنا أيضاً الحذر مطلوب من قوى اليسار بأن لا تتعامل مع أي ظاهرة إلا برؤية ومراعاة الفعل والأثر للتناقض الذي تحدثه في مجتمعاتها.

الفصل الثاني

على أي أساس سيبنى اليسار الجديد؟

يستهل كريم، في مقدمة الفصل الثاني من كتابه، طرح أفكاره بالقول بأنه ليس «بحاجة... إلى الدخول في نقاش حول الاشتراكية، كيف كانت في فكر ماركس، وكيف كانت في فكر لينين، وكيف كانت في التجربة التي حملت اسمها... ولا كيف سيكون عليه الفكر الماركسي بعد الانهيار الذي انتهت إليه التجربة...» (ص 53).

طبيعي أن يتناول كريم موضوعه بالطريقة التي يراها ويختارها. هذا حقه الذي لا يجوز أن يناقشه فيه أحد. أما مضمون ما يطرح من أفكار فهو خاضع للنقاش لأنه يتناول مسائل عامة تهمّ الآخرين بالدرجة ذاتها التي يهتم بها كريم. انطلاقاً من هذا التحديد نقول بأننا في الوقت الذي لا نسمح لأنفسنا بالتدخل في ما يقرره كريم من امتناع عن النقاش «حول الاشتراكية، وكيف كانت في فكر ماركس وكيف كانت في فكر لينين... إلخ»، لا نستطيع أن نكون خارج النقاش حول الإشكالية التي طرحها كريم عن: «كيف سيكون عليه الفكر الماركسي بعد الانهيار...؟». أولاً، لأن هذا موضوع يخرج عن النطاق الفكري الخاص لكريم. وثانياً، لأننا، كريم ونحن، بصدد بناء يسار جديد، من

المفترض، مبدئياً، أن يستند هذا البناء إلى الفكر الماركسي بصيغة تجديدية تفرضها متغيرات العصر! وهذه الصيغة التجديدية هي المهمة الأولية، في رأينا، التي ينبغي بلورتها بالنقاش الجماعي بين أهل اليسار... وخلاف هذا الافتراض المبدئي المشترك فيما بيننا تطرح، عندئذ، مسألة أي يسار جديد يجري الكلام عنه إذن؟!

فالماركسية، حسب رأينا، ليست «نظرية» بناء الاشتراكية فقط، وحصرياً. بل إنها، فوق ذلك، نظرية لفهم وتفسير التطور الاجتماعي عموماً، إنها بمعنى ما «فلسفة تاريخ» مؤسسة على المادية الجدلية. بهذا المفهوم للماركسية وبواسطته نستطيع أن نحدد المعالم الأساسية لمجتمعاتنا، ونحدد، في ضوء ذلك، طبيعة التطور الموضوعي لهذه المجتمعات ومراحل هذا التطور وشعاراته وسبل تحقيقها...، بصورة واقعية. إن تجاهل هذه الحقائق الأساسية أدى بكريم ـ في تقديري ـ إلى الوقوع في «الالتباس» الذي عبّر هو نفسه عنه بالقول إنه لا يريد أن يوحي بأنه «سيقدم صيغة جديدة للمشروع الاشتراكي...(لأن) هذه الصيغة ستحتاج إلى كثير من الوقت... وإلى كثير من الباحثين...» (ص 53).

بل هو يرى أن «مهمة اليسار الجديد في هذا الظرف التاريخي **بالتحديد** (التأكيد من وضع غسان) هي العمل على تحديد دقيق وواقعي للأهداف الممكنة التحقيق، الأهداف التي تتصل بنقل بلداننا من حالتي التخلف والاستبداد، ووضعها على طريق الحرية والتقدم واحترام

حقوق الإنسان، وإدخال القوانين الديمقراطية إلى مؤسسات دولها...» (ص 53 ـ 54).

وقبل نقاش ما يطرحه كريم من رأي حول «تحديد دقيق لمهمة اليسار ولأهدافه الممكنة التحقيق»... لا بدّ من الإشارة إلى أن كريماً ينطلق من إعلان اعتراضه على افتراض يطرحه هو نفسه يشير إلى أن المطروح أو المطلوب في مكان ما أو من قبل طرف ما، لتجديد اليسار، هو إعداد صيغة ما جديدة للمشروع الاشتراكي. وبناء على هذا الرفض يبرّر كريم تحديده حسب تقديره هو، وحسب فهمه الذاتي هو، لما يراه مناسباً لبرنامج قوى اليسار الجديد...

من البديهي أن لا يقوم خلاف على إيجابيات الأهداف التي يراد تحقيقها، ولا على مشروعيتها، من حيث الطرح العام، كما جاء لدى كريم. إلاّ أن هذا، في رأيي، لا يكفي، خاصة وأن كريماً يتكلم كثيراً عن «الظرف التاريخي» لكنه لا يفتش ولا يبحث عن الأثر الفعلي لهذا الظرف التاريخي في المسار الملموس للتطور في بلداننا، لا هنا ولا في أي مكان آخر من كتابه. إنه يقتصر على «الاستناد إلى ما قدمته (له) الحياة وتجاربه فيها...». وتزداد هواجس وقوع الالتباسات حين يؤكد أنه «بات يختلف في أمور جوهرية مع عدد غير قليل من مفاهيم ماركس» (وهو لا يحددها). ولا يخفف من دواعي القلق استدراكه الذي يقول: إن ذلك «لا يلغي ارتباطي الأساسي بما حلم به ماركس... من تأكيده على أن الإنسان الفرد، والإنسان الجماعة هو جوهر الحياة، وهدف التقدم...» (ص 54).

فعلينا أن نلاحظ، أولاً، أن هذا الخيار هو غير محدد المعالم بأفكار ماركس. فالارتباط «بحلم ماركس» ينبغي أن يُقرن بالالتزام بمنهجية ماركس المادية الديالكتيكية التي تضمن الموضوعية والواقعية في سبل تحقيق هذا الحلم.

ومن جهة أخرى، لا نرى ضرورة للتأكيد، من جانبنا أيضاً، بأن لا مانع، من حيث المبدأ، أن يقوم التعارض والاختلاف حتى الجوهري منه مع بعض ما طرحه ماركس. فهذا الأمر لا يتناقض وطبيعة نظرية ماركس التي ليست هي عقيدة جامدة. إلاّ أن التعارض والتناقض «مع مفاهيم ماركس» ينبغي أن يبررا بالمنهجية العلمية، المادية الديالكتيكية على أساس دراسة متغيرات الواقع ومستجداته في أساسياته وصياغة الاستنتاجات الجديدة على أساس ذلك. وهذا ما لم يفعله كريم... لذا يصبح الحذر الفعلي مبرراً إزاء إعلان «الاختلاف الجوهري مع ماركس»!

ثم إن عدم كفاية الطرح الذي يقدمه كريم إنما يعود، ثانياً، إلى أن «الآخرين» لهم أيضاً طروحاتهم على أساس «... ما قدمته لهم الحياة وتجاربهم فيها...»، وهذا بالتالي يتطلب معياراً عاماً موضوعياً إلى حد ما للقياس والحكم خارج «ذاتيات» هؤلاء السادة جميعاً. وهذا المعيار النظري تقدمه حسب رأيي المنهجية الماركسية من حيث هي نظرية علمية للتطور الاجتماعي ـ التاريخي بعامة، وليست نظرية لتحقيق الاشتراكية وحسب، بما في ذلك دراسة وتحديد طبيعة مجتمعاتنا «المتخلفة» وطبيعة المهام التي تواجهها... من هنا تأكيدنا، ثالثاً، بأن هذا

المعيار العام ما زال صالحاً ومطلوباً لتحديد مضمون هذه الأهداف والشعارات والمراحل لتحقيقها من موقع اليسار، لأن كثيراً من القوى السياسية والاجتماعية ترفع الشعارات والأهداف العامة ذاتها، في حين أن ذلك لا يعني التطابق، حكماً، في مضامينها.

إن هذا **التمايز** المطلوب مبدئياً في برنامج اليسار الجديد، الذي ينبغي أن يتجلى في استراتيجيته وتكتيكه الخاصين، لا يعني التصادم التناحري مع برامج القوى السياسية والاجتماعية التي ترفع الأهداف والشعارات العامة ذاتها. إنما هو ضرورة لتحديد الحقل السياسي والأفق السياسي لحركة قوى اليسار بدقة علمية ومرونة في الممارسة، من جهة لوضع قواعد التعاطي والتعامل والتعاون مع سائر القوى الأخرى. ومن جهة ثانية، لسد الطريق أمام أي انحراف ذي طابع ذاتي تحت ضغط الأحداث السياسية الجارية والتفاعل معها. لنأخذ مثلاً: إذا ما أخذنا الشعار العام المتشابه الذي يطرحه العديد من القوى السياسية عن بناء الدولة الديمقراطية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة إعطاء المضمون ذاته من قبل هذه القوى للدولة الديموقراطية العصرية أو المدنية. فالمسألة تبقى، عند التقدير، نسبية... وفق المصالح السياسية والاجتماعية للقوى المختلفة... لذا تبقى مسألة بناء الدولة الديموقراطية مسألة صراعية، لا على المستوى الاستراتيجي وحسب، بل على المستوى التكتيكي كذلك. فمن المفترض أن تسعى قوى اليسار إلى تعميق وتوسيع المضمون الديموقراطي للدولة العتيدة، عبر التدابير التي يمكن تحقيقها في سياق نضالي

مستدام. وينبغي التأكيد بأن هذا الأمر لا يتعارض مع التقدير الموضوعي لإيجابية الخطوات التي يمكن إحرازها في عملية بناء هذه الدولة وفق حصيلة الطروحات من قبل سائر القوى السياسية، بما فيها قوى اليسار، التي ينبغي أن لا تبقى منعزلة أو بعيدة عن هذه العملية.

انقطاع بين الالتزام المبدئي ومنهجية المعالجة

إن اضطراري إلى بعض الاستطراد في هذه المسألة إنما يعود إلى ما لاحظته مما يمكن أن نسميه **انقطاعاً** بين التزام كريم المبدئي الواضح بأفكار ماركس العامة وبين مبالغته بمنهجيته الخاصة في معالجة الأمور والظاهرات السياسية والاجتماعية بما في ذلك تحديد مهام النضال. فمنهجية كريم لا تتوافق، في تقديري، مع منهجية ماركس في تناول القضايا في كثير من الأحيان. وهو لا يفطن إلى هذا التناقض بحكم التزامه العام بأفكار ماركس! والدليل الواضح على ذلك هو أنه مع تأكيده على انتمائه «إلى طريقة ماركس الواقعية للتغيير الديموقراطي» وفي طريقة تحديد المهمات الخاصة ببلداننا.... هذه الطريقة «... التي يحترم فيها بدقة اختلاف المراحل، واختلاف الشروط التاريخية...» (ص 55 ـ 56)، لا يقدم هو على تحليل وفهم تلك الشروط والظروف الخاصة في زمانه... وهو بتجاوزه عملياً، متطلبات هذا الالتزام لا يبقى أمامه إلاّ طرح مقترحات ومهام يستوحيها من العام الدارج في الجو السياسي السائد...، وفي هذه الحالة، حتى لو كان الشعار صحيحاً من حيث صياغته العامة، إلاّ أنه لا يحمل بصورة متكاملة

ودقيقة جميع السمات المحددة التي يتطلبها الوضع الموضوعي لبنية المجتمع الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية التي لم تخضع للدرس. وعلى هذا الأساس يصبح من المتعذر تحديد المراحل، بموضوعية، بصفاتها وبآليات تتابعها... ويصبح من المتعذر، أيضاً، تحديد أساليب النضال الملائمة لتحقيق التقدم...، والتغيير بالدقة المطلوبة! وبالتالي تبرز صعوبات في تعبئة الناس ذوي المصلحة في هذا التغيير.

إلى جانب هذا الخلل الذي أعتبره فادحاً في منهجية كريم، ثمة خلل آخر ذو أثر سلبي في مجمل البحث والاستنتاجات التي يصل إليها كريم. ويتلخص هذا الخلل تحديداً في فهم كريم الخاطئ، حسب رأيي، لوجه آخر لمفهوم «الشروط التاريخية... التي تحدد المضمون الأساسي للأهداف...» (ص 57). يبدو لي، في ضوء ما يطرحه كريم في كثير من التحليلات والاستنتاجات، أن ثمة التباساً كبيراً بما تعنيه وتفرضه «الشروط التاريخية» على الكاتب وعلى المناضل اليساري. فالتاريخية الماركسية (أي فهم الشروط التاريخية وتغيراتها) لا تعني مجرد اختلاف في الزمن، بالمعنى العام التجريدي. بل تعني، بصورة أساسية التغيرات والتبدلات في مجمل الشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية ـ الثقافية في المجتمع المعين. وهذا يعني أن على الباحث أو المناضل اليساري أن يتابع هذه المتغيرات والتبدلات... وأن يحللها... ويستنتج آلية عملها المختلفة عن الشروط السابقة في المجتمع المعني... وأن يصوغ، في ضوء ذلك، المهام وأساليب النضال المناسبة لتحقيقها. وإن

عدم القيام بذلك لا يسمح لنا، استناداً إلى مقولة «إننا في زمن آخر» أن نقرر، من حيث المبدأ، ذاتياً، وحسب تجربتنا الشخصية وحدها، المهام التي تصلح أن تكون مهام برنامج اليسار الجديد. وهنا لا يسعفنا، ولا يجدينا، أن نلجأ إلى استشهادات من ماركس وأنجلز، لنتجاوز الخلل الحاصل. لنأخذ نموذجاً لهذا الاستخدام غير السليم للاستشهادات. يورد كريم مقطعاً لماركس وأنجلز من مقدمة طبعة 1872 من البيان الشيوعي، تنص على «أن البيان (الشيوعي) نفسه يوضح أن التطبيق العملي لهذه المبادئ يخضع دائماً، وفي كل مكان، للشروط التاريخية المحددة. فنحن، إذن، لا نعلق أي أهمية خاصة على التدابير الثورية التي اقترحناها... ولو كان لنا أن نعيد كتابة هذا المقطع اليوم لكتبناه في شكل مختلف من نواحٍ عديدة» (ص 57). ثم يدعم هذا النص باستشهاد آخر من أنجلز يقول فيه: «لقد بيّن التاريخ أننا... لم نكن على حق... فحال التطور الاقتصادي... كانت أبعد ما تكون ناضجة إلى الحد الذي يتيح إلغاء أسلوب الانتاج الرأسمالي» (ص 58)... واتخذ كريم من هذين النصين سنداً لتبرير رأيه القائل بأن «ضرورة التذكير بهذه الأفكار إنما تمليها علينا الحاجة إلى الخروج من حالة الركود التي تهيمن على الأوضاع في بلداننا... بما في ذلك ميدان إنتاج مشاريع جديدة للتغيير الديموقراطي، سواء باسم ماركس ومشروعه الاشتراكي في صيغته المعاصرة، وهو الأساس، أو بأي اسم أو بأي مشروع آخر يصب في الاتجاه ذاته» (ص 59).

أولاً: إن النصين المستشهد بهما من ماركس وأنجلز يدلان بوضوح على أن الخلل والخطأ اللذين يعترفان بهما قد نتجا في الحالتين عن انفصام، أو عدم تلاؤم وتعارض القرارات والتدابير الذاتية (التدابير الثورية المقترحة في الحالة الأولى، والسعي إلى إلغاء أسلوب الانتاج الرأسمالي في الحالة الثانية)، مع وضعية البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية: أي مع وضعية الشروط التاريخية التي كان يدركها ماركس وأنجلز، بعمق، وظلت الأساس الذي ارتكزت عليه منهجية البحث التي اعتمداها في كشف الخلل والخطأ في مواقفهما.

ثانياً: أما الرأي الذي طرحه كريم، وحاول تدعيمه بالاستشهادين المذكورين فيذهب في اتجاه آخر. ففي الوقت الذي لا يعارض «إنتاج مشاريع جديدة للتغيير الديموقراطي باسم ماركس ومشروعه الاشتراكي» بل يحبذه ويفضّله، ويعتبر أنه «هو الأساس»، إلاّ أنه يرى أن إنتاج المشاريع الجديدة للتغيير يمكن أن يكون «بأي مشروع آخر»... لأننا صرنا في زمن آخر...!؟ طبعاً نحن لا يمكن أن نعارض، وليس في استطاعتنا أن نعارض، إمكان إنتاج مشاريع جديدة للتغيير بأي اسم آخر غير اسم ماركس. وفي الحقيقة أن مثل هذه المشاريع موجودة حالياً في الساحة السياسية. كما أنه ليس من المنطقي ولا العقلاني أن نحكم على هذه المشاريع جميعاً حكماً سلبياً مسبقاً ومطلقاً، وأن نسمها بأنها لا تريد «التغيير»! ولكن يبقى السؤال: ما هي طبيعة هذا التغيير عند ذاك؟؟ وما هي معاييرنا نحن (قوى اليسار) لقياس طبيعة هذا التغيير وتحديدها؟؟

عندئذ نكون نحن بصدد مسألة أخرى كما أعتقد! في حين أننا نبحث، كما يقرر عنوان كتاب كريم نفسه، عن مشروع أو برنامج، يؤدي إلى «نهضة جديدة لليسار في العالم العربي». وهذا المشروع، بصفته تلك، يفرض التزامات فكرية وسياسية وتنظيمية متميزة، بدونها لا يكون نهضة جديدة لليسار. وتميّز هذه الالتزامات يبتدئ حسب رأيي، أولاً، بتقييم نقدي مبدئي صريح علني لجميع الانحرافات الفكرية (النظرية) والممارسات السياسية والتنظيمية الخاطئة في الحركة الشيوعية العالمية، وداخل كل فصيل فيها التي أدت، إلى جانب المآسي والمعاناة الإنسانية الرهيبة، إلى الأزمة التي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية، والصعوبات الهائلة، السياسية والمعنوية والعزلة التي تواجه معظم الأحزاب الشيوعية في العالم، وباستخدام المنهجية الماركسة تحديداً. فعدم القيام بذلك يهيئ التربة لبذور الاعتباطية في التقدير، أو البقاء في ترداد المقولات القديمة العقيمة! وهذا التميز ينبغي أن يتجلى، ثانياً، بالانكباب الجدي، على المستوى الفردي والجماعي لقوى اليسار، على دراسة الظاهرات الجديدة النوعية في نظام العلاقات الرأسمالية العالمية وآلية فعلها عالمياً وداخل كل بلد من بلدانها. فهذه الدراسة النظرية الشاملة «الإعادة التأسيسية» ضرورة لا بدّ منها، كما فعل ماركس وأنجلز في سلسلة الكتب والأبحاث النظرية، تمهيداً لبناء «رابطة الشيوعيين»، (الأممية الأولى) وضمان صحة ممارساتها اللاحقة، وكما فعل لينين بدوره تمهيداً لتأسيس حزب البلاشفة ولرسم نهجه العام! فبدون هذا

العمل النظري، وتكامله في سياق عملية مستمرة، لا مجال لإقامة كيان سياسي لقوى اليسار، اعتماداً على استخلاص التوجهات السياسية براغماتياً، على قاعدة ردّ الفعل على الأحداث السياسية الجارية وحدها، مهما كانت أهمية هذه الأحداث وجسامتها.

لقد بينت «تجربتي الشخصية»، (أعتذر لاضطراري إلى استخدام هذا التعبير)، خلال العقدين الماضيين بصورة خاصة، وهذا ما ينبغي المصارحة به مع الأسف الشديد، أن الحذر والتردد إزاء «العمل النظري»، في صفوف اليسار عامة، في اتساع. إني أعزو هذه الظاهرة السلبية، على الأقل، إلى عاملين رئيسيين: أولهما، موجة الإحباط العام الذي سببه الانهيار السريع والكامل للاتحاد السوفياتي وانعكاسات ذلك عالمياً، على قوى اليسار... وثانيهما، استعجال بعض اليساريين للخروج من الأزمة، دون تهيئة عوامل النهوض الفكرية والسياسية والمعنوية اللازمة، ولو بحدودها الدنيا من التكامل.

بيد أن عدم حصول أي تقدم واضح، وعدم بروز أي نموذج صالح ومتكامل السمات لهذا اليسار الجديد الذي تتطلبه المتغيرات والمستجدات سواء على الصعيد العالمي أم على صعيد كل بلد... رغم حماسة ألوف وألوف الشيوعيين... إنما يؤكد، بأحد أوجهه أن ثمة نقصاً أساسياً في الأعمال التمهيدية، النظرية ـ السياسية بالدرجة الأولى، تبنى على أساس تحليل وفهم الواقع الجديد. وهذا الأمر حال دون تحقيق بناء النموذج الجديد لهذا اليسار كبرنامج وكحركة، إلى جانب الصعوبات والظروف العامة السلبية

التي أحاطت بقوى اليسار. نحن نوافق كريماً على «أن الاضطراب الفكري والسياسي... عند بعض الحركات التي ما تزال تنتمي إلى الفكر اليساري...» (ص 58)، وأن «العصبوية في تقديس نصوص ماركس ووضعها خارج الجدل...» (ص 60)، هي من العقبات الحقيقية أمام إمكان تبلور رؤية واضحة أمام عملية تجديد اليسار. بيد أن ما نختلف عليه مع كريم، في هذا المجال، هو الاستنتاج الذي يخرج به من وراء ذلك، والقائل بأن «لكل زمان أفكاره التي تحددها شروط ذلك الزمان» (ص 59)، ومصدر الخلاف لا الصيغة العامة للاستنتاج، بل هو، كما سبق وأن برهنا، مفهوم كريم «لشروط الزمان». عند كريم هي شروط «بلاحدود» عند تحديد المواقف. بينما نرى نحن أن التصدي الجدي لظاهرة تقديس نصوص ماركس ومحاولة وضعها خارج الجدل مثلاً، يتطلب احترام قواعد الجدل الأساسية، أي الرجوع إلى المادية الديالكتيكية، أي إخضاع النصوص لمسار ونتائج التطور الاقتصادي ـ السياسي لتبين صلاحها أو بطلانها... واستنتاج «البدائل» الملائمة، لا «تحرير» أنفسنا عن طريق التفتيش عن مشروع «باسم آخر» غير المشروع الذي يحمل اسم ماركس... وترك المسألة التي تحتاج إلى الحل: أي ضرورة التصدي للإشكالات التي يعانيها اليسار داخلياً، بما فيها تقديس نصوص ماركس، والتي شخص كريم نفسه بعض مظاهرها.

بمثل هذا التوجه في معالجة المشكلة،في الوقت الذي تتأكد ضرورة بذل الجهود لبلورة فهم نظري جماعي لقوى اليسار للواقع الجديد ومهام النضال الجديدة، نتعامل

مع هذه المسألة بواقعيتها على أنها عملية ستجري في سياق صراع ايديولوجي إيجابي بين أطراف اليسار للتكامل والتقارب! وليس عن طريق المناشدة أو توجيه اللوم! فظاهرة «تقديس النص» ناتجة، حسب رأيي في المقام الأول، من عدم التمييز بين منهجية ماركس في معالجة الظاهرة أو الحدث التاريخي أو الاجتماعي (الشروط التاريخية) من جهة، وبين المواقف أو الممارسات العملية التي تتخذ في ضوء الدراسة التي جرت وفق تلك المنهجية. ومن المفترض أن تكون تلك الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في فهم طبيعة ذاك الحدث متلائمة ومنسجمة معه من حيث المبدأ. إلا أن التلاؤم، أو «التطابق» بين «الحدث» وتلك المواقف لا يبقى ثابتاً، بحكم تطور الحدث موضوعياً. عندئذ يغدو التمسك «بالمواقف»، القديمة بعد زوال الأساس الذي ولدها، واعتبارها معياراً للقياس...، بداية الطريق للخروج من الواقعية في العمل الفكري والممارسة النضالية. وهكذا يتبين أن لظاهرة «تقديس النص» جذوراً معرفية تمتد إلى المثالية الفلسفية...كما تتجلى هذه الجذور المعرفية المثالية بالانحصار في المقارنات الشكلية للسمات وأوجه التشابه الخارجية بين أحداث وظاهرات تاريخية واجتماعية ولدتها شروط اقتصادية ـ سياسية مختلفة جوهرياً من حيث طبيعتها. وهذا ما يؤدي إلى الفشل بطبيعة الحال. وقد يصحب ذلك كوارث إنسانية فردية أو جماعية بصورة حتمية، بما في ذلك تقويض الجهود لبناء اليسار الجديد على أسس سليمة. إن محاربة هذا الانحراف في صفوف قوى اليسار، عن طريق الحوار المبدئي، الرفاقي،

هو شرط رئيسي لتأمين نجاح مشروع بناء اليسار الجديد. ويكتسب هذا التصدي صفته المبدئية، لأن هذا الانحراف، بطبيعته، يتفشى في صفوف قوى اليسار بصورة عفوية نتيجة الفعل المتداخل للإيديولوجيات المختلفة في المجتمع الضاغطة على عقول الناس.

من البديهي أن هذه الطريقة في تناول ومعالجة الأمور عبر توسيع وتعميق الحوار الفكري بين قوى اليسار التي مرت كل «فئة» منها بتجربتها الخاصة، إنما تفرضه أهمية وتعقد عملية بناء اليسار الجديد، برنامجاً وحركةً، تحت الضغط الهائل للظروف الجديدة... وبالتالي لا يجوز تبسيطها! فنحن في زمن لا يسمح لنا «... بقول كلمتنا ونمشي...!». فجسامة «القضية» وأهميتها، بحكم طبيعتها العامة، النوعية، تتطلب المثابرة والاستمرار... وتتطلب المسؤولية بالدرجة الأولى فهمها بكل أبعادها... لنحسن التعاطي معها!

المهمة الأساسية لليسار الجديد
إدخال الجماهير إلى الفعل السياسي

إن عدم الاتساق هذا في منهجية التفكير والتحليل لدى كريم، بين الالتزام العام بالفكر الماركسي والتعامل الذاتي مع الأحداث والظاهرات قد أضعف طبيعة «... الاقتراحات المحددة لما أراه مهمات الحاضر والمستقبل بالنسبة إلى بلداننا...» كما يقول كريم (ص 60). ويبدو أن الخلل الذي أشرنا إليه يتجلى واضحاً إذا ما قارنّا بين

فكرتين يعرضهما كريم، ولا يشعر أنهما متعارضتان، يقول في الأولى «قد لا نكون بحاجة إلى مثل هذه الاستشهادات (من ماركس وأنجلز...)... لكي نعرف أن الشروط التاريخية المتغيرة هي التي ينبغي الاستناد إليها والانطلاق منها لتحديد المهمات الملموسة... من أجل تغيير الواقع القائم...» (ص58)، في حين يقول في الجملة الثانية «عندما أتحدث عن مشروع جديد للتغيير الديموقراطي باسم اليسار في العالم العربي فلست أرمي إلى اختراع قضايا لم تكن موجودة في مشاريع اليسار السابقة...» (ص 75).

ويبدو لنا أن الخلل فيما يطرحه كريم في هذا الصدد لا يقتصر على ذلك فقط من حيث هو تناقض في المنطق! فإذا كان ما أشار إليه كريم من استبداد الأنظمة العربية صحيحاً بصفة عامة، وطبيعتها المتخلفة سياسياً (وطنياً وقومياً) قد أدت إلى توالي الهزائم العسكرية والتراجعات السياسية وتغطية كل ذلك بشعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة...»، إلا أن هذا التقويم لا يعكس صورة الواقع بصورة صحيحة. فمن المعروف أن هذه الأنظمة قد مرت بمراحل «نهوض»، تبعتها مراحل «هبوط» بحكم طبيعتها الفكرية والاجتماعية ونتيجة الصراعات الداخلية والانقلابات بين أطرافها المهيمنة ونتيجة صراعها مع قوى الاستعمار واسرائيل أو مهادنتها... فإذا افترضنا أن نظرتنا الاستراتيجية إلى هذه الأنظمة تبقى واحدة من حيث الأساس، أو تقريباً واحدة، إلا أنه من حيث وجهة النظر التكتيكية ينبغي أن يكون تقييمنا وموقفنا مختلفين من هذه الأنظمة وفق مراحل النهوض أو الهبوط، ودرجة مواجهتها

للاستعمار ولإسرائيل أو مهادنتها لهما على الأقل! هذا ما تفرضه الواقعية والموضوعية واعترافنا بالتمرحل. إن إثارتي لهذه المسألة لا تتعلق بالدرجة الأولى، وبصورة رئيسية، بتدقيق النظرة التقويمية بهاجس أكاديمي. بل إنني أعتبر بأن هذا التدقيق له علاقة بالمستقبل: ببرنامج قوى اليسار الجديد وبأسلوب عمل هذا اليسار، وخصوصاً بكيفية تعامل اليسار مع الجماهير بوضعها الحالي، بطبيعة ومستوى وعيها السياسي الذي وصلت إليه عبر تجربتها الإيجابية والسلبية مع الأنظمة. يشير كريم بحق إلى أن «هذا الوضع هو الذي قاد ويقود إلى اليأس المسيطر على المشاعر لدى شعوبنا، وفي أوساط الشباب على وجه الخصوص...» (ص 59). كما يؤدي ذلك إلى الإرهاب!

هذا توصيف عام صحيح ودقيق، إلا أنه غير كافٍ. وذلك لأن القضية العملية التي ينبغي أن يطرحها هذا التوصيف هي كيف علينا التعامل مع هذا الوضع؟ كلنا يعلم أن شعوبنا... وأوساط الشباب على وجه الخصوص كانوا في أوج الحماسة وأوج التجاوب مع شعارات الحركة القومية في مرحلة صعودها. لنتذكر مرحلة صعود الناصرية وأثرها الجماهيري... حتى فترة حكم البعث في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كانت أيضاً، فترة نهوض ونشاط جماهيري كبير. وقد تحققت إنجازات وطنية وقومية لا يجوز التقليل من شأنها نتيجة المساهمة الجماهيرية الواسعة في الحياة السياسية، حتى ولو كان ذلك من موقع المساندة للزعيم أو «للحزب القائد». من هنا، يبدو أنه من البديهي أن نستنتج بأن لا نهوض لعملية سياسية تقدمية في المستقبل

إذا لم نهيىء الشروط التي تساعد على عودة الجماهير إلى المساهمة في النشاط السياسي. بل إنني أزعم بأن هذه المسألة ينبغي أن تكون هدفاً. بل أن تكون المحور الأساسي الذي ينبغي أن يبنى عليه كل البرنامج السياسي لقوى اليسار الجديد، وكل الخطط التطبيقية لهذا البرنامج.

بيد أن هذه المهمة البالغة الأهمية، ذات الأثر المصيري في مجمل توجهات اليسار الجديد ومساره، حسب تقديرنا، تحول دون إنجازها عقبات خطيرة، يشير كريم إلى الأساسي منها. وهو إذ ينطلق من تشخيص حالة اليأس لدى شعوبنا الناتجة من الهزائم وخيبات الأمل من الأنظمة يشير إلى أن «هذا الوضع بالذات هوالذي أدى إلى أن تستولي الغرائز والمشاعر، بدلاً من العقل والعقلانية... وإلى سيادة الوعي الزائف... الذي يتمثل باستنفار الغرائز التي يؤججها أصحاب المصالح السياسية الخاصة، باسم البدع والخرافات والغيبيات...» (ص 59 ـ 60). هذه الحالة الوصفية الدقيقة تسمح بل توجب، صياغة خطة تطبيقية تزيل أو (تزيح) تلك العقبات التي يمثلها، حسب تعبير كريم الموفق، «الوعي الزائف» الذي يعوق أو يمنع الجماهير عن مساهمتها في العملية السياسية! وفي تقديري أن الخطوة الأولى، بل الخطوة الأساسية لإنجاز هذه المهمة هي في توصل «أهل اليسار» إلى صياغة برنامج جديد يأخذ في الاعتبار مستجدات العصر كافة، ويحدد خصائص وسمات مجتمعاتنا العربية بتطورها الخاص وبتأثرها الكبير بمستجدات العصر، التي تُشكل المتغيرات في رأسمالية العولمة المعاصرة قوتها وموجهتها الأساسية. فهذا البرنامج

الذي يحدد استراتيجية قوى اليسار وتكتيكها بصورة واقعية ومنفتحة على المستقبل وتستجيب لمصالح وطموحات الجماهير الوطنية والقومية والاجتماعية، يؤمن التحولات التدريجية من «الوعي الزائف» إلى وعي ديموقراطي في سياق عملية نضالية ميدانية، لها في الوقت نفسه، صفة تدريبية... تجعل الجماهير قوة فعل سياسي لها استقلاليتها، تُبعدها (أو تحررها) من خطر العودة إلى لعب دور «قوة مساندة» للزعامات أو للاتجاهات الفوضوية أو العبثية أو الغيبية... الخ.

المشترك العربي موضوعي، والخاص القطري أساسي

انصبت مناقشتنا، حتى الآن، على ما اعتبرناه خللاً في منهجية تعاطي كريم مع الحدث التاريخي: في نظرته إلى الحدث التاريخي، (الشروط التاريخية)، من حيث عواملها المحركة الأساسية، ومن حيث الاستنتاجات التي يستخلصها لاحتمالات التطور اللاحق، ولكيفية التعامل معها في المدى السياسي المباشر، بالارتباط مع التوجه العام الذي يخدم، أو يقرّب، تحقيق الهدف الاستراتيجي المرحلي، لضمان التطور التقدمي المتصاعد للمجتمع... الخ. لقد بقي كريم في الواقع وفي أحسن الحالات، في مجال عرض الحدث التاريخي، دون محاولة الولوج إلى جوهره. لذا ظل التميّز الذي يصرّ عليه كريم عن «الاشتراكيين»، دائماً وبقوة، لا يعني، بالضرورة، الدخول في مسار التجديد. لا شك أن ممارسات «الاشتراكيين» الخاطئة كانت فادحة في أكثر من مجال، وفي أكثر من

مرحلة... وأدت إلى نتائج خطيرة ذات أبعاد تاريخية سلبية على مدى طويل. هذا ما ينبغي رؤيته والاعتراف به، كشرط أولي لتحديد الأخطاء بموضوعية، ومن ثم الانكباب على فهم المتغيرات الكبرى المستجدة على الصعيد العالمي أولاً، وانعكاسها داخل كل بلد وفق خصائصه: تحليلاً لها، وإدراكاً لطبيعتها... تناقضاتها وآليات حركتها الداخلية... واحتمالات النتائج التي يمكن أن تولدها... والاستنتاج على هذا الأساس لكيفية التعاطي معها... وهذا ما لم يقدم عليه كريم. وتتجلى مظاهر الخلل هذا في المنهجية، بوضوح أكبر، حين يدخل كريم في معالجة الأوضاع التي تواجه عالمنا العربي. فهو يقول: «أقدم اقتراحات محددة لما أراه مهمات الحاضر والمستقبل بالنسبة إلى بلداننا، انطلاقاً مما هو مشترك من أوضاع ومن مصالح بينها جميعها. وهي اقتراحات لا تتصل، من حيث اللغة ومن حيث المقولات بما اعتاده الاشتراكيون في السابق في صياغة برامجهم...» (ص 60).

ملاحظتنا الأولى على هذا النص هو أن «ما هو مشترك عربياً..» هو واقعي حقاً. ولكن ما هو خاص قطرياً هو الأساسي، في تقديري، رغم تفاعلهما. وذلك لأن مستويات التطور المختلفة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية واختلاف التأثيرات التي تتركها العولمة في كل منها. من حيث طبيعة التأثيرات وتمرحل تحقيقها، إلى جانب الارتباطات الدولية لكل منها تمنع نضوج ظروف التغيير الاجتماعي في وقت واحد. وهذا ما يمنع اتخاذ «القومي» كعامل أساسي وعام لإجراء التغيير العربي على

أساس برنامج موحد. في حين أن افتراض التغيير الداخلي باعتباره عاملاً أساسياً، يوفر ظروفاً أفضل للتغيير العام تدريجاً، خصوصاً وأن ثمة إمكانيات متاحة أكبر في بعض البلدان العربية أمام قوى اليسار والديموقراطية للنضال من أجل التغيير وذلك لأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية راهنة. فالقضية، إذن، ليست اختلافاً «من حيث اللغة، ومن حيث المقولات»... بل هي، أساساً، خلاف في طريقة التفكير: في رؤية التراتبية الموضوعية لفعل العوامل المحركة للعملية السياسية ـ الاجتماعية وطريقة التفاعل بينها في مسارح مكانية مختلفة وشروط زمانية مختلفة. والدليل الواضح الذي يكشف هذا التباين بين طريقتي التفكير، ذاك الاستشهاد الطويل، «المفاجىء» بفرج الله الحلو، الذي يلجأ إليه كريم لتعزيز وتبرير وجهة نظره. يقول كريم إن فرج الله «كان ينصحني، عندما كنت أعمل تحت قيادته في جريدتي الحزب آنذاك (النور والنداء)... بأن أتجاوز في كتاباتي الكلمات والعبارات الكبيرة التي تضيّع الهدف المقصود... وتغيّب عن القارىء الفكرة الأساسية التي أريد إيصالها إليه في اللحظة المحددة، أي في الظرف السياسي المحدد، مكاناً وزماناً، لا بالعام المطلق...» (ص 61)

برأيي إنه لا يجوز تسخير هذه النصيحة الصحيحة عن ضرورة تجنب الكلمات الكبيرة في مقال لجريدة يومية كي «لا نضّيع الهدف المقصود (وهو هدف آني. غسان)، وتغيّب عن القارىء الفكرة الأساسية... في الظرف السياسي المحدد، مكاناً وزماناً...»، لاستخدامها في تبرير

استراتيجية باسم التجديد لا تخرج عن كونها مجرد اقتراحات عامة حددتها تقديرات ذاتية، دون تأمين الدراسات العلمية المعمقة والشاملة التي من المفترض أن تكون ضرورية لصياغة وتبرير مثل هذه الإستراتيجية. يقول انجلز: «... ليست الاستنتاجات المجردة، وإنما، بالعكس، الدراسة ـ هذا ما نحتاجه أكثر من أي شيء آخر. إن الاستنتاجات لا تساوي شيئاً بدون ذاك التطور (يقصد انجلز ما تكشفه الدراسة ـ غسان)، الذي أدى إليها (وهذا ما نعرفه من أيام هيغل)، كما أنها أقل من عديمة الفائدة، إذا هي تحولت إلى شيء لذاته، في حال لم تصبح، من جديد، مقدمات للتطور اللاحق». (التراث الاقتصادي لكارل ماركس: تاريخه ـ محتواه ـ منهجيته ـ ص 11 - دار الفارابي).

وتتكرر مثل هذه الالتباسات المنهجية حين يعود كريم ليؤكد بأنه أراد من هذا الاستشهاد لفرج الله الحلو: «أن أنبه القارىء إلى أنني سأقدم اقتراحاتي... حول المهمات الراهنة وحول مهمات المستقبل في بلداننا، التي هي مهمات الاشتراكيين وجميع من يعتبرون أنفسهم من أهل اليسار، وجميع الديموقراطيين من كل الاتجاهات (من قال ذلك!). سأقدمها دون أن أورد كلمة الاشتراكية في أي من هذه المهمات». (ص 61 ـ 62). ولدعم أطروحته هذه يلجأ هذه المرة إلى لينين فيقول: «إنني أسترشد هنا، ولو من قبيل المقارنة العابرة، بموقف لينين في برنامجه للسلطة السوفياتية، المعروف بـ «السياسة الاقتصادية الجديدة». إذ هو رأى أن أي حديث عن

مهمات اشتراكية، حتى في ظل سلطة العمال والفلاحين، كان... تجاوزاً للواقع. ذلك أن ما كان يرمي إليه لينين... هو خلق القاعدة المادية لاشتراكية المستقبل. وهي القاعدة التي لم يكن بإمكان سلطة العمال والفلاحين في تلك المرحلة أن تضطلع بها وحدها... الخ» (ص 64).

إن المآخذ على هذا المقطع من الكلام التفسيري لكلام لينين، يمكن أن تأتي من زوايا مختلفة. أولاً، لا أساس لاتخاذ تجربة لينين سنداً لتبرير عدم إيراد كلمة اشتراكية في اقتراحات كريم لبرنامج قوى اليسار، وذلك للاختلافات الجذرية بين واقع بلداننا في الوقت الحاضر والواقع الروسي العام (بعد انتصار ثورة أكتوبر ووجود سلطة عمال وفلاحين) والخاص (انتهاء حروب التدخل والحرب الأهلية والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد الناتج عن الحروب). ثانياً، ينبغي أن نفهم النيب على حقيقتها، لا بتأويلها بعكس طبيعتها، من حيث هي في الواقع تعديلات على استراتيجية لينين الأساسية لبناء الاشتراكية التي وضع أسسها بعد انتصار ثورة أكتوبر مباشرة. ولم يكن غائباً في الأساس عن تلك الاستراتيجية ضرورات مراعاة تخلف البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية للمجتمع الروسي... وهذا استدعى عدم حرق المراحل في مسار التطور. إلا أن تطبيق تلك الاستراتيجية قد انقطع بسبب التدخل الخارجي والحرب الأهلية وما فرضته من ضرورة اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية استثنائية لتأمين حاجات الجبهة العسكرية ولم تكن تلك التدابير تعديلاً أو تغييراً في أساس النهج لبناء

الاشتراكية، وقد أطلق على تلك التدابير اسم «شيوعية الحرب» التي كانت تقضي بمصادرة محاصيل الفلاحين دون أي مقابل. ومن الواضح والبديهي أن هذه التدابير، من حيث طبيعتها، كانت مناقضة لمتطلبات القوانين الموضوعية للسير في البناء الاشتراكي أو تعزيز السلطة الجديدة. وقد تركت شرخاً عميقاً في العلاقة بين السلطة وعشرات الملايين من الفلاحين الذي تطلب تداركه. فالنيب هي إذن خطة تراجعية في مرحلة استراتيجية اشتراكية لإرجاع مسيرة البناء الاشتراكي: سلطةً واقتصاداً، إلى المسار المتوازن المتوافق مع متطلبات القوانين الموضوعية للتطور. وعلى أساس هذا الفهم للنيب لا يصح اعتبار هذه الخطة «تراجعاً» عن الاشتراكية. في هذا الضوء ينتفي الأساس المنطقي لاعتبار تجربة النيب حجة لتبرير عدم طرح «الاشتراكية» كهدف ومن حيث المبدأ، في برنامج قوى اليسار في ظروف بلادنا، بصرف النظر عما إذا كان رفع هذا الشعار صحيحاً ومبرراً أم لا، في الظروف الحالية لبلداننا فهذا ينبغي أن يكون استنتاجاً مستخلصاً، بالسلب أو بالإيجاب، من دراسة ميدانية عينية معمقة تقوم بها قوى اليسار في كل حالة خاصة. ثالثاً، لا نرى، أصلاً أنه كانت ثمة ضرورة لطرح مثل هذه المسألة، خاصة بعد التغييرات التي حصلت على الصعيد الدولي بانهيار الاتحاد السوفياتي، وحالة التشوش، بل الإحباط بهذه الدرجة أو تلك التي خيمت على أهل اليسار. بل إننا نقول أكثر من ذلك: ففي ظروف ما قبل الانهيار السوفياتي، في ظروف الاندفاعات العاطفية والتفاؤل غير

المبرر موضوعياً (ونظرياً)... الخ، لم تطرح قوى اليسار في منطقتنا كما هو معلوم، الاشتراكية كهدف على جدول العمل. كانت تتكلم على «الحكم الوطني الديموقراطي» في أقصى الطروحات! وكانت هذه القوى تعتبر، حتى في تلك الظروف «المؤاتية»، أنه لا يجوز لها «حرق المراحل»! عندئذ يطرح السؤال: لماذا، إذن، يطرح كريم هذه المسألة؟ في ضوء نقاشنا لمنهجية كريم في تناول القضايا وتبيان نقاط الخلل فيها...، وفي ضوء طبيعة القضايا العشرين التي اقترحها في القسم الأخير من كتابه كمحاور لبرنامج قوى اليسار (والتي سنناقش مضامينها لاحقاً) يتبين بوضوح أن الافتراض بأن قوى اليسار ترفع، أو سترفع، شعار الاشتراكية (وهو شعار غير واقعي في ظروف بلادنا الراهنة في نظر الأغلبية الساحقة من أهل اليسار) كان ضرورة لفتح المجال واسعاً لطرح الشعارات والأهداف التي تعبّر عن الأماني والرغبات الإيجابية الصادرة عن «ذاتية» كريم ولكنها في حقيقتها شعارات غير واقعية، أو إنها ليست من متطلبات الواقع، في حين أن المطلوب هو أن تدرس قوى اليسار ظروف بلادها دراسة علمية موضوعية، عميقة، لتستنتج، على أساس ذلك الأهداف الواقعية التي يمكن تحقيقها في سياق نضالي مرحلي تتحدد معالمه كذلك، في ضوء تلك الدراسة.

نهضة جديدة؟! على أي أسس؟

في هذه الدوامة الفكرية ـ السياسية التي أدخل كريم قارئه فيها، ولم يخرجه منها بصورة منطقية، يفاجئنا،

بدون مقدمات، بدعوته «أن نعمل بكل طاقاتنا على التأسيس لنهضة جديدة في بلداننا نستكمل بها ما كان قد انقطع خلال قرن بكامله من جهد قدمه مفكرو النهضة الأولى في القرن التاسع عشر وفي مطالع القرن العشرين» (ص 62). حتى إذا تجاوزنا هذا الإقحام المفتعل لموضوع النهضة في سياق البحث الذي يتابعه كريم، لا يمكن التغاضي عن الطريقة التبسيطية التي جرى فيها تناول هذا الموضوع، سواء من حيث طبيعة «النهضة» ودورها، أم من حيث الأسباب التي أدت إلى فشلها... وبالتالي، عدم صلاحها بأن تكون بهذه المواصفات، منطلقاً «لنهضة جديدة» على أساس تلك المواصفات. فبلداننا كانت تمر، آنذاك، في مرحلة انتقالية تتميز بتفاقم التناقضات السياسية والاقتصادية في السلطنة العثمانية التي كانت تضم في إطارها بلداننا العربية وتفرض على شعوبنا الاستعباد والتخلف. وهذا الواقع كان يراكم ويثير الاستياء الشعبي الواسع، بصورة عفوية وطبيعية متصاعدة. وكانت هذه البيئة السياسية هي العامل الأساسي لبروز الحركات والطروحات النهضوية في المجال الفكري والأدبي، وعلى صعيد الدعوات للإصلاح الديني... الخ، خاصة في لبنان ومصر. بيد أن الظاهرة التي ينبغي أن نشير إليها هي أن هذه الحركات ظلت من حيث الأساس مواقف أفراد، وإنْ كانت تعبر عن حالة اجتماعية. بمعنى أن هذا الاستياء الشعبي لم يأخذ تعابير عملية في حركات نضالية جماهيرية واضحة. إن تقييمنا هذا لا يقلل من أهمية ومغزى هذه النهضة باعتبارها تعبيراً أولياً، مشوشاً إلى حد كبير، عن

بدايات تبلور الشعور القومي الذي جرت صياغته بقوالب أدبية ودينية؛ ولم يأخذ طابعاً سياسياً واضحاً.

وخلافاً مع كثير من الباحثين الذين يحصرون عوامل النهضة بتلك المنجزات الفكرية والأدبية والطروحات للإصلاح الديني، نحن نرى أن ثمة حركات سياسية واجتماعية قد وقعت في تلك الحقبة من الزمن، تدخل بدورها، وبمشروعية قوية، في عداد عوامل النهضة، مثل حركة محمد علي في مصر وامتدادها خارجها في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وثورة طانيوس شاهين في العقد السادس من القرن التاسع عشر، وحركة عرابي في مصر (سنة 1882)... الخ. بيد أن هذه الحركات ذات الأهمية الكبرى في التعبير العملي عن بدايات تبلور الشعور القومي والتوق إلى الاستقلال... الخ، جاءت جميعاً في ظرف دولي غير ملائم لحسم المعركة لمصلتحها، رغم عوامل الضعف التي أخذت تدب في جسم السلطنة. وذلك لأنها لم تسند بحركة جماهيرية حقيقية. وظلت بالأساس حركة «فوقية»! وقد كانت الدول الاستعمارية (وخاصة بريطانيا وفرنسا) في ذاك الحين هي القوة المؤهلة للإفادة من ضعف الدولة العثمانية ووراثتها. ومما يؤكد هذا الاستنتاج انخراطها المباشر في تحطيم حركة محمد علي وأسطوله، لسد الطريق على نشوء قوى سياسية (بصورة دولة) فتية في المنطقة بديلاً للسلطنة المهترئة، مما يسد الطريق، أو يصعّبها، أمام وراثة العثمانيين! وللأسباب نفسها أغرقت حركة طانيوس شاهين في دوامة الصدامات الطائفية، وما بني عليها من نظام (البروتوكول) الذي وفّر

موطىء قدم للدول الاستعمارية في لبنان! بمثل هذا التفسير نعتقد بأنه يمكن أن تتوضح الأسباب التي أدت إلى إجهاض النهضة، لا كما أراد كريم أن يفسر ذلك بالقول العام بأنه «أسهمت في إجهاضها عوامل عديدة داخلية وخارجية...» (دون أن يوضحها)، ولكن... «كانت الأصوليات الدينية الرجعية... هي التي أدت الدور الأساسي في إجهاض تلك النهضة». (ص 62 ـ 63). وهذا يعني، مرة أخرى، أن كريماً يميل إلى تفسير الحدث التاريخي، في نجاحه أو فشله، بإرجاعه إلى العوامل الذاتية، ويقلل من شأن، أو يتجاهل كلياً، الأسباب الموضوعية وراء ذلك. وتحت تأثير الخلل المنهجي ذاته يتابع القول: «إن معظم القوى التي تصدت، في مراحل لاحقة، لمتابعة عملية النهوض باسم الاشتراكية والقومية، قد أسهمت، ربما من دون أن تدري، في خلق العقبات أمام انبعاث تلك النهضة، في الشروط التاريخية الجديدة». (ص 63). حتى بصرف النظر عن المحاذير التي يثيرها هذا الربط المفتعل بين فشل تلك النهضة والنهج القومي والشيوعي المعاصرين، كان على كريم، في تقديرنا، لكي يبرر اتهامه، أن يشرح، في هذا المجال، الشروط التاريخية الجديدة التي لم تأخذها القوى الاشتراكية والقومية في الاعتبار، مما سبب، حسبما يقول، في خلق العقبات أمام انبعاث تلك النهضة. أي إنه لجأ إلى اعتبار الاسباب الذاتية وراء «خلق العقبات»! حتى لو صح ما قاله كريم بأن الأحزاب الشيوعية «لم تنجح... في إيصال فكرها وشعاراتها وبرامجها إلى الجماهير في الصيغة الملائمة لأوضاع بلدانها» (وهو نقد صحيح نوافق

عليه)، فإن هذا القول، رغم صحته، يحجب في الواقع الأسباب الموضوعية الرئيسية التي أعاقت ومنعت انبعاث النهضة من جديد على أساس طروحات الشيوعيين، أو بالشكل الذي يتمناه كريم ويخطط له فكرياً. في مقدمة هذه الأسباب، أولاً، نشوء كيانات عربية متعددة، مستقلة، تحدد استقلاليتها وسبل تطورها، بصورة أساسية، عوامل خارجية، وليس العوامل الداخلية وحدها. وثاني الأسباب هو أن الجماهير لم تكن على مستوى من الوعي السياسي لتقبل شعارات وبرامج متقدمة تتجاوز كثيراً شعارات العملية السياسية الجارية تحت شعار الاستقلال الوطني... وبالتالي فإن مضمون الشعارات والبرامج التي رفعتها الأحزاب الشيوعية، وليست الطريقة الملائمة أو غير الملائمة لطرحها، هي التي ينبغي التوقف عندها نقدياً، لتقدير فيما إذا كانت ملائمة للمرحلة السياسية التي كانت تمر فيها بلدانها. أما الصيغة التي عالج فيها كريم المسألة فتحمل حكماً سلبياً قاسياً على الأحزاب الشيوعية غير مبرر بأي صورة من الصور.

كما إنني أرى أن الحكم الذي أصدره على «القوميين» كذلك، جاء عاماً قاطعاً في سلبيته على جميع المراحل التي مروا بها. وهذا مخالف لحقائق الواقع، ويتعارض مع النظرة التاريخية للأحداث. فالقوميون عبّروا في بعض المراحل عن بعض الطروحات التقدمية لشعوبنا. وناضلوا في سبيلها. ولا نرى ضرورة للتذكير بمنجزات الناصرية... أو بما حققه البعثيون في المراحل الأولى لحكمهم في سوريا في خمسينيات القرن الماضي مثلاً. فالطابع الرومانسي لبعض

الطروحات ينبغي أن لا يخفي تلك المنجزات. أقول هذا القول ليس أمانةً للتاريخ فقط... بل أقولها باسم نضالنا المستقبلي خصوصاً، حيث سنلتقي، لا محالة، في ساحات النضال بكثير من الرومانسيين ذوي المواقف والبرامج السياسية القومية بحكم بقاء القضايا القومية بدون حل بصورة موضوعية. وبقدر ما نقيّم مراحل النضال السابقة بموضوعية نفتح آفاق التعاون أرحب بين الشيوعيين ومختلف الاتجاهات والتيارات القومية لتحقيق الأهداف والطموحات الوطنية والقومية التي تشكل فعلاً أساساً لإعادة النهضة من جديد.

وأمانةً لهذين المذهبين اللذين أشرت إليهما كذلك: أقصد مذهب رؤية حقائق الواقع كما هي بموضوعية، ومذهب النظرة التاريخية للأحداث، أرى أنه ليس كافياً بل من باب التبسيط للأمور، أن نشير، في معرض تناول الصراع الشيوعي ـ القومي، على أنه مجرد «أخطاء فادحة...» كانت «الأشد تأثيراً سلبياً على بلداننا...» (ص 63). فالاكتفاء بهذه الصيغة الوصفية تحصر المسؤولية بالأفراد... بالعوامل الذاتية من جديد. وتختفي جراء ذلك العناصر الأساسية التي هي وراء الصراع، والتي يحركها مجمل التناقضات السياسية التي تعبر عن المصالح المتضاربة للقوى الداخلية وللقوى الخارجية، العربية منها والأجنبية، مما خلف هذا التضارب في المصالح من استقطابات على الصعيد الشعبي... مع عدم القدرة (بل مع عدم الرغبة عند العديد من الأطراف) على تسوية داخلية لتخفيف التضارب في المصالح بين الأطراف، وذلك

بسبب تخلف البيئة السياسية بصورة عامة، وانعدام تقاليد الديموقراطية في التعامل السياسي وعلى صعيد نظام الدولة...

أعتقد أنه بمثل هذه المقاربة التي نقترح للبحث، لا الاكتفاء بالصيغة الوصفية التبسيطية للوضع، نستطيع أن نحدد القضايا والمشاكل الحقيقية التي تواجهنا في النضال، وأن نبلور خطة العمل الواقعية في هذا النضال. وفي الحقيقة إننا لم نر في تلك الصيغة الوصفية وغير الدقيقة من حيث الوقائع، التي قدمها كريم ما يمكن اعتباره، كما يقول كريم: «... مدخلاً نقدياً تأسيسياً...» (ص 64)، وبالتالي لا يمكن اعتماده أساساً كافياً لطرح السؤال عمن هو يساري في أيامنا هذه؟ حتى محاولة الجواب التي قدمها كريم عن هذا السؤال ظلت ضبابية، غير واضحة. فربط الجواب «بطبيعة المهمات التي يفترض أن تكون مهمات المرحلة التي نحن فيها عربياً وعالمياً، المهمات الرامية إلى إحداث التغيير الديموقراطي...»، دون تحديد «طبيعة المهمات» بالملموس، بل بطرحها بالصيغة العامة، ودون تحديد سمات وطبيعة التغيير الديموقراطي المنشود، لا يشكل أساساً صالحاً، متيناً لتحديد من هو اليساري من غير اليساري!

وإذا كان كريم لا يقف عند هذه المسألة، بل هو يعتبر ـ كما هو وارد في أكثر من مكان في كتابه ـ أن كل من يؤيد هذا «التغيير الديموقراطي» بالصيغة العامة المطروح فيها دون تحديد لمضمونه السياسي ـ الاجتماعي هو

يساري...في حين نعتقد نحن بأنه لا ينبغي افتراض التطابق بين مشروع التغيير الذي، تحدد طبيعته السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية، بما في ذلك طرق ومراحل تحقيقه الشروط الموضوعية التي لا يمكن تجاهلها وتخطيها على الصعيد النضالي العملي في ظروف بلادنا، وبين مواصفات اليسار الجديد الذي نحن بصدد بنائه؛ الذي يقوم مبدئياً على أساس تبني نظرية ماركس عن التطور السياسي الاجتماعي عامة والتي كشفت تناقضات النظام الرأسمالي وقوانين تطوره بصورة خاصة، وبرهنت على حتمية زواله... إلخ، حين تنضج وتتكامل الشروط الموضوعية والذاتية لإجراء هذا التحويل. وهذه القناعة لا تتناقض مع دور اليساري في النضال من أجل التغيير الديموقراطي في بلاده، هذا التغيير الذي، لطبيعته السياسية ـ الاجتماعية، يبقي المجتمع في الإطار الرأسمالي، الذي تحدده الشروط الموضوعية التي لا يمكن لليساري تجاهلها. بهذا المعنى يكون اليساري الجديد ديموقراطياً بسمات خاصة، تميزه عن سائر الديموقراطيين لأن استراتيجيته تبقى منفتحة على التقدم المستدام، على المستقبل، بمعنى أن ليس هناك سقف سياسي أو طبقي في هذه الاستراتيجية يعوق النضال لتعميق النهج الديموقراطي في جميع مجالات حياة المجتمع والدولة. إذن هو مشروع مبادرة وصراع دائمين لدفع حركة التقدم استناداً إلى قوى المجتمع «الدنيا» التي تتجاوب مصالحها بصورة دائمة مع التقدم.

بهذه المواصفات يكون اليساري الجديد «ديموقراطياً» حكماً ـ لكنه ديموقراطي متميز بسمات معينة عن سائر

الديموقراطيين، دون أن ينعزل عنهم. بمعنى أنه يلتزم بأفق تاريخي أوسع ـ فالسمات المميزة هذه تفرض ابتكار (أو اجتراح) خطط ومبادرات لضمان جعل عملية تعميق النهج الديموقراطي للمجتمع متدرجاً بحيث تشارك فيه أوسع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في التقدم العام. وهنا المعيار هو ضمان التقدم العام الذي تسمح به ظروف البلد، وليس حجم وعمق الإجراءات في هذا التقدم إذا ما كانت تؤدي إلى تفتيت القوى الاجتماعية المؤيدة لحركة التقدم. ونحن هنا نفرّق ـ خلافاً لكريم ـ بين قوى اليسار من حيث دورها السياسي الواعي والمسؤول، وبين مفهوم «أهل اليسار» الناشىء من «التوسع في القاعدة السياسية والاجتماعية للقوى التي... تعتبر اليسار ممثلاً لمصالحها» (ص 65) ـ كان من الضروري ـ حسب اجتهادنا ـ أن نوضح هذه الفروق بين المفاهيم الثلاثة: مفهوم الديموقراطيين عامة ومفهوم قوى اليسار الجديد، ومفهوم أهل اليسار (بمعنى الجماهير)، وذلك لتجنب تكرار الالتباسات المحتملة الوقوع عند تحديد الأهداف والأدوار لكل من هذه الأطراف... كما حصل مع كريم، إذ رأى أن اليساري... «يمكن أن يكون متأثراً بأفكار الاشتراكية منذ ماركس حتى اليوم. ويمكن أن يكون عضواً في حزب اشتراكي، أو شيوعي، أو في حزب قومي متأثر بالاشتراكية. ويمكن أن يكون ديموقراطياً بالمعنى الواسع للمفهوم...» (ص 66). يمكن أن يتفهم المرء الهاجس السياسي العملي المباشر عند كريم الذي يرى أن المهام المرحلية تقضي بتعاون كل هذه القوى. وهذا الهاجس صحيح. لكن يمكن

تبريره تحديداً بوحدة المصالح والأهداف لهذه القوى السياسية والفئات الاجتماعية التي تمثل، لمرحلة تاريخية كاملة هي مرحلة التغيير الديموقراطي وبناء الدولة الديموقراطية، التي يؤكد عليها كريم، ونحن نشاركه الرأي في ذلك. خلاف ذلك يقع محذور كبير، على الصعيد السياسي العملي قبل المحذور على الصعيد الفكري، إذا ما طمست التمايزات الايديولوجية والسياسية العملية الموجودة فعلاً وواقعاً، بين هذه القوى بإضفاء اسم اليسار عليها جميعاً بصورة عامة. إن المرونة والانفتاح التكتيكي على أوسع نطاق وفي امتداد مرحلة استراتيجية طويلة شيء مطلوب موضوعياً في نهج اليسار لا يجوز التساهل أمام أي محاولة للجمه أو الحد منه. ولكن حين نسعى إلى إعادة تأسيس اليسار فيجب عدم التهاون في المواصفات وفي الشروط السياسية والاجتماعية والإيديولوجية لهذا اليسار. خلاف ذلك تتولد مخاوف من أن تتهيأ الشروط التي تدفع إلى التكيف تدريجاً مع الأوضاع العامة السائدة، والخضوع لآلياتها، وبذلك يفقد اليسار كونه قوة دفع دائمة لتقدم المجتمع حين تنضج الشروط الموضوعية لهذا التقدم، دون أن يكون أي سقف سياسي أو طبقي حائلاً للجم هذا التقدم، كما أسلفنا. إن هذا التطور العام الذي نستطيع أن نتلمس بعض ملامحه الرئيسية يحمل ضمناً إمكانية تطور المواقف السياسية والإيديولوجية لبعض القوى لتبني أفكار التحويل الاجتماعي في سياق تصاعد وتعمق العملية السياسية الديمقراطية.

يمكن للمرء أن يتفهم المرارة التي يشعر بها كريم إزاء

نكسات الماضي وأخطاء الشيوعيين والقوميين التي ساهمت بدورها، بدون شك، في حصول هذه الإخفاقات. ولكن كل ذلك لا يسمح لأي كان، وخاصة لشخصية مثل كريم مروة الذي يختزن تراكمات من التجارب في حياته النضالية التي نادراً ما نجدها عند آخرين بسهولة، أن يصدر أحكاماً في قضايا التطور المستقبلية بردود فعلٍ على خيبات الماضي، والتي تجلّت هنا بأحكام قاسية غير مبررة موضوعياً ضد الشيوعيين خصوصاً، وكذلك ضد القوميين! بيد أن هذا الخلل ـ الظاهرة الذي يمكن ملاحظته أيضاً في كثير من صفحات الكتاب، يتجلى بصورة واضحة وقوية خصوصاً في القسم المعنون بـ«المرتكزات الأساسية في مشروع التغيير باسم اليسار».

خلل المرتكزات التي يعتمدها كريم

يشير كريم إلى أنه «... يفترض بأصحاب مشاريع التغيير... باسم اليسار خصوصاً،... قبل الشروع في عملية التغيير، أن يستندوا إلى مرتكزات أساسية هي، في جوهرها، جزء من الشروط التي ينبغي توفرها لكي يأخذ هذا التغيير مجراه الطبيعي في الطريق إلى النجاح» (ص 68). وبعد هذا التمهيد يعدّد كريم سلسلة من الصفات والنعوت المطلوبة المترابطة شرطياً فيما بينها، بحيث تكون كل واحدة منها علّة تولّد التالية! يبدأ هذه السلسلة بما يشبه طلب أُمنية «بإعادة الاعتبار إلى السياسة، بمضمونها الثقافي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي، وباستنادها إلى الأخلاق...». ثم يقول بأن «ما أرمي إليه من الإشارة إلى

الأخلاق هو تحرير السياسة وتحرير العمل السياسي ولا سيما لدى أهل اليسار... (من) النفاق والخداع والتزوير والفساد...». ويضيف إن «الشرط الأساسي لممارسة السياسة، بمضمونها الثقافي والعلمي و... و... والأخلاقي هو أن تسود فيها ثقافة التنوّع والتعدّد وحق الأفراد... في التعبير عن اختلافاتها». ويواصل كريم سلسلته بالقول: «وهذا الحق في الاختلاف والتنوّع... إنما يقضي بتحرّر الأفراد والجماعات... مما أعطت فيه بعض المجموعات السياسية لنفسها حق احتكار الحقيقة... وحق اتهام من يعارضها...»... و«هذا التحرر من هذه النماذج المختلفة صيغها لاحتكار الحقيقة... إنما يقضي بالضرورة بأن يتحرر الأفراد وتتحرر الجماعات السياسية جميعها من العصبوية الفكرية والدينية والإثنية والقومية...». ثم يبني كريم على هذه التمنيات الجميلة صرحاً يتخيله: «وإذا ما سادت هذه الأسس الديمقراطية... في ممارسة السياسة يصبح للأحزاب وللحركات وللمجموعات السياسية... على اختلافها، دور حقيقي في التنافس الديمقراطي... وهو تنافس يفترض أن تحكمه قوانين انتظام اجتماعي، تعود للدولة، من حيث المبدأ مهمة صياغتها وضمان العدالة والمساواة بين المواطنين فيها...» (ص 69).

هذا الاستشهاد الطويل يدل بوضوح ما بعده وضوح، بأن خيبات الماضي وهزائمه المريرة هي وراء ردود الفعل التي أخذت شكل التمنيات للخروج من أجواء تلك الخيبات على ما يبدو! ولكن علينا أن نؤكد، مرة أخرى، الحقيقة المعروفة بأن وقائع الحياة السيئة والسلبية لا تزول بالتمنيات

الجميلة! بيد أنني أرى، إلى جانب هذا المأخذ المعنوي لما طرحه كريم في هذا المجال، ثمة نقصاً وخللاً منهجياً في منطق المقاربة للموضوع بمجمله. فلوحة السياسة، ولوحة المجتمع تبدو، فيما يطرح كريم، كأنها خالية من التناقضات. كأنما الخلاف في السياسة والصدامات على صعيد المجتمع ناتجة فقط من سوء التفاهم... أو من انحرافات في السلوك... في الأخلاق... وأنه على هذا الصعيد يمكن أن تعالج! في حين أنه من بديهيات التفكير العلمي أن نفتش عن القاعدة، عن العلة التي تولد باستمرارية و«بجماعية» (كريم تكلم لا عن الأفراد وحسب، بل عن «جماعات سياسية».. إلخ) هذه الميول السلبية، «اللاأخلاقية»؟!

إننا إذن، أمام ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى تفسير، وفي ضوء ذلك صياغة موقف. وبالتالي فإن معالجة الظاهرة على أنها ظاهرة أفراد (ولو كانت المعالجة تشمل أفراداً لكنهم متعددون، وليس لفئة اجتماعية) تخرج المعالجة عن مسارها العام، إذ تنقلنا من نطاق «علم النفس الاجتماعي» إلى إطار علم النفس للأفراد، إن صحّ التوصيف، من المعالجة السياسية إلى المعالجة الطبية!

من جهة ثانية (ولعل هذا هو الوجه الأكثر أهمية من وجهة نظري) لا يجوز، منطقياً، تناول الحدث السياسي والتطور الاجتماعي، بربطهما بـ«إذا» الشرطية. صحيح أن «الإذا» الشرطية تدل على الاحتمالات. والاحتمالات في سياق العملية السياسية والاجتماعية ظاهرات واقعية تولّدها

العوامل المتعددة، المختلفة التي تؤثر وتصنع الحدث السياسي أو الاجتماعي باعتباره الحصيلة العامة التي هي نتيجة التوليفة التي يولّدها تفاعل تلك القوى المؤثرة، في لحظة أو مرحلة معينة. وهذه الحقيقة تفرض على أي قوة سياسية، وخاصة على قوى اليسار، أن تحدد، في ضوء متابعتها للوضع السياسي والاجتماعي العام، أكبر عدد من الاحتمالات الممكنة الحدوث، كمرحلة أولى. وأن ترسم الخطوط العامة لممارستها إزاء كل من هذه الاحتمالات كمرحلة ثانية. خلافاً لهذا المنطق للتعاطي السياسي، وبترك الأمور لما تفاجئنا به الـ«إذا» الشرطية، تفقد قوى اليسار الحضور النشط على ساحة الفعل السياسي، والاجتماعي. فإذا أخذنا القسم الأخير من نص كريم الذي نناقشه نموذجاً للتوجيه نقع في مأزق حقيقي، ذلك لأن هذا النص لا يفتح لنا سبيل التقدم لممارسة السياسة... ولدور حقيقي للأحزاب في التنافس كما يقول كريم، إلاّ بافتراض «إذا ما سادت الأسس الديمقراطية»... فما العمل إذا «لم تسد هذه الأسس»؟

أعتقد أننا نستطيع أن نفند، بالمنطق ذاته الذي ناقشنا فيه نص كريم السابق، جميع الطروحات والتمنيات غير الواقعية التي يعتبرها أسساً ومرتكزات للعمل المستقبلي. فهو يتمنى مثلاً «بأن يحرر الأفراد وتتحرر الجماعات السياسية جميعها (لاحظوا هذا التأكيد على كلمة جميعها) من العصبوية الفكرية والدينية والإثنية والقومية، العصبوية التي تخلق وتؤسس للتميز وللتناحر وللصراع... إلخ» (ص 69).

وإذا كنا نعزو كل هذه التمنيات، الطيبة والإيجابية بحد ذاتها، إلى ردود فعل ذاتية على مرارة ونكسات وهزائم المرحلة الماضية، فإننا لا يمكن أن نمر مرور الكرام على أخطاء فكرية فادحة تعبر عنها نصوص وأحكام أخرى في سياق هذه التمنيات الطيبة عن «الدولة» في كتاب كريم، خاصة ونحن في معرض طرح أفكار تأسيسية ليسار جديد. يقول كريم: «... تعود للدولة، من حيث المبدأ، مهمة صياغتها (قوانين الانتظام الاجتماعي) وضمان العدالة والمساواة فيها. ويفترض بهذه القوانين... أن تكون ديمقراطية بالمعنى الحقيقي للديمقراطية... ويفترض بمؤسسات الدولة الديمقراطية... أن تتحلى بالنزاهة والموضوعية، أي أن تمارس استقلاليتها إزاء القوى الاجتماعية والقوى السياسية كلها...» (ص 69 ـ 70).

إن العيب في هذا النص لا يقتصر على كونه يستند، فقط، إلى الافتراضات! بل إن العيب يكمن في المنطق التجزيئي الذي يعالج به كريم الظاهرات السياسية والاجتماعية. سبق وأن أشرنا إلى هذا العيب في منطق كريم حين ناقشنا أطروحاته عن العولمة حيث لم ينظر إليها كظاهرة موحدة تحوي في قلبها تناقضاتها، بل بنى على أحد قطبيها الأساسيين: «الإيجابي» (تطور القوى المنتجة) آمالاً وتمنيات مبالغ في مدى واقعيتها... وشنّ على قاعدة قطبها السلبي (الحروب ومعاداة الشعوب.. إلخ) حملته الشرعية والمنطقية. ومنطق المقاربة ذاته يتكرر في تحديد النظرة والموقف من «الدولة»! فهو، في هذا المجال، يرتكب، من حيث المبدأ، خطأ عدم التمييز بين طبيعة

الدولة ووظيفتها «الطبقية» وبين وظيفتها العامة تجاه المجتمع. قد يقال إن هذا التوصيف للدولة «قديم»، ولا يصح الأخذ به خصوصاً في البلدان النامية، الضعيفة التطور. في اعتقادي إن هذا القول مردود بداهةً. فطبيعية الدولة ليست محصورة في الدولة البورجوازية. فهناك دولة المجتمع الإقطاعي... ودولة مجتمع أسياد العبيد... إلخ. وثمة دول ناشئة في البلدان النامية على قاعدة توليفات اجتماعية ـ سياسية في مجتمعات متخلفة، وذلك بسبب عدم تبلور وتكامل الفرز الطبقي فيها بصورة واضحة كما في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. لكن هذا لا يمنع من أن هذه التوليفات الاجتماعية ـ السياسية تعبر عن الطبقات والفئات السائدة في المجتمع. بل أكثر من ذلك، إن الدولة الديموقراطية التي يدعو لها كريم، ونحن معه، التي ستولد من عملية التغيير التي نناضل لاجرائها، ستكون هي أيضاً «طبقية» الطبيعة والوظيفة بحكم تمثيلها للطبقات والفئات الاجتماعية التقدمية التي تمثل أكثرية المواطنين. هذا أولاً. أما الثاني فيكمن في توقعات كريم ومطالبه المبالغ فيها التي يتصور أنه من الممكن الحصول عليها من الدولة في وظيفتها العامة، متجاهلاً أو ناسياً، بأن هذه الوظيفة العامة للدولة مقيدة وخاضعة، بطبيعتها ومداها، للطبيعة الطبقية للدولة. لذا لا يجوز لقوى اليسار أن تغرق في الوهم بأن الدولة سوف «... تتحلى بالنزاهة والموضوعية، أي أن تمارس **استقلاليتها** إزاء القوى الاجتماعية السياسية كلها...»، كما يقول كريم، (التشديد من غسان). طبعاً هذا لا يعني أنه لايمكن توسيع مدى التنازلات بالضغط السياسي

على الدولة في مجال «وظيفتها العامة» لمصلحة قوى التقدم، رغم الطبيعة الطبقية للدولة. فدرجة الكبح أو تحقيق مجالات الحركة الأوسع والمكاسب لمصلحة الجماهير في إطار النظام إنما يخضعان لموازين القوى السياسية والاجتماعية في البلاد ولتغيراتها. دون هذه النظرة الشمولية ولحركية الواقع الموضوعي الملموس ثمة خطر كبير لارتكاب لا الأخطاء التكتيكية وحسب، بل للوقوع في احتمال الانحراف الاستراتيجي أيضاً.

في سياق المنطق العام ذاته يتناول كريم إحدى أهم وأعقد قضايا النضال المعاصر لا على الصعيد العربي فقط، بل على النطاق العالمي كذلك، وأعني بها قضية العنف أو اللاعنف في العمل السياسي. أعتقد أن هذه القضية باتت ناضجة للبحث، ولا يجوز عدم معالجتها بأقصى درجات الصراحة لما لها من تأثير مباشر على مستقبل نضال شعوبنا. لقد كان كريم مصيباً في طرحه المسألة حين أشار «... بأن العنف، مهما كانت الأهداف المبتغاة منه، بما في ذلك أكثرها ارتقاءً وتعبيراً عن الحرية والعدالة والمساواة، لا يقود، في أول المطاف وفي نهايته خصوصاً، إلاّ إلى التدمير: تدمير الذات وتدمير المجتمع وتدمير الأهداف...» (ص 72). في تقديري إن هذا التشخيص الدقيق والصحيح غير كافٍ، مع ذلك، بحد ذاته. أولاً، لأن ثمة قوى وطنية ذات وزن وتاريخ تتبنى هذا الأسلوب. ولا يجوز لأحد أن يتهمها بالإرهاب، ويشبّهها ببعض العصابات الإجرامية التي تحترف القتل العبثي بعيداً عن أي هدف وطني أو قومي. بل إن ثمة أطرافاً تعتبره الشكل الأنجع والأوحد للنضال

المجدي، مستشهدين بذلك ببعض الانتصارات الواقعية التي تحققت باستخدام هذا الأسلوب من الكفاح: مثل طرد الغزاة الإسرائيليين من بيروت إلى الشريط الحدودي تحت ضغط المقاومة الوطنية اللبنانية... ومن ثم تحرير الجنوب اللبناني كاملاً في أيار/مايو 2000 عبر نضال المقاومة الإسلامية وسائر الفصائل المقاومة ومساندة الشعب! وثانياً، لأن جماهير غفيرة من شعبنا تؤمن بأنه لم تبق وسيلة ناجعة للرد على العدوان المتمادي لإسرائيل واغتصابها، والمدعوم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة في أجواء العجز والتواطؤ التي تتأكد في مواقف الأنظمة العربية. في ضوء هذين العاملين نقول بأن أطروحة كريم الصحيحة والدقيقة غير كافية وحدها. فسلبية هذه الصيغة أنها تؤدي إلى تمزيق وحدة القوى الوطنية وتفتح باباً للتهجّم والتخوين على من يرفعونها بحجة أنهم «يلتقون مع الامبريالية والصهيونية في معاداة المقاومة»، والعياذ بالله!... وما يحمله هذا الاتهام من خطر العزلة عن الجماهير... بل حتى من تأجيج لعداوتها ضدهم! فالدوافع الإنسانية التي يستند إليها كريم، رغم سموها والحرص الذي تحمله على مستقبل شعبنا ومجتمعنا، لا تجدي في المواجهة السياسية التي تأخذ طابعاً عبثياً، غوغائياً... من هنا قلنا ونقول بأنه ينبغي مناقشة هذا الموضوع بصراحة كاملة، تتجاوز المناشدات من جهة، واعتبارات المجاملة، من جهة ثانية، التي تصح في العلاقات الشخصية، لكنها لا تصلح عندما يتعلق الأمر بالنضال السياسي وبمستقبل المجتمع وبآمال الشعب الكبرى وطموحاته المشروعة! ينبغي أن يقال للجماهير مباشرة،

وبوسائل الإقناع المتلائمة مع تعقيدات التكوين الإيديولوجي ـ النفسي المركب لكل فئة منها، وبالتدرج المدروس، بأن المتغيرات الأساسية في الوضع الدولي تتطلب أساليب وأشكالاً جديدة للنضال، لأن هذه المتغيرات تتطلب إجراء تطوير وتغيير في طبيعة البرامج السياسية لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية التي لم تعد تقتصر على تحرير الأرض فقط، بل تشمل كذلك، وبالترابط مع تحرير الأرض، قضايا التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يضمن حقوق الإنسان وحريته ويفتح مجال مشاركته الفعلية في تقرير مصير بلاده... إلخ. وبالتالي فإن ذلك يتطلب تغييراً في مجمل التوجه العام للنضال وفي أساليب تحقيق الأهداف.

أشير إلى متغيرين اثنين أساسيين في هذا المجال، لهما تأثيرهما المباشر على حركتنا الوطنية والقومية التحررية.

أولهما، انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أدى إلى اختلال في موازين القوى الدولية. وهذا واقع ينبغي عدم الاستهانة بتأثيراته السلبية في مجمل التطور السياسي في مختلف بلدان العالم. فالاتحاد السوفياتي كان قوة مساندة مادية ومعنوية (سياسية) تفتح الإمكانيات الواسعة لاستنهاض النضال بمختلف أشكاله وأساليبه، بما فيها الكفاح المسلح، من جهة، ومن جهة ثانية كان يؤدي إلى تقليص أو الحد إلى درجة معينة من إمكانيات التدخل العسكري من قبل الإمبريالية. وثاني المتغيرين، هو أن إمكانيات

الرأسمالية المعولمة صارت أوسع وأكثر فعالية عن طريق استغلال الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للبلدان النامية لتسهيل التغلغل وفرض الهيمنة وإدامتها على هذه البلدان، دون استبعاد القسر المادي ـ العسكري والضغط السياسي في حالات الاستعصاء لتجاوز العقد التي تقف في طريق تلك الهيمنة. ولنا في استراتيجية العصا والجزرة التي يمارسها التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية وسائر القضايا القومية والحلول التي يطرحها في هذا الإطار تأكيد على ما ذهبنا إليه. ولا يجوز أن لا نأخذ في الاعتبار في ممارستنا التكتيكية والاستراتيجية بأن ردود الفعل على هذه المشاريع التي تمس قضايا كبرى وجوهرية (وطنية وقومية) متمايزة فيما بين القوى السياسية والأنظمة العربية لا في إطار علاقاتها فيما بينها لوحدها فقط، بل ثمة تمايز في مواقف الجماهير التي يؤثر فيها كل طرف كذلك. ولا تنحصر فقط بين من هم مع هذه المشاريع ومن هم ضدها وحسب، بل ثمة مواقف وقوى وسطية عديدة بين هذين القطبين. وعلى هذا الأساس تختلف أشكال التعاطي بالضرورة مع كل حالة. في ضوء هذا الواقع لا يمكن الركون إلى أسلوب وحيد للنضال. فأسلوب النضال لا يتحدد على أساس معيار وحيد: معيار من هو العدو على أساس قضية واحدة! فتحديد العدو لا يحدد إلا التوجه العام للنضال! أما وسائله وأساليبه فتتحدد بالجدوى المادية، العملية... بحساب موازين القوى المادية في ساحة المواجهة السياسية والميدانية الفعلية. ففي الشروط العامة التي ألمحنا إلى بعض معالمها يتبين أننا أمام مرحلة نضال

طويل المدى. ولسنا أمام معركة واحدة حاسمة! وبالتالي فمن الخطأ المبين، بل الخطير، أن يدّعي بعضهم أن طريق الخلاص الوحيد هو تأييد طروحاتهم بتبني الكفاح المسلح طريقاً وحيداً...! في حين أن الوضع الموضوعي القائم يتطلب استخدام مختلف وسائل النضال لتحقيق مهمة ذات شقين: الشق الأول منها يهدف إلى منع تقدم الاستراتيجية العامة للتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي في المنطقة على الصعيدين الوطني والقومي وعلى المستويات كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، دون وهم بتحقيق نصر حاسم في وقت قصير. واستناداً إلى هذا التوجه النضالي والسعي الحثيث والمبرمج بدقة لتحقيق الشق الثاني من المهمة وهو تغيير موازين القوى بيننا وبين التحالف المعادي بحيث يسمح لنا باستعادة المبادرة لتحقيق أهداف إيجابية على الصعيد الداخلي والقومي العام. إن تحقيق هذه المهمة ذات الشقين إنما يعني في الواقع، السير في استراتيجية جديدة تغيّر في قواعد العملية السياسية الجارية في بلادنا وفي البلدان العربية عامة، بتحويل الجماهير من قوة مساندة ودعم وحسب «للقائد المخلص» أو «للحزب القائد» أو «نخبة الأبطال المحررين»... التي كانت حتى الآن... إلى كتلة تاريخية واعية منظمة قادرة على صنع تاريخها وتاريخ وطنها... في تحقيق الأهداف والطموحات الوطنية والقومية. وأي محاولة لحرق المراحل بطرح شعارات «فوق الثورية» واللجوء إلى أساليب نضال وكفاح لا يبررها الواقع الموضوعي ولا توازنات القوى إنما هي وليدة استراتيجية أخرى لا علاقة لها بالنضال الحقيقي

والأهداف الحقيقية لشعوبنا... أو إنها وليدة اليأس والإحباط وانسداد الأفق بصرف النظر عن الدوافع والمشاعر السامية والمخلصة، إذ تأخذ شكل «انفجار عنفي» لا يحمل الثبات والاستمرارية لمواجهة التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي على جميع الصعد التي تشكل جبهة واحدة واسعة، يشن هذا التحالف عبرها الهجوم علينا.

الفصل الثالث

منهجية ماركس ما زالت صالحة

ناقشنا المرتكزات الأساسية التي طرحها كريم والتي يعتبرها، بمجموعها، «شروطاً ضرورية لأي مشروع حقيقي للتغيير»، إلاّ أنه يرى، بالإضافة إلى ذلك، أن المشروع الجديد للتغيير باسم اليسار «... يحتاج إلى أن يأخذ المنخرطون في صياغته، وفي النضال لتحقيق أهدافه، في الاعتبار أمرين جوهريين: الأمر الأول يتمثل في الإقرار بأن المفاهيم العامة في الفكر السياسي والاجتماعي، وفي الفكر عموماً، هي مفاهيم متغيرة، أي غير ثابتة... وأن لكل زمان مفاهيمه التي تهيئ الشروط التاريخية لإنتاجها... وكل فكر هو فكر تاريخي لا فرق بين الفكر الماركسي والفكر الليبرالي والفكر الديني... والأمر الثاني يتمثل في المتغيرات التي حصلت وتحصل في المجتمعات المعاصرة... وفي مجتمعاتنا العربية خصوصاً، تتطلب أولاً معرفتها... وتتطلب الأخذ في الاعتبار أن القاعدة الاجتماعية لمشروع التغيير قد توسعت...».

هذا التمهيد العام الذي يورده يمكن قبوله مع بعض التحفظات المتعلقة بفكرة «إن المفاهيم العامة في الفكر السياسي والاجتماعي... هي مفاهيم متغيرة، أي غير

ثابتة...» وسبب التحفظ يعود إلى أن كريماً يطرح الفكرة بصيغة الإطلاق، دون أن يسعى، لإقناعنا، إلى تلمّس الشروط التاريخية التي يشير إليها هو نفسه بالنص بالذات والتي أدت إلى تغيير تلك المفاهيم وتحديد طبيعة هذا التغيير ودرجته في كل حالة ملموسة. صحيح أن كل فكر هو تاريخي، بما في ذلك الفكر الماركسي. لكن للبرهان على «التغير» الحاصل في أساسيات الفكر الماركسي ينبغي الكشف عما إذا كان التطور الذي حصل قد أصاب القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية الرأسمالية التي كانت أساس إنتاجه. وهذا ما لم يفعله كريم. وهذا يسقط المصداقية العلمية للاستنتاج الذي طرحه كريم... أو يضعفه!

بيد أن الأمر الأهم والأخطر هو طبيعة الاستنتاج الآخر الذي بناه كريم اعتماداً على مقولة «إن لكل زمان مفاهيمه...»، واستناداً إلى مقولة أخرى صحيحة بدورها هي أن «المتغيرات التي حصلت وتحصل في المجتمعات المعاصرة... وفي مجتمعاتنا العربية خصوصاً... التي تتطلب الأخذ في الاعتبار أن القاعدة الاجتماعية لمشروع التغيير قد توسعت...». وجوهر هذا الاستنتاج، كما صاغه كريم، هو أن على أهل اليسار أن يتحرروا «من حصر عملية التغيير بفئة أو طبقة اجتماعية محددة، هي الطبقة العاملة... فهذه الطبقة قد تغيرت هي ذاتها، تغيرت مواقعها في الانتاج، وتغير جمهورها، وتغيرت طبيعتها، وتغير دورها القديم الذي قام مشروع ماركس بالاستناد إليه...» (ص 74).

سوف لا أناقش، بطبيعة الحال، استنتاج كريم،

انطلاقاً من الموقع السياسي والفكري الخطأ إزاء الطبقة العاملة ودورها، الذي ساد ردحاً طويلاً من الزمن في ممارسات الحركة الشيوعية العالمية، والتي كانت الطبقة العاملة نفسها ضحيتها الرئيسية. لقد جرى المزج أو الإدماج، في حينه، بين الدور التاريخي المبدئي للطبقة العاملة باعتبارها الطبقة النقيض الأساس للبورجوازية في نظام العلاقات الرأسمالية الذي أخذ يفرض هيمنته الشاملة على المجتمع المعاصر، وبين الدور السياسي العملي الذي مورس باسمها بما يتناقض مع طبيعة الدور المقترح لها في الممارسة وعدم الحصرية بمعنى الأخذ في الاعتبار الحصيلة العامة لموازين القوى وطبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية... إلخ سواء قبل الوصول إلى السلطة السياسية أم بعده. في الواقع المعاش جرت الممارسة (سواء في الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية، أم في نشاط الأحزاب الشيوعية في سائر البلدان) على أساس التفسير القصووي لمبدأ الدور التاريخي للطبقة العاملة. وكان ذلك خرقاً بدوافع ذاتية، لها جذورها الاجتماعية والفكرية، ولا شك، لقوانين التطور الموضوعية التي تجمع بين عوامل التراكم الكمي الدافعة للعملية الاجتماعية ـ السياسية في سياق زمني معين وبين القفزات النوعية: أي الانتقال من نظام اقتصادي ـ اجتماعي سياسي إلى آخر. وقد أدى هذا الانحراف ـ كما أرى ـ إلى ميول خطيرة في الممارسة، تجلت في مواقف التشدد غير المبرر. ليس على المستوى التكتيكي فقط بل الاستراتيجي أيضاً، تجاه القوى الاجتماعية والسياسية... وفي بناء الدولة وأسسها

الدستورية... وعلى صعيد الحريات الديموقراطية العامة وحقوق الإنسان... وفي بناء الاقتصاد... وفي سائر مجالات حياة المجتمع والدولة. إن كشف وتعرية جميع مظاهر ذاك الانحراف الخطير الذي ساد مرحلة غير قصيرة من تاريخ الحركة الشيوعية، وفي أهم مراكزها، وفي إطار ظروف خاصة بها، هو ضرورة سياسية وفكرية وعملية، وأحد الشروط التي لا غنى عنها لاستكشاف سبل التقدم المستقبلي، ولبناء اليسار الجديد. ولكنه لا يشكل، مع ذلك، أساساً صالحاً لكريم كي يبرر استنتاجه القائل بأن دور الطبقة العاملة القديم «قد تغير»... هذا الدور «الذي قام **مشروع ماركس بالاستناد إليه**». (ص 74) (علامات التشديد من وضع غسان).

في واقع الحال، إن هذه العبارة المقتضبة تكشف بأكثر ما يمكن من الوضوح والدقة جوهر الخلاف الفكري مع طروحات كريم ومأخذنا على منهجيته في مقاربة التطور التاريخي والعملية الاجتماعية، التي هي غير ديالكتيكية ـ كما بينا في ضوء نقاشنا لبعض النماذج من طروحاته ـ حيث تقف عند السمات الخارجية للظاهرات، ولا تحاول أن تكشف تناقضاتها الداخلية التي هي علة الحركة داخلها، ودون متابعة العلاقات والتفاعل بين مختلف تلك الظاهرات... الخ. فهذه العبارة تقول لنا بصورة غير مباشرة، وموارية، استناداً إلى افتراض أن «دور الطبقة العاملة القديم قد تغير» (سنناقش ذلك لاحقاً) إن مشروع ماركس بدوره قد انتهى بحكم استناده إلى «دور الطبقة العاملة القديم الذي تغير»! أنا على تمام اليقين بأن كريماً لم يقصد، بل لم

يفطن إلى أن كلامه سيؤدي إلى هذه النتيجة. إن الخلل في المنهجية أدى إلى ذلك. إنها الرغبة في التجديد للخروج من أزمة اليسار، على أساس ردود الفعل المباشرة على سلبيات الظاهرات التي تبرز على سطح الحياة الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا، دون تحليل وفهم المتغيرات النوعية الحاصلة في الرأسمالية العالمية المعاصرة (العولمة)، ومفاعيل هذه العولمة على مسار التطور العالمي العام، وعلى مسار كل بلد بخصائصه المميزة. دون ذلك من العبث صياغة استراتيجية لليسار... ولا مجال لبناء هذا اليسار، دون تأمين هذا الشرط وموجباته!

بعد هذا التوضيح، لنلق نظرة سريعة عن قرب، على بعض ما طرحه كريم من حجج لإسناد استنتاجاته. في البدء ينبغي القول بأن مشروع ماركس قام على أساس اكتشافه لتناقضات علاقات الانتاج الرأسمالية وما يقوم عليها من نظام سياسي، وبرهن على أن هذه التناقضات تؤدي إلى ضرورة تجاوز الرأسمالية وإحلال نظام سياسي ـ اجتماعي أرقى مكانها. وبالتالي يبقى «مشروع ماركس» صحيحاً وصالحاً ما دام النظام الرأسمالي قائماً، بصرف النظر عن الأشكال والصيغ التي تتبدى فيها تناقضاته عامة، أو كيفية تجليها في هذا البلد أو ذاك... التي ينبغي تحديدها بصورة علمية... وبصرف النظر عما إذا كانت قوى التغيير (الاجتماعية والسياسية) قد أدركت طبيعة دورها الموضوعي هذا، أو أحسنت لعب هذا الدور أم لا... وبصرف النظر عن قصر أو طول الفترة الزمنية التي تتطلبها عملية التغيير... أو الأشكال التي يأخذها التغيير

وصيغه. في هذا الضوء يتبين أنه لا أساس مبدئياً ولا منطقياً، لربط «مصير» مشروع ماركس بما افترضه كريم من «تغيير» في دور الطبقة العاملة. بل بالعكس فإن تحديد دور الطبقة العاملة نفسه ما كان ممكناً لولا الكشف عن تناقضات النظام الرأسمالي التي أظهرت الطبقة العاملة كقطب اجتماعي أساسي بوجه طبقة الرأسماليين...

ما طبيعة التغيير في دور الطبقة العاملة

من جهة ثانية، لنتابع كيف استنتج كريم «التغير» الذي يقول إنه حصل في دور الطبقة العاملة؟ جاء في الصفحة 74 من الكتاب: «فهذه الطبقة قد تغيرت هي ذاتها. تغيرت مواقعها في الإنتاج. وتغير جمهورها. وتغيرت طبيعتها. وتغير دورها القديم...». ثم يضيف «لقد تراجع الدور الذي كان يعطى للطبقة العاملة من خلال الموقع الذي كانت تحتله في عملية الإنتاج، ذلك التراجع الذي حصل بفعل تقدم التقنيات التي حلّت محل الطبقة العاملة القديمة في الأساسي من دورها القديم». (ص 76).

إذن الحجة الأساسية لبناء الاستنتاج عن تغير الطبقة العاملة وتراجع دورها هي «التقنيات التي حلّت محل الطبقة العاملة القديمة في الأساسي من دورها القديم»! لا يستطيع أن ينكر أحد الأثر النوعي للثورة العلمية التكنولوجية الأخيرة في الإنتاج والإنتاجية. ولكن ليس لهذا الأمر علاقة مباشرة بأساس علاقة الطبقة العاملة بالإنتاج، بل إنها علاقة غير مباشرة، تقنية، إن صح التوصيف. فتطور التقنيات يعني تعاظم قدرة الإنسان على تحويل

الطبيعة لمصلحته. والثورة التقنية الحالية ليست الأولى وإن كانت الأعظم والأرقى. لقد، سبقتها الطاقة البخارية التي كانت في أساس الثورة الصناعية. وعشنا كذلك الثورة التي أحدثتها الطاقة الكهربائية... الخ. ولكن ليس لكل هذه الأمور علاقة بجوهر دور الطبقة العاملة في الإنتاج. فالرأسمال بمفهوم ماركس هو «علاقة اجتماعية تميز المجتمع البورجوازي. ويتم بواسطتها الحصول على القيمة باستغلال العمل... والقيمة هي إذن عمل مبلور في شكل نقد...» (جاك بيديه ـ معجم الماركسية النقدي ـ ص 705). إذن لا قيمة دون عمل. إذن لا أساس للاستنتاج بتغير أو بتراجع دور الطبقة العاملة في الإنتاج.

أما حجة «حلول التقنيات محل الطبقة العاملة...» فينبغي القول إنها ليست حجة جديدة في هذا المجال. بل هي حجة مستهلكة منذ زمن بعيد! لقد دحض أساسها ماركس قبل أن تولد حين حلل طبيعة الرأسمال الذي هو «... في آن علاقة إنتاج اجتماعية ومجموعة مهيكلة من جزئين: الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير... وإن التركيب العضوي هو تلك العلاقة القائمة بين هذين الجزئين... والتركيب العضوي للرأسمال يلعب دوراً أساسياً في تفسير آليات التراكم. فمن ناحية، يتسبب ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال (أي الارتفاع التدريجي لجزئه **الثابت** على حساب جزئه **المتغير**، الذي يحدثه التطور التقني ـ التأكيد من غسان ـ في ميل معدل الربح إلى الانخفاض. ومن ناحية أخرى، يؤدي تعديل معدلات الربح إلى تحويلات في القيم وفي فائض القيمة بين الفروع

ذات التركيب العضوي الضعيف أو الأدنى نحو الفروع ذات التركيب العضوي المرتفع أو الأعلى» (غي كير ـ معجم الماركسية النقدي ـ ص 418 ـ 419).

ماذا يعني هذا الكلام؟ إنه يعني أولاً، أن التقنيات ذاتها هي نتاج عمل سابق، تشكل جزءاً من الرأسمال الثابت، وهي لا تنقل إلا قيمتها الخاصة إلى المنتوج الجديد، بحكم تحديد القيمة بمدة العمل (جاك بيديه ـ المرجع السابق ـ ص 706) بمعنى آخر: إنها لا تضيف قيماً جديدة... إنه يعني، ثانياً، بأن تقدم التقنيات يقوي مواقع المؤسسات التي تستخدم هذه التقنيات المتطورة في المنافسة في السوق على حساب المؤسسات المتخلفة. وهو يعني، ثالثاً، أن تقدم التقنيات (أي ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال) في الوقت الذي يميل فيه بمعدل الربح نحو الانخفاض يرفع نسبة القيمة الزائدة، أي يزيد درجة الاستثمار. من البديهي أن هذا الواقع لا يدل على أي تغيير في طبيعة دور الطبقة العاملة في الإنتاج. بل بالعكس يدل على أن هذا الدور يثبت. وهذه الحقيقة هي واقع موضوعي ليس لها علاقة بمدى وعي الطبقة العاملة لها، أو عدم وعيها. لأن قضية الوعي هي في إطار العملية الاجتماعية ـ السياسية، وليس في إطار الإنتاج. وإن كان ثمة علاقة بين الإطارين...

واستكمالاً لهذا النقاش الذي فتحه كريم حول تغيّر دور الطبقة العاملة، أرى أنه من المفيد أن نتناول حجة أخرى تزعم بتغير دور الطبقة العاملة في الإنتاج، وبالتالي

بالعملية الاجتماعية. يقول ايديولوجيو الرأسمالية المعاصرون بأن الكثير من العمال، في البلدان الرأسمالية المتطورة، باتوا يملكون أسهماً في الشركات الرأسمالية... وأنهم يحصلون على أرباح...وبالتالي أصبحوا شركاء للرأسماليين... ولم يعودوا عمالاً بالصفات التي حددها ماركس. ويشيرون بأن أوضاعهم المعيشية والاجتماعية تتحسن باطراد... إلخ.

هذا المنطق لا يصمد أمام النقاش. أولاً، ما زال الرأسماليون هم الذين يملكون وسائل الإنتاج. وإن أسهم العمال لا تشكل إلا جزءاً يسيراً جداً من مجموع الأسهم، وبالتالي فإن حصولهم على جزء من تقاسم القيمة الزائدة لا يغير من طبيعة ودور الطبقة العاملة في الإنتاج، ولا يغيّر من طبيعة العلاقة الأساسية بين الطبقتين. ثانياً، هذا الكلام الديماغوجي عن تغير دور الطبقة العاملة لا يمكنه أن يخفي حقيقة أن ارتفاع نسبة إنتاجية العمل، بسبب الثورة العلمية التكنولوجية هو إضعاف نسبة ارتفاع مداخيل الطبقة العاملة ككل بما فيها المداخيل الناتجة عن امتلاك الأسهم. وهذا التراكم الهائل للقيم (الثروات) الناتج من تشديد استثمار العمل أدى ويؤدي إلى تعميق التفارق بين الطبقتين في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالي. ثالثاً، في الوقت الذي نوافق على ما طرحه كريم من ضرورة «الأخذ في الاعتبار أن القاعدة الاجتماعية لمشروع التغيير قد توسعت...» ص(74)، فإننا نرى، مع ذلك، من التعسف الفكري أن يبنى على أساس هذا الطرح والاستنتاج الذي يقول: «يقضي هذا الأمر بالملموس بأن يتحرر أهل اليسار من

حصر عملية التغيير بفئة أو طبقة... هي الطبقة العاملة على وجه الخصوص...» فمأخذنا على التعسف الفكري الذي أشرنا إليه لا يعود سببه فقط إلى أن «حصر عملية التغيير بفئة أو طبقة...» لم يكن له في الواقع التاريخي ـ التجريبي هذه الصفة المطلقة ليبني كريم على أساسه حكمه. وهذا الحكم يأخذ دلالته الفكرية والتوجيهية مما سبقته من طروحات قدمها كريم تقول بتغير طبيعة دور الطبقة العاملة. فلينين تكلم، ومارس على أساس مبدأ تحالف الطبقة العاملة والفلاحين! والأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة وفي البلدان النامية رفعت دائماً شعار الجبهة الوطنية من أجل الاستقلال والديموقراطية. ولا بد أن نذكر هنا أن أخطاءً فادحة وقعت في الممارسة في هذا المجال أيضاً نتيجة التفسير القصووي لدور الطبقة العاملة المبدئي كما أشرنا سابقاً.

هذه الملاحظة النقدية، المبدئية التي نسجلها لا تنفي، ولا يجب أن تقلل من أهمية ظاهرة «توسع القاعدة الاجتماعية لمشروع التغيير». وهذه كما يقول كريم تحديداً «يتطلب معرفتها بدقة»! في هذا الإطار بالذات أحاول أن أقدم بعض الأفكار عساها تفتح مجالاً لطروحات واجتهادات أخرى تفسح في المجال أمامنا لفهم هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة فهماً أعمق، ليعيننا هذا الفهم على ترشيد رؤيتنا لبلورة المرتكزات التي تحاول أن تقيم عليها كيان هذا اليسار الجديد، ويفتح سبيلاً أكثر عقلانية وأكثر واقعية ومرونة لممارسة العمل السياسي المجدي مع مختلف فئات الجماهير.

في هذا الصدد أعتقد أن نظام الإنتاج الرأسمالي يولد بصورة دائمة الفئات الوسطى المتنوعة وفق مكان ودور كل فئة في لوحة العلاقات الاقتصادية. وذلك بحكم حاجاته المتزايدة والمتنوعة التي يولدها التطور العلمي ـ التكنولوجي ودخوله كعنصر أساسي في القوى المنتجة، من جهة، واتساع المجال والتنوع الجغرافي ـ الاقتصادي لنشاط الرأسمال من جهة ثانية، خاصة في عهد العولمة حيث تدفع البلدان النامية، بهذه الصورة أو تلك، أو بهذا التدرج أو ذاك، إلى حومة تطور العلاقات الرأسمالية. كل هذا يتطلب خبراء وفنيين من مختلف الفئات: علماء ـ مهندسين ـ تقنيين في مختلف الاختصاصات ـ إداريين ـ موظفين في جهاز الدولة... الخ. هذا الواقع الذي نواجهه يبين مدى الخلل والخطأ الذي فهم به الماركسيون لفترات طويلة مفهوم الاستقطاب الطبقي الذي يحدثه تطور الرأسمالية. حيث ساد الاعتقاد في تفسير هذا الاستقطاب الطبقي، أن المجتمع يتجه إلى الفرز الذي تزول فيه الفئات الاجتماعية الوسطية، وتتقابل، في آخر المطاف الطبقتان الأساسيتان: البورجوازية والبروليتاريا! إن التطور الواقعي يُظهر أن الاستقطاب يحدث في اتجاه واحد حيث تتمركز ملكية وسائل الإنتاج بصورة رئيسية لدى فئة قليلة متزايدة التقلص من طواغيت المال والصناعة وعلى أساس ذلك تتمركز الهيمنة الاقتصادية والمالية والسياسية بيدها. وفي الجهة المقابلة تتسع دائرة الطبقات والفئات والشعوب الخاضعة للاستثمار بوسائل وطرق تحددها مكانة كل منها وتراتبيتها في لوحة تقسيم العمل على النطاق الوطني والعالمي.

إن مثل هذا التصور الذي يمكن استنتاجه وصياغته من المؤشرات العامة والسمات العامة التي يقدمها تطور الرأسمالية المعاصرة، لا يمكن استخدامه ـ كما أعتقد ـ رغم موضوعيته، أساساً لخطة واستراتيجية قوى اليسار. ففي أحسن الحالات يمكن اعتبار ذلك منهجية عامة لمقاربة الأوضاع الاجتماعية في كل بلد بصورة ملموسة وتفصيلية. ومثل هذه الدراسة فقط، يمكن أن تخدم غرض صياغة التوجه العام الملموس لقوى اليسار.

في ضوء مجمل هذه الآراء يتبين أن ثمة افتعالاً للاستنتاج بتغير طبيعة ودور الطبقة العامة استناداً إلى ظاهرة «توسع القاعدة الاجتماعية لمشروع التغيير»، وذلك لانتفاء العلاقة السببية المباشرة بين تلك الظاهرة والخروج بذاك الاستنتاج... ومن ثم السعي للبناء عليه نصيحة موجهة إلى أهل اليسار أن يتحرروا «من حصر عملية التغيير... بالطبقة العاملة».

لا بدّ لي من الاستدراك هنا بالقول إن مناقشتي لهذه الطروحات تقوم بهاجس إبراز الخلل المنهجي لتناول كريم لهذه المسائل ليس إلاّ. اما دور الطبقة العاملة في الماضي والحاضر والمستقبل فهو مسألة تحتاج إلى معالجة أوسع. وهذا ما سنسعى إلى توضيح موقفنا منه ولو بصورة أولية. أما الخلل المبدئي في منهجية كريم فنراه، من جهتنا، في انطلاقه، استناداً إلى حسه السياسي الذي تكون من خلال تجربة نضالية طويلة، وكرد فعل على أخطاء كبيرة وكثيرة ارتكبت في الحركة الشيوعية العالمية على قاعدة التفسير الخاطىء للموجبات الصحيحة للمبدأ السليم الذي يحدد

صفة الطبقة العاملة كطبقة أساسية في النظام الرأسمالي نقيض للبورجوازية... ليصوغ استنتاجات بصورة ذاتية دون دراسة وتحليل ومتابعة يقتضيها مثل هذا العمل المسؤول... وليجعلها مبادىء أساسية لبناء اليسار الجديد! نحن بدورنا، مثل كريم، نشعر بضرورة كشف أخطاء الماضي وأسبابها عبر تقويم نقدي مسؤول للتجربة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الجديد ودراسته بملموسيته وموضوعيته وتحديد متطلباته لبناء اليسار الجديد.

إن الخطأ الأساسي، في تقديري، الذي ارتكبته الحركة الشيوعية نشأ من فهمها لدور الطبقة العاملة على أساس تعميم المبدأ النظري العام عن كونها طبقة أساسية في المجتمع الرأسمالي موضوعياً واعتباره، كذلك مبدأً عملياً توجيهياً في الممارسة اليومية الحذرة تجاه الفئات الأخرى و«الطاردة» لها. لقد ترافق هذا الفهم الخاطىء المشوه مع فهم آخر لا يقل خطورة ذكرناه سابقاً وهو التفسير غير الموضوعي لعملية الاستقطاب الطبقي التي تجريها الرأسمالية في تطورها العفوي باتجاه ما زعم أنه يصفّي، هكذا بالمطلق، الفئات الوسطى في المجتمع، ويدفعها نحو الانحدار في اتجاه البروليتاريا. وقد بني على هذا التصور «النظري» أن هذه الفئات «تنظر إلى الماضي وتحلم باسترجاعه»... وبالتالي اعتبرت فئات «غير ثورية»، وأخرجت بصورة صريحة أو مموهة من عداد قوى التغيير.

واليوم فإن تحديد الموقف فقط على أساس رد الفعل على عقدة الأخطاء هذه، كما يفعل كريم، دون دراسة وفهم المتغيرات الكبرى و«النوعية»، بمعنى ما، في

الرأسمالية المعاصرة، وآثارها العامة، ودون الأخذ في الاعتبار التغير في موازين القوى العالمي وانعكاساته على التطورات السياسية دولياً وداخل كل بلد، ودون التعرف إلى خصائص التكوين الاجتماعي والسياسي في البلد المعني، يدفع قوى اليسار إلى مسار سياسي عفوي عشوائي، ليس لهم فيه إدراك كاف من حيث اتجاهات تطوره، وقواه الاجتماعية والسياسية المحركة. وهنا يكمن خطر التكيف وفقدان استقلالية القرار!

إذن إن ما نستهدفه من نقد لطروحات كريم عن دور الطبقة العاملة غير ناتج من «الحنين» إلى استعادة التفسيرات والممارسات الخاطئة التي جرت في الماضي. بل بالعكس، لتجنب إعادة ارتكاب تلك الأخطاء نفسها من المقلب الآخر ولكن على أساس المنطق الفكري ذاته.

إن الأمر الجوهري، في رأيي، بعد التطورات والمتغيرات الهائلة في عالمنا المعاصر، هو مدى ما تبديه هذه الفئة الاجتماعية، أو تلك من وعي ضرورة التغيير المطلوب، وإدراك طبيعة هذا التغيير موضوعياً لا على أساس التمني الذاتي، بل على أساس الاستعداد للعمل من أجل هذا التغيير والقدرة على تحقيقه وفق ما تسمح به قوانين التطور الموضوعية في كل مرحلة. وهذا هو الأساسي الذي ينبغي أن يبنى اليسار الجديد عليه، ليستطيع تهيئة الكتلة التاريخية الشعبية من أجل التغيير الديموقراطي وفق المسارات الواقعية المتلائمة مع الأوضاع الجديدة!

الفصل الرابع

أي تغيير... وكيف يتحقق؟!

يقدم كريم برنامجه (القضايا العشرون) الذي يحتوي «قضايا تمثل، من حيث المبدأ، قاسماً مشتركاً بين مكونات اليسار داخل كل بلد عربي بتنويعاتها المختلفة... تتلاقى، أو تسعى لأن تتلاقى، في ما بينها حول المصلحة المشتركة في إحداث التغيير في بلداننا... إلا أن الترجمة العملية لهذه القضايا في النضال إنما تعود، في كل بلد، إلى القوى المحلية... لكن المشترك الأساسي في المهمات التي تواجه المكونات المختلفة لليسار في العالم العربي، هو أن بلداننا جميعها، دون استثناء، تواجه في واقعها السياسي العام أزمة كيانية متمادية ومتفاقمة، ما تزال تستعصي على الحل...» (ص77).

بهذا النص يعرّف كريم برنامجه. فهو يفترض سلفاً أنه يشكل «قاسماً مشتركاً بين مكونات اليسار...». وأنه يهدف إلى «التغيير» في بلداننا... وأن هذا التغيير هو لمعالجة «أزمة كيانية... ما تزال تستعصي على الحل».

فما مدى استجابة هذا البرنامج لهذه المواصفات ولهذه الأهداف؟

أعتقد أن الخلل الأساسي الذي كشفناه في المنهجية العامة التي اتبعها كريم في تحليلاته واستنتاجاته في الكتاب، قد انعكس على محتويات البرنامج الذي يقترح، في كل بند فيه على حدة، وفي طبيعته العامة ككل. فالتناول «غير الإيديولوجي» للقضايا، الذي اعتُبر أنه تناول «موضوعي»، والتعاطي التجريبي مع الحدث السياسي أو الظاهرة الاجتماعية، بمعنى الاكتفاء بالتأثير الحسي المباشر للحدث أو الظاهرة وبناء الموقف كرد فعل عليها، دون محاولة كشف الصلات الموضوعية العميقة فيما بينها عبر التجريد الفكري (النظري) لكشف آلية حركتها، قد أدى إلى أن تكون بنود البرنامج (القضايا العشرون) كما لو أنها مستوحاة بصورة تبسيطية مما يعانيه لبنان حالياً (آنياً) ومباشرة حتى إذا ما تغاضينا عن النقص الحاصل من تجاهل كثير من القضايا الحادة التي يعانيها المجتمع اللبناني التي لم ترد ضمن القضايا العشرين!... دون أن يفتح ذلك إمكان تصور أو تقدير احتمالات التطور المستقبلي الممكنة التي بدونها لا يمكن أن يُقدّم نهج سياسي جدي لأي طرف أو حزب، خاصة بالنسبة إلى اليسار!

نحن نعتقد بأن أي برنامج لليسار، لتحديد توجهه العام؛ نهجاً وأهدافاً، ولتحديد ممارساته التكتيكية، عليه أن يستند إلى اكتشاف ومعرفة القانون العام الموضوعي الذي يحكم تطور المجتمع المعني. وفي الحالة الخاصة بلبنان (ويمكن تعميم ذلك بصورة عامة على البلدان العربية كل منها وفق خصائصها وسماتها المميزة) فإننا نرى أن حصيلة تدخل العولمة الرأسمالية في توجهها الاستراتيجي

(تجاه البلد) وتفاعلها مع جملة التناقضات السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الطائفية الخاصة به، وما تفسحه هذه التناقضات من مجال لتدخل القوى الخارجية: الدولية والإقليمية تشكل ذاك القانون العام لتطور المجتمع اللبناني. في إطار هذا التطور الموضوعي يتحدد التوجه التقدمي لنهج اليسار حسب تقديري وفهمي، في التعاطي مع الظاهرات والأحداث التي يولدها هذا القانون على الصعيد التكتيكي وعلى الصعيد الاستراتيجي (التغيير الديموقراطي) وفق ما يتيحه هذا القانون من إمكانيات واقعية وما يتطلبه من تمرحل.

وفق هذا المعيار النظري ـ المنهجي، الذي أزعم أنه منسجم مع المنهجية الماركسية: المادية ـ الديالكتيكية ـ التاريخية أُقيّم البنود العشرين التي اقترحها كريم في كتابه كبرنامج لقوى اليسار.

كمرحلة أولى في هذا التقييم سألقي نظرة عامة على مجمل البنود العشرين من حيث الشكل، تاركاً نقاش المحتوى إلى مرحلة لاحقة. الملاحظة الأولى، على أساس هذه النظرة العامة، هي أن البنود العشرين جميعاً هي مطالب بمواصفات جد عامة ناتجة من رد فعل ذاتي بسيط ومباشر على الجاري من الأحداث وعلى ظاهرات بديهية الوجود في الحياة العامة. إن طريقة صياغة هذه المطالب وتعدادها دون أي انتظام أو تخطيط ومعالجتها... توحي كأنها وليدة أسباب فكرية فقط... وأنها ستحل عن طريق الإقناع الفكري، وبالدعوات الأخلاقية والمناشدات... دون اهتمام بالشروط المادية (الواقعية) ولا بالتناقضات، بكل

أنواعها كشرط لا غنى عنه للتفتيش عن وسائل المعالجة الناجعة. فالتغيير لا يحصل بالتمنيات ولا بالدعوات، بل بالوسائل المادية. ومهمة البرنامج السياسي، وخاصة لقوى اليسار، أن يدل على هذه الوسائل، وأن يحدد القوى الاجتماعية القادرة على تنفيذ بنود هذا البرنامج، وأن يشير إلى السبل لتهيئة هذه القوى للقيام بالمهمة... خلاف ذلك يبقى البحث كله عائماً غائماً!

أما المضامين الفكرية ـ السياسية للبنود العشرين، فسوف أناقشها ضمن أربعة محاور رئيسية تحويها جميعاً:

المحور الأول: القضية الوطنية والدولة

لا شك أن كريماً كان محقاً في وضعه هاتين القضيتين في المراتب الأولى من برنامجه، تأكيداً لأهميتهما، لا بالنسبة إلى لبنان وحده، بل كذلك بالنسبة إلى سائر البلدان العربية بهذه الصورة أو تلك. بل إنني أَميلُ إلى تعميم الفكرة لأقول بأن هاتين المسألتين تشكلان المحور الأساسي لما تعانيه أكثرية، إن لم نقل كل، البلدان النامية، من صعوبات في حياتها العامة الراهنة... وبالتالي فإن طريق خلاصها وضمان تقدمها المستقبلي يتوقف على درجة وعمق المعالجة السليمة لهما.

مع ذلك يبرز السؤال: كيف حاول كريم معالجة هذا الموضوع الكبير؟

بالنسبة إلى الدولة، جاء الحل انطلاقاً من أنه «قد حان الوقت لكي تتحرر بلداننا من النمط الاستبدادي القديم للدولة السائد فيها، بتنويعاته وصيغه المختلفة. والبديل من

هذه الدولة الاستبدادية القديمة هو الدولة الديموقراطية الحديثة...» (ص77). وقد أُرفق هذا «القرار» بجملة من المواصفات لهذه الدولة الديموقراطية نجدها في أي كتاب للقانون الدستوري بصياغات أدق وأكمل!

أما بالنسبة إلى المسألة الوطنية فقد قصرها كريم على أنها «تتلخص... في كل بلد بالدفاع بكل الوسائل المتاحة، تحت سلطة الدولة، عن الاستقلال والسيادة الوطنية، ومنع أي تدخل خارجي في شؤون البلد المعني...» (ص 80)

هذا الاختزال الرهيب لمضمون وفحوى هاتين المسألتين لا يمكن أن يقدم لا على الصعيد الإستراتيجي وحده، بل حتى على الصعيد التكتيكي أيضاً، مادة أو قاعدة لتوجه سياسي عملي واضح المعالم لأي قوة سياسية، وخاصة لليسار الجديد، المثقل بتراكمات الأخطاء السابقة وضغط الوضع العام الجديد.

فالمسألة الوطنية، حسب فهمنا لها، لا يمكن أن تقتصر على الوقوف بوجه الغزو الخارجي والتصدي له بكل الوسائل... الخ، بل إنها، كذلك، تأمين سبل التطور العام السليم، التقدمي للمجتمع على جميع الصعد الأخرى. والخطر الخارجي لا يتمثل فقط بالغزو العسكري وحده الذي ينبغي التصدي له، ولا بالتدخلات والضغوط السياسية وحدها. بل كذلك بفرض سبل للتطور معينة على بلداننا بوسائل الابتزاز الديبلوماسية والسياسية، والضغوط أو «الإغراءات» الاقتصادية أو بتنظيم الاستفزازات وتحريك عوامل عدم الاستقرار بتأجج الخلافات والتناقضات

الداخلية على أنواعها... الخ كل هذه الأمور تدخل في صلب برنامج الدفاع الوطني.

إن عدم تناول القضية الوطنية بشموليتها، والتعامل معها بجزء من مكوناتها: أي بمواجهة الغزو الخارجي فقط، ومهما كانت أهمية هذا الجزء... لا يعني فقط نقصاً وقصوراً كمياً، بل إنه يفتح ثغرات خطيرة في هذه المواجهة. فإذا أخذنا الوضع اللبناني الملموس في الوقت الحاضر (كما يفعل كريم تحديداً في تعاطيه مع المسألة الوطنية بمفهومها الضيق: بحصرها في مواجهة الغزو الإسرائيلي وحسب)، نكون بوعي أو بدون وعي ذلك، من جهة، كمن يزكّي نهج حزب الله في هذا المجال بلا تحفظ، دون التوقف عند الممارسات الأخرى لهذا الحزب التي لا تتلاءم مع المتطلبات الأخرى للمسألة الوطنية اللبنانية بمعناها الشمولي. ومن جهة ثانية، يؤدي هذا الفهم الضيق للمسألة الوطنية بربطها حصرياً بالغزو الخارجي، إلى عدم رؤية، أو التقليل من سلبية وخطورة الدعوات العامة «لحياد» لبنان مثلاً، أو المبالغة بالتمايز الحضاري بين الفئات اللبنانية... بل حتى التعارض الحضاري فيما بينها. إن عدم الالتفات إلى جميع هذه المحاذير يحمل بذور إضاعة الموقف السياسي المميز، المستقل لليسار.

بعد أخذ هذا النهج العام المبدئي الواضح والصريح يمكننا أن نتعامل مع المواقف السياسية الملموسة الآنية للأطراف الأخرى. فعلى أساس هذا النهج العام المبدئي، وفي ضوئه نستطيع أن نتابع وأن نقدر، مثلاً، سلبيات قيام

النضال التحرري «خارج رعاية الدولة» وأن نأخذ الموقف المناسب حيالها، باعتبار ذلك حملة ملموسة خاصة. ولكن لا يجوز لنا تعميم ذلك كقانون عام. فقد قامت حركة المقاومة الوطنية اللبنانية سنة 1982 بوجه الاجتياح الإسرائيلي «خارج رعاية الدولة» ولم يعتبر ذلك نقضاً للدولة أو انتقاصاً من دورها، وما كان له أن يعتبر ذلك، وذلك لأن الدولة كانت قد تفككت منذ عام 1975. أما في الوقت الحاضر فإن الدولة قائمة فعلاً على كامل الأرض اللبنانية الموحدة، ولو كانت تشكو الضعف العام، الذي تسببه بالدرجة الأساسية، التكوينات شبه الدولتية والمربعات الأمنية الخاصة «خارج رعاية الدولة» في بعض المناطق، والتي تمنع الدولة عملياً من استرداد كامل عافيتها السياسية واستعادة كامل سيادتها وخاصة منعها من مركزة القرارات الأساسية في يدها، كقرار الحرب والسلم... الخ.

هذه الوقائع تؤكد الترابط العضوي بين وجود الدولة المتمتعة بكامل سيادتها وبين تأمين الشروط لتحقيق متطلبات المسألة الوطنية بصورة عامة. ومن هنا يتبين عدم كفاية طرح شعار: «قد حان الوقت لكي تتحرر بلداننا من النمط الاستبدادي... للدولة... والبديل هو الدولة الديموقراطية...»، لأنه اختزال رهيب لمسألة مصيرية بالغة الأهمية تواجهها بلداننا، وعلى البرنامج السياسي لقوى اليسار الجديد أن يعكسها لا كمجرد شعار عام، بل كخطة توجيهية مركبة؛ ذلك لأن المفترض أننا (ونحن قد أخذنا على عاتقنا مسؤولية إعادة بناء اليسار الجديد) أمام عملية تحويل سياسي ـ اجتماعي ديموقراطي لها طابع نوعي،

بمعنى ما. وهذا يتطلب من برنامج اليسار أن يحدد لا الخطوات الإصلاحية المباشرة فقط (التي تعبر عنها النقاط العشرون)، رغم أهميتها وصحتها (وموافقتنا عليها) التي ينبغي أن تتبناها الدولة «كاحترام حقوق الإنسان... وحرية الأفراد والجماعات في التعبير عن أفكارهم ومواقفهم... الدولة التي يفترض أن ينص دستورها على الفصل بين سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية... وأن يكون فيها لكل من المؤسستين العسكرية والأمنية دورها المحدد الخاضع للقرار السياسي...»... إلخ، بل أن يحدد هذا البرنامج، إلى جانب ذلك، طبيعة ومواصفات الدولة الديموقراطية ـ الهدف، والطريق النضالي الديموقراطي للوصول إليها: كأساليب النضال وكتدرج في مراحل التطور ـ وكقوى اجتماعية ينبغي أن تُهيأ سياسياً وتنظيمياً لتحقيق ذلك...

إذا كنا نرى (وقد برهنا على ذلك)، أن العيب الأساسي في البرنامج المقترح في الكتاب حول المسألتين الرئيسيتين: المسألة الوطنية والدولة يكمن في تجاهل العناصر الجوهرية لمضمون هاتين المسألتين والتي ينبغي أن يقوم على أساسها البرنامج النضالي لليسار الجديد، فإن ثمة، إلى جانب ذلك، جملة من الطروحات التي تحتاج إلى التوقف النقدي عندها، ولو بملاحظات سريعة نظراً لطبيعتها المبدئية. جاء في الصفحة 78، إن «من شأن... الشراكة والتكامل بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع ومؤسساته أن تكون ضمانة للرقابة المتبادلة من المجتمع على الدولة **ومن الدولة على المجتمع**...». (التشديد من

غسان). سوف لن ألجأ في نقاشي لهذا الطرح إلى التحديدات «الطبقية» المعروفة لطبيعة الدولة وما شابه، وأكتفي بما تقدمه التجربة اليومية الحية، لا في بلداننا وحسب، بل في البلدان «الديموقراطية العريقة» بالذات أيضاً. وإذا كان صحيحاً ما ذهب إليه كريم بأن رقابة المجتمع على الدولة «تسهم في تسديد وظيفة القوانين في اتجاه تأمين الحرية، من جهة، وتأمين الشروط الديموقراطية لممارستها...»، فإن من غير الصحيح تبرير وشرعنة «رقابة الدولة على المجتمع»، لأن ذلك يعني واقعياً إعطاء السلطة التنفيذية هذا الحق، وهي في حقيقتها «أقلية تمثيلية» منتدبة لفترة محددة لإدارة الحكم. وهذا ينسجم مع المبدأ الذي يتطلب التمييز بين الدولة والسلطة الذي طالما أشار إليه كريم نفسه.. في حين أن المجتمع هو كل ثابت تتبلور مصلحته العامة كمحصلة لموازين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخله. بهذا المعنى تكون لمصلحة المجتمع العامة طبيعة موضوعية، تبرر حقه في الرقابة. وهذه القاعدة لا تنطبق على «السلطة الإجرائية» بصفاتها التي أشرنا إليها، وبالتالي ليس من المبرر إعطاؤها «حق الرقابة على المجتمع»، لأن ذلك يتعارض مع جوهر مبدأ الديموقراطية. ومن ناحية ثانية، فإن التجاوزات، من قبل السلطات على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا حصر لها لا في بلداننا ذات الأنظمة السياسية المتخلفة فقط، بل كذلك في البلدان ذات النظم الديموقراطية المتقدمة... الخ. وفي هذا المجال يقدم كريم نفسه نموذجاً واضحاً يؤكد ما أشرنا إليه من محاذير. يقول

كريم، في الصفحة 79 في معرض تبريره لعلمانية الدولة وضرورتها... «إن أهم ما يحفظه الفصل بين المؤسسات الدينية والدولة هو، أولاً تحرير الدولة من الاستخدام السيىء للدين من قبل أصحاب المصالح الخاصة في السلطتين السياسية والمدنية. وهو، ثانياً، تحرير الدين من استخدامه من قبل هؤلاء ضد قيمه الروحية... الخ».

المحور الثاني: شروط تحقيق التقدم الاقتصادي

منطلق كريم وهدفه في هذا المجال هو «إخراج بلداننا من تخلفها المزمن في كل جوانبه» (ص 84). ونحن نوافقه، بطبيعة الحال، على تحقيق هذا الهدف. ولكننا سنناقش طروحاته هل تلبي الشروط المطلوبة لتحقيقه أم لا.

يبني كريم موقفه في هذا الحقل على سلبيتين: السلبية الأولى هي أن «الخطط الاقتصادية للتنمية التي اتبعتها بعض الدول العربية التي **سادت فيها أنظمة شمولية قد فشلت** وفشل معها القطاع العام الذي ساد في تلك الأنظمة...» (التشديد من وضع غسان). السلبية الثانية هي أن «ما سميّ الانفتاح الاقتصادي بديلاً من تلك الخطط قد أدى إلى مزيد من الدمار للاقتصاد الوطني...»، ولذا «لا بد من نوع آخر من البرامج يأخذ في الاعتبار ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة...» (ص84).

هذه النصوص تشكو حسبما أرى، عيوباً جوهرية تجعلها غير صالحة لخدمة الغاية التي كتبت من أجلها. فالربط الميكانيكي السببي المباشر والحصري بين «النظام الشمولي» وفشل خطط التنمية الاقتصادية وفشل القطاع

العام يؤدي إلى التباسات كبيرة في فهم آلية وقانونية العملية السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية. لا شك أن ثمة علاقة ما بين النظام السياسي في أي بلد (مهما كانت طبيعته: شمولياً كان أم ديموقراطياً) وبين خطط التنمية. فكلاهما يقومان ويستندان إلى البناء التحتي ذاته، الذي يحدد المدى الذي يتحركان ضمنه، كلٌ على صعيده، كما تنعكس على مساريهما تناقضات ذاك البناء التحتي كل منهما وفق خصائصه المميزة. في هذا الضوء نحن نحتاج إلى تحليل خاص ومفصل لكشف فعل العلاقة الأساسية والمباشرة ما بين ذاك البناء التحتي وتناقضاته وبين خطط وآلية التنمية الاقتصادية التي يضعها وينفذها البشر (العامل الذاتي) الذي يشكل النظام السياسي أحد عناصره الرئيسية. هذا التوضيح نراه ضرورياً، أولاً، من أجل الوصول إلى فهم موضوعي سليم ومتكامل لمسار التطور الاقتصادي، لا بالنسبة إلى الماضي وتقييمه بصورة سليمة وحسب، بل لوضع وتنفيذ (واقتراح) خطط للتنمية الاقتصادية بصورة سليمة، قابلة للنجاح في بلداننا، ونحن على وعي بالعوامل ذات التأثير (السلبي والايجابي) المحتملة. وثانياً، إن هذا الفهم السليم لآلية التطور الاقتصادي والسياسي والعلاقة الواقعية بينهما والتقدير السليم لدرجة التأثير المتبادل فيما بينهما ضروري كي لا نخرج باستنتاج عام يوحي بفشل القطاع العام كمبدأ للتنمية الاقتصادية بغض النظر عن العوامل الموضوعية المحيطة بمجمل عملية التطور في المجتمع، بما فيها التنمية الاقتصادية، بربط هذه التنمية بصورة كلية وحصرية بعامل واحد هو النظام السياسي...

أما بالنسبة إلى الاستنتاج الثاني الذي يقرر بصيغة وصفية عامة بأن «... الانفتاح الاقتصادي... قد أدى إلى مزيد من الدمار...»، فإن رفضه لا يفتح أُفقاً لكيفية التعاطي مع قضية التنمية الاقتصادية في بلادنا. ولهذا نلاحظ بأن كريماً لم يفلح في تقديم أي مقترح بناء لمعالجة إيجابية، فاكتفى بالتقرير بأنه «لا بدّ من نوع آخر من البرامج...»، دون أن يحدد على الأقل الخطوط العامة، التوجيهية التي تساعد على بلورة «هذا النوع الآخر»، كما هو مفترض من الذي أخذ على عاتقه مهمة تقديم برنامج لليسار الجديد.

مهما كانت أهمية تقييم أحداث وتطورات الماضي على جميع الصعد بالنسبة إلى قوى التغيير التي تخطط للمستقبل، فإن العمل التمهيدي الأساسي ينبغي أن يقوم على الدراسة الشاملة والعميقة والموضوعية لتركيبة البنية الاقتصادية في كل بلد لمعرفة عوامل القوة والضعف في القطاعات المكونة لهذه البنية؛ ومعرفة المقدرات والموارد الطبيعية للبلد للاسترشاد بها لتحديد الإمكانيات الفضلى للقطاعات التي يمكن أن تعتمد لتطورها على تلك المواد. وإن إعادة تقييم علاقات البلد الاقتصادية والتجارية والمالية مع البلدان الأخرى هي ميدان أساسي آخر لتعديل هذه العلاقات تدريجاً: توسيعاً لها هنا، أو تضييقاً لها هناك، بما يتوافق مع الحاجات والظروف الأكثر مؤاتاة لتطوير الاقتصاد الوطني. فهذه القضية تكتسب أهمية خاصة، أكبر، في عهد العولمة، حيث تشتد الضغوط على الاقتصاد الوطني للبلدان النامية باتجاه إعادة هيكلته وفق متطلبات ومصالح البلدان الأكثر تقدماً. وفي ضوء هذه

الحقيقة إذا كان قول كريم عن أن «الحديث القديم عن التنمية، بهدف التخلص من التبعية، لم يعد يستند إلى الأساس السابق...» صحيحاً (من حيث أنه يعكس جانباً من الحقيقة)، إلا أنه لا يمكن أن يكون كافياً لإنارة وتوضيح الطريق المستقبلي أمام البلدان النامية في كيفية التعامل مع قضية التطوير الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. فصيغة «إن لكل بلد الشكل الذي يلائم تطوره الاقتصادي...» لا تفتح ولا تسهل صياغة توجه ملموس لسياسة عامة على هذا الصعيد. فعامل العولمة ينبغي أخذه في الاعتبار، حسب ما أرى، وحساب أثره في تطور البلد، لأنه عامل موضوعي لا يمكن تجاهله برغبة ذاتية. وهذا يفترض إعادة صياغة كاملة لمجمل العلاقات الاقتصادية والمالية (وطبعاً السياسية) للبلاد مع الدول الرأسمالية المتقدمة بصورة واقعية، مع إمكان الإفادة من التناقضات فيما بينها في الحدود الممكنة، لتأمين الشروط التكنولوجية والمالية لتقدم الاقتصاد الوطني وتنميته، مع السعي لتخفيف الشروط والأعباء المرافقة لمثل هذا التعامل التي تؤدي إلى تقوية علاقات التبعية ذات الطابع الجديد التي ترافق العولمة!

في إطار هذه العلاقات والشروط تزداد أهمية تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بوتائر أسرع مع البلدان العربية الشقيقة بالدرجة الأولى، ومع سائر البلدان النامية التي تعاني الشروط ذاتها في علاقاتها مع العولمة.

مثل هذه التوجهات الرئيسية، وما يشابهها، باتت هي

المطلوبة لصياغة وبلورة برنامج قوى اليسار، لا الاكتفاء بطرح مطالب متفرقة، آنية ومباشرة، تبقى أهدافاً للنضالات اليومية، ولا ترقى لأن تكون ركناً أساسياً من برنامج سياسي شامل لقوى اليسار.

إن ما نقترحه من خطوط عامة، ذات طابع توجهي، لسياسة تنمية مجدية يشكل بذاته التمهيد الضروري لصياغة وبلورة النهج السليم والتقدمي للتعاطي السليم مع جميع الميادين التي يحددها كريم ضمن تعداده للبنود العشرين في برنامجه تحت عناوين: الموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية والضمانات الاجتماعية... الخ. وهذا يعفينا من مناقشة التفاصيل الجزئية التي تعكسها الاقتراحات التي تحويها هذه العناوين.

المحور الثالث: القضية القومية

أ ـ فلسطين

ب ـ التكامل العربي... الوحدة العربية

أ ـ فلسطين

كيف ينبغي أن ننظر إلى القضية الفلسطينية بعد المتغيرات العالمية؟

ـ هل تلبي برامج القوى القومية وممارساتها على أساسها: هذا الغرض؟

ـ ما هي نقاط الخلل والضعف فيها؟

ـ هل تكفي نظرتنا السابقة، نحن الشيوعيين، لها؟ (نظرة المؤتمر الثاني؟)

ـ ما طبيعة «الحلول» التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها؟

ـ بعض الأنظمة العربية «تعارض»... ما السبب؟

ـ أنظمة أخرى تعمل بصورة أو بأخرى لهذا الحل... لماذا؟

ـ كيف ينبغي لليسار الجديد أن يعمل؟

تجنب كريم الإجابة عن مثل هذه الأسئلة. بل إنه لم يطرحها أصلاً. اكتفى بسرد تاريخي، وصفي، وجداني غير سياسي، لمراحل تطور المأساة الفلسطينية ـ ملقياً المسؤولية على «الغطرسة الإسرائيلية»... وعلى «تخاذل وتواطؤ وعجز الدول الكبرى، والمجتمع الدولي عموماً»... ويعتبر أن المشكلة الحقيقية تكمن في الواقع الفلسطيني... وفي الواقع العربي... ليستنتج على أساس هذا الطرح البرنامج الذي يقترح على قوى اليسار تبنيه، والذي يرتكز على ثلاثة محاور: 1) التضامن مع الشعب الفلسطيني يبقى المهمة الكبرى. 2) لا سلام مع إسرائيل من دون تحرير الأراضي العربية المحتلة كلها. 3) ولتحقيق هذا « شروطه الواقعية في الاختيار الصحيح لأشكال النضال، وأهمها تحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية على أساس برنامج واقعي...

من الواضح أن مواصفات الحل الذي يطرحه كريم هي، في الواقع، دون مستوى مواصفات الحلول التي تطرحها القوى القومية على اختلافها بدرجات كثيرة، رغم أن القوى القومية مازالت أسيرة طروحاتها القديمة التي لم تؤدِ، من جهة، إلى نتائج إيجابية على هذا الصعيد، حتى

الآن، والتي لم تأخذ في الاعتبار، من جهة ثانية، المتغيرات العالمية الكبرى التي حصلت، والتي غيّرت في طريقة تعاطي الولايات المتحدة مع القضية، وبالتالي في طبيعة «الحلول» التي تقترحها لها. وهكذا لم يُنظر إلى اتفاقات أوسلو وكمب ديفيد إلّا باعتبارها استمراراً بسيطاً للنهج ذاته، وللاستراتيجية ذاتها، اللتين اتبعتهما الولايات المتحدة وإسرائيل إزاء القضية الفلسطينية، كما رأت بعض الفصائل الفلسطينية ومعها أطراف عربية معينة. في حين توهمت فصائل أخرى «قرب الفرج» وتحقيق الأماني... وساندتها أطراف عربية أخرى تغذي هذا الوهم عند الفلسطينيين، عن جهل أو عن تواطؤ سياسي مصلحي خاص بأنظمتها...

لقد حصل جراء ذلك تمايز سياسي خطير وعميق في الوسط الفلسطيني وعلى النطاق العربي، وصار هذا الخلاف عاملاً إضافياً في إضعاف مجمل جبهة النضال القومي. وبدل التوقف لفهم مسبباته الحقيقية وتدارك تداعياته التي ما زالت مستمرة، لوقفها وترميم العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية والعربية ـ العربية ولو على أساس الحد الأدنى من التفاهم السياسي، نشأت وتفاقمت أجواء التخوين والتفريط والإدانة... بصورة متبادلة... ولم يتوقف أحد ليتساءل عن الأسباب والدوافع التي غيرّت نهج «العصا» وحدها الذي مارسته الولايات المتحدة وإسرائيل لا لتوسيع اغتصاب الأرض الفلسطينية ومنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وفق إرادته ورؤيته لمصلحته الوطنية وحسب، بل كذلك من أجل مواجهة حركة التحرر

العربية بفصائلها المختلفة، واستخدام القوة العسكرية الإسرائيلية لقمع وتحطيم المواقع المتقدمة في هذه الحركة... واستبداله بنهج «العصا والجزرة» الممارس حالياً.

بعض أنصار التفاؤل الاعتباطي رأوا في ذلك ضعفاً وتراجعاً من قبل الولايات المتحدة!!؟ وبنوا على هذا الاستنتاج، وفق منطق ميكانيكي، الدعوة إلى الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة ناجعة لتحقيق الأهداف القومية، ما دامت الولايات المتحدة في حالة ضعف وتراجع! ولجأوا إلى حجة إضافية لتبرير دعوتهم، هي أن أشكال النضال الأخرى لم تؤدِ، حتى الآن، إلى النتائج المرجوة. ورغم صحة هذه الحجة كواقع تجريبي، فإنها غير كافية لتبرير تلك الدعوة، فثمة أسباب كثيرة أخرى أدت إلى عدم تحقيق أي تقدم في هذا النضال، ظلت خارج الطرح والبحث. ومن جهة ثانية، يتغافل أصحاب هذه الطروحات عن الأساس المادي الرئيسي الذي يتمثل بمجمل الشروط السياسية والاقتصادية وموازين القوى التي فرضتها وتفرضها المتغيرات العالمية، وبالدرجة الأولى ظاهرة العولمة، ففهم هذه الظروف هو الذي يسمح باختيار أساليب وأشكال النضال المناسبة والمجدية!

إن استراتيجية الولايات المتحدة، في عهد العولمة، هي استراتيجية أشمل وأبعد مدى من حيث طبيعة الاستهداف، ومن حيث المدى الزمني لتحقيقها من الاستراتيجيات التي اتبعتها في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، أي في الفترة التي ازداد اهتمامها بشكل

خاص بالمنطقة. كانت تتبع استراتيجيات منفردة، خاصة بكل بلد: استراتيجية ضد نظام عبد الناصر مثلاً... ضد النظام العراقي الذي حلّ محل الملكية 1958... تجاه القضية الفلسطينية بدعم سياسة الاغتصاب والعدوان الإسرائيلي.. إلخ... في حين أن استراتيجية عهد العولمة تتطلب الاحتواء العام والشمولي للمنطقة بأسرها، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، بعد زوال العقبات التي كان يمثلها نظام عبد الناصر مثلاً أو الثورة الفلسطينية قبل حرب 1982... فهذه الاستراتيجية تحاول إدماج وتكييف بلدان وشعوب المنطقة في جميع المجالات، في إطار سياسي ـ اقتصادي جديد من التبعية... وفي هذا المسار تبذل الجهور لإزالة العقبات المتبقية، وبالدرجة الأولى: القضية الفلسطينية، انطلاقاً من التقدير بأن الإجهاد والمعاناة اللذين عاناهما ويعانيهما الشعب الفلسطيني، ومعه باقي الشعوب العربية، باتا يسمحان بفرض تنازلات إضافية على الفلسطينيين وعلى العرب واستكمال اغتصاب القدس... وتكريس انفصال غزه عن باقي الأرض الفلسطينية... وامتداد الاستيطان... وفرض يهودية الدولة العبرية... الخ مقابل مجرد الاعتراف بحقوق قانونية محدودة تتمثل بـ «دولة»! إذن نحن لسنا أمام تراجع أميركي، بل هجوم جديد بأشكال وأساليب جديدة.

هذا الجديد السياسي و«المتناقض» يضفي على القضية القومية عموماً، وعلى القضية الفلسطينية خصوصاً، سمات جديدة تفرض ضرورة مقاربتها بصورة مغايرة في تحديد تمرحل الأهداف وأساليب النضال المتنوعة لتحقيقها عن

جميع المقاربات والنضالات السابقة. بهذا المعنى قلنا ونقول بأن البرامج القديمة للقوى القومية (وبرنامجنا نحن أيضاً)، لم تعد صالحة... وكذلك وسائل وأساليب النضال القديمة لم تعد ملائمة، وخاصة حين يجري حصرها بأسلوب واحد، هو الكفاح المسلح، في الوقت الذي يتميز الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني بشموله جميع المجالات والجبهات: السياسية والاقتصادية والفكرية والإعلامية والعسكرية... وفي ظروف توازنات للقوى غير ملائمة لخوض معارك الحسم المباشرة والفورية.

وبسبب تداخل جميع هذه العوامل المتناقضة في صنع الحالة السياسية المعقدة الحالية التي تحيط بالقضية الفلسطينية، وبالقضية القومية عامة ـ ليس من السهولة تصنيف المواقف وفرزها ما بين حدي الوطنية والخيانة!

وفي ضوء الأخذ في الاعتبار هذه الحالة المركبة والمعقدة والمتناقضة في الجانب العربي عموماً، في ظرف سياسي يؤشر بوضوح وجلاء بأن موازين القوى غير ملائمة وليست مرشحة للتغيير في الأفق المنظور (بسبب مواقف الأنظمة العربية والخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية خصوصاً) وفي أجواء استمرار الهجوم الأميركي بزخمه: ينبغي بناء برنامج قوى اليسار على أساس أن لا أفق قريباً لحل يؤمن الحقوق القومية، وخاصة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني بشكل مرضٍ. فالمرحلة التي نمر بها حالياً ومرشحة للاستمرار، تتميز باستمرار الضغوط السياسية والمناورات، بما فيها التهويل العسكري والعدوان الفعلي على الفلسطينيين والعرب عموماً من الجانب الأميركي

والإسرائيلي لتأمين أقصى ما يمكن من التنازلات على الجانب الفلسطيني والعربي.

وهذا الواقع القائم، والمتوقع استمراره، يواجهنا بمنحيين سياسيين خطيرين: أولهما، نزوع بعض الأطراف الفلسطينية، يُساندها بعض الأنظمة إلى «التساهل» والتراجع أمام الضغوط الممارسة ضدها. وثاني الخطرين (وهو في الحقيقة ماثل واقعياً) وهو توجه بعض الفئات والقوى الفلسطينية وأطراف عربية وغير عربية تسندها وتشجعها، إلى التمادي والتصعيد بأساليب نضال (نعني الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة للمواجهة) لا تتلاءم مع الظرف السياسي واختلال موازين القوى الحالي.

على أساس هذه النظرة الشمولية، التحليلية العلمية، يتأكد أن التوجه لتحقيق الحل الاستراتيجي للقضية الفلسطينية (ومجمل القضايا القومية العربية، بما فيها تحرير الأراضي العربية المحتلة في لبنان وسوريا...)، لمصلحة شعوبنا وتطورها اللاحق، ولتأمين الاستقرار، والسلم في المنطقة، على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير للشعوب... يتطلب تغييراً في موازين القوى على الصعيد الإقليمي لمصلحة الشعوب العربية. والشرط الأول في هذا المجال هو النضال من أجل إجراء تغيير ديموقراطي، ولو على مراحل نضالية على صعيد الأنظمة العربية... الأمر الذي يمهد للتنسيق والترابط فيما بينها في توجه سياسي ـ وطني ـ قومي، بعيد عن التنافر الذي يسمم العلاقات الحالية بين الأنظمة.

والتتمة الطبيعية لهذا التوجه الاستراتيجي، وفي ضوئه، هي سعي قوى اليسار إلى تهيئة وبلورة الخطة التطبيقية لإجراء التغيير الديموقراطي في كل بلد عربي لبناء الكتلة الشعبية التاريخية ذات المصلحة والقادرة على إجراء التغيير. ويترافق هذا المجهود مع السعي، على الصعيد التكتيكي المباشر والمرحلي إلى النضال والتصدي للميول المحتملة لتقديم التنازلات التي تسد الطريق أو تعرقل استمرارية النضال، من قبل الأنظمة العربية، بما فيها السلطة الفلسطينية. وهذا يعني، كذلك، بداهة، عدم تقييد أيدي السلطة في حرية الحركة والمناورة في إطار الحفاظ على الأساسي في الحقوق الوطنية في المدى المباشر وعلى المدى البعيد، بمعنى إبقاء أفق النضال مفتوحاً على المستقبل.

ومن الواضح أن هذا التوجه المرن الذي ينبغي أن تأخذ فيه قوى اليسار، في الوقت الذي يهدف إلى الإفادة من كل طاقة وطنية، ويسعى إلى توحيد جهود جميع الفصائل وسد الطريق على التصادم فيما بينها لتجنب الأضرار الفادحة التي يمكن أن تقع على القضية الوطنية والقومية...، لا يترتب على قوى اليسار أن تتحمل أي مسؤولية عن أي سلوك أو موقف أو موافقة على اتفاق ما، يقدم عليه أي طرف لا يلبي المصالح الوطنية، الآنية أو يساعد على تقريب وحل هذه المسألة جذرياً.

إن تغيير موازين القوى يفتح مجالات واسعة لصيغ حلول مختلفة: من دولة ديموقراطية حقيقية تضم العرب الفلسطينيين والإسرائيليين، أو نشوء دولتين ديموقراطيتين

حقيقيتين كاملتي السيادة، تقوم بينهما علاقات مفتوحة لإمكانية الوصول إلى تشكيل الدولة الديموقراطية... أو نشوء الدولة الفلسطينية الديموقراطية المحتضنة من جو عربي عام ديموقراطي كأنظمة ومجتمعات، حتى لو ظلت إسرائيل في تركيبتها الحالية كدولة عسكرية عنصرية ودينية...

إن ما طرحناه، على أساس اجتهادنا النظري الخاص، من توقعات لمسار التطور السياسي العام في المنطقة، والاحتمالات المرجحة لطبيعة الصراعات المتوقعة في مواجهة الهجمة الأميركية ـ الإسرائيلية الشاملة، والخطة التطبيقية العملية التي تجمع قوى التغيير الوطنية ـ القومية، الديموقراطية وقوى اليسار... مع تحديد وسائل النضال الملائمة لاستراتيجية طويلة المدى... تكشف قصور البرنامج التبسيطي (الذي يتضمن مطالب عامة دون خطة تطبيقية)، الذي يقدمه كريم، والذي يتلخص بشعارات وتمنيات ومناشدات...

ب ـ التكامل العربي... الوحدة العربية

قضايا التكامل العربي، أو الاتحاد العربي، أو الوحدة العربية، سواء بصيغة الاندماج الكياني أم التنسيق السياسي بدرجاته المختلفة، كانت وما تزال بنداً أساسياً في الحياة السياسية العربية... وثمة اجتهادات كثيرة في برامج القوى القومية والديموقراطية واليسارية لمقاربتها... وكانت، فوق ذلك، أحد محاور الصراع فيما بينها جميعاً؛ بما في ذلك القوى ذات الانتماء العقيدي الواحد كالبعث مثلاً، خلال العقود الأخيرة بوجه خاص... انطلاقاً من هذه

الحقيقة، لم نرَ أن مقاربة كريم للموضوع في كتابه تتناسب مع أهمية الموضوع وخطورته في آن.

فالقول بضرورة «السهر على توطيد علاقات التكامل بين البلدان العربية في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وذلك على قاعدتي العلاقة التاريخية والمصالح المشتركة»، لا يحمل أي شيء جديد يساعد على دفع القضية إلى الأمام. «فالعلاقات التاريخية والمصالح المشتركة» هي حقائق موضوعية واقعية كانت موجودة، وما زالت قائمة، منذ بدايات القرن الماضي: أي تحديداً منذ بدايات نشوء الكيانات (الدول) العربية... فلم تؤدّ، مع ذلك، إلى قيام ودوام أي صيغة اتحادية أو وحدوية، بل أكثر من ذلك جرت محاولات وتجارب عديدة، باندفاعات ذاتية وعاطفية، أو بدوافع سياسية، أو مصلحية، آنية... ولكن النتائج كانت أكثر مأساوية. النماذج عديدة: تجربة الجمهورية العربية المتحدة... الصيغ المختلفة لتجارب القذافي الوحدوية... تجربة الوحدة القومية التي بادر إليها البعثان السوري والعراقي... الخ

أما كان الأجدر بكريم، في ضوء هذا الواقع، أن يفتش عن الأسباب التي أدت إلى تردي وفشل تلك التجارب جميعاً...، قبل أن يقدم على طرح صيغته العاطفية من حيث الشكل، لكنها: المبهمة من حيث المضمون، وغير الواقعية من حيث التطبيق؟

لعل كريماً لم يفطن، أو أنه لم يرغب ولم يقدر أن يعتبر بأن العقبة لا تكمن في «عدم الإدراك» بوجود علاقات

تاريخية ومصالح مشتركة... بل إن العقبة الحقيقية التي لم يلمسها كريم لا من قريب ولا من بعيد، هي في طبيعة الكيانات الدولتية التي قامت في أطر «قطرية» منذ البدء، وتطورت على هذا الأساس... فخلقت مكوناتها المصلحية الخاصة داخل هذه الأطر، باعتبار ذلك الشكل الأنسب والأكثر مواءمة مع مصالح القوى الداخلية المهيمنة ذات الامتيازات، ومع مصالح القوى الخارجية التي كان لها القرار الأساسي في إنشاء هذه الكيانات بتلك المواصفات... إن عدم تناسق المصالح بين الكيانات القطرية ـ وحتى تضاربها أحياناً، هو، إذن، الأساس المانع لقيام أي إطار تكاملي جدي بين البلدان العربية... ما استمرت الأوضاع على هذه الحالة.

في هذا الضوء لا يبقى أي قيمة سياسية أو عملية جدية لمقولة كريم التي ترى «أن هذا التكامل إنما هو الأساس في تحرر هذه البلدان وفي تقدمها» (ص92). ويبدو لي، على أساس التجارب ووقائع الحياة، أن العكس هو الصحيح: فشرط التكامل الجدي والسليم هو في تحرر البلدان العربية وفي تقدمها... وفي ديموقراطيتها على وجه الخصوص.

واللافت أن كريماً، رغم ذلك، يكشف مظهراً آخر للخلل في هذا «التكامل» الذي يدعو إليه، وذلك حين يستدرك بالقول: «شرط أن لا يمس هذا التكامل باستقلال أي بلد، أو يمس سيادته...»! (ص 92) ومن الواضح أن كريماً قد بنى هذا الاستنتاج ـ التحفظ في ضوء الوقائع

والتجربة السياسية الطويلة التي مرَّ بها في سني نضاله، في أكثر من بلد عربي، حيث كانت التدخلات «الشقيقة» تتجاوز، في أكثر الأحيان، أطر التدخلات الديبلوماسية والسياسية لتأخذ شكل التدخل العسكري وغيره من أساليب الضغط والفرض!

في ضوء المنطق الذي ناقشنا فيه أفكار كريم حول مسألة «التكامل العربي»، أو «الاتحاد العربي»... وبرهنّا على أساس ذلك أن تحقيقهما يتطلب النضال، أكثر من التمنيات، من أجل إجراء تغييرات جدية في طبيعة الأنظمة العربية القائمة التي تشكل، في الواقع، العقبة الرئيسية أما حصولهما... يمكننا التأكيد بأن مسألة التكامل العربي أو الاتحاد العربي أو الوحدة العربية، باتت مرتبطة موضوعياً، وبصورة عضوية بمسألة التغيير الديموقراطي في بلدين عربيين على الأقل أو أكثر. وهذه الحقيقة هي إحدى السمات الجديدة لتطور حركة التحرر العربية الديموقراطية التغييرية في عصر العولمة، التي تبيّن قصور الفهم القومي التقليدي وعدم قدرته على مجاراة القضية القومية في مرحلة تطورها الجديدة، رغم أن القضايا القومية بشرعيتها الموضوعية صارت أكثر حدة وأكثر تعقيداً في عصر العولمة.

رغم أن كريماً يطرح بدوره فكرة مؤداها أن «أهم الشروط لتحقيق هذا التكامل هو أن تتحرر هذه البلدان من أنظمة الاستبداد...»، إنما يطرحها كشعار عام دون تبريرها، نظرياً أو وقائعياً، كضرورة، كشرط يشكل عدم تحقيقه عاملاً مانعاً لحصول ذاك التكامل أو الاتحاد. والدليل

الكاشف لهذا التناقض هو أن كريماً يرى بأن الجامعة العربية (وهي المعبر العام عن النظام العربي الحالي كما هي في الواقع - غسان)، هي «مرحلياً... الإطار لهذا النوع من التكامل بين البلدان العربية وصولاً إلى قيام اتحاد عربي شبيه بالاتحادات التي قامت في مناطق أخرى من العالم» (ص 92). فنقطة الضعف في هذه الحجة هي أنها لم تأخذ في الاعتبار العوامل المصلحية المشتركة بين تلك الأنظمة التي أقامت فيما بينها علاقات تعاون أخذت شكلاً تعاقدياً في صورة اتحادات ـ وعادة ما تقدم القوى القومية مثال الاتحاد الأوروبي، والتي يزعم أنه يمكن الحذو حذوها، كقدوة لتبرير الاتحاد العربي، تاركة في الظل التناقضات، بل التناحرات القائمة بين الأنظمة العربية...

ونحن لا نرى أن طرحنا النظري ـ السياسي الاستراتيجي حول القضايا المتعلقة بمسائل التكامل والاتحاد والوحدة العربية... يمنع، أو عليه أن يعرقل «العمل على خلق نوع متقدم من التنسيق بين البلدان العربية، على مستوى الحكومات، وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني...» كما يطرح كريم. لكننا، انسجاماً مع طرحنا النظري ـ السياسي لا نعوّل على التنسيق بين الحكومات العربية بأنه سيؤدي إلى الاتحاد والوحدة... ولكن في الممارسة السياسية التكتيكية لا يمكن أن يكون اليسار إلا في اتجاه توسيع علاقات التعاون البيني العربي، من حيث المبدأ على جميع الصعد التي تخدم الموقف العربي العام. مع ضرورة الإشارة إلى الأهمية الخاصة والمميزة التي لها الأولوية على تنسيق العلاقات الحكومية،

والتي ينبغي أن توليها قوى اليسار هي تطوير التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني على النطاق العربي، وذلك لأن التنسيق على هذا الصعيد في الوقت الذي يتفق وينسجم مع متطلبات الفهم النظري ـ السياسي الذي طرحناه، يساعد على تهيئة وتطوير عملية بناء الكتلة الشعبية على المدى النضالي البعيد على الصعيد العربي العام، كما يهيىء قاعدة مادية لحملات التضامن والمساندة فيما بين هذه القوى والمؤسسات في مواجهة عوامل الضغط والتضييق عليها في هذا البلد العربي أو ذاك.

المحور الرابع: التغيير

بكثير من التبسيط يقدم كريم هذا المحور المتعلق «بقوى التغيير في العالم العربي على اختلاف مكوناتها، وبأشكال وصيغ التعاون في ما بينها لتحقيق ما يمكن أن يكون برنامجاً مشتركاً يدعم استقلال البلدان العربية وسيادتها، بالمفرد وبالجمع، ويحقق التكامل بين هذه البلدان على طريق الاتحاد العربي المنشود، ويحقق لها التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويحقق لشعوبها الحرية والسعادة... إلخ (ص 94 - 95).

وهكذا يتضح أن مضمون ومحتوى برنامج التغيير عند كريم يتمحور حول ثلاث قضايا عامة: دعم استقلال البلدان العربية ـ التكامل فيما بينها ـ السير في طريق الاتحاد العربي...

الملاحظة الأولى هي خلو هذا البرنامج الذي يستهدف التغيير، من مسألة «... تحرر هذه البلدان من نظم

الاستبداد فيها...» التي وردت في الكتاب لمرة واحدة في الصفحة 92، في سياق كلام استطرادي في بحث قضية «الأقليات» في العالم العربي.

ومن ناحية ثانية يُقدم هذا البرنامج باعتباره برنامجاً عاماً مشتركاً لجميع البلدان العربية. وهذه العمومية بالذات تفقده أي فعالية حقيقية على الأرضية السياسية الواقعية في كل من البلدان العربية. فبالنسبة إلى البند الأول منه: أي «دعم الاستقلال الوطني...»، هو بند لا يأخذ في الاعتبار أن كلاً من البلدان العربية في هذا المجال المحدد يعاني مشكلات مختلفة نوعياً من حيث طبيعتها السياسية على الأقل عن سائر البلدان. وقد يكون اختلافاً في طبيعة النظم الاقتصادية من حيث مستوى تطوره أو من حيث تركيبته القطاعية... ودرجة انكشافه أو عدم انكشافه أمام الرأسمال المعولم.

لنستعن ببعض الأمثلة: فمسألة الدفاع عن الاستقلال والسيادة في لبنان تختلف عما يواجه الشعب الفلسطيني مثلاً، أو المجتمع العراقي أو الإماراتي... إلخ. أضف إلى ذلك أن شعار دعم الاستقلال والدفاع عن السيادة هو شعار جيد من حيث مدلوله السياسي العام. ولكنه لا يعني التغيير! لأن الاستقلال، من وجهة النظر الحقوقية، والشكلية، حقيقة معترف بها. بهذا المعنى فإن رفع هذا الشعار لا يعدو كونه دعوة لتعزيز ما هو قائم.

حتى في الحدود الضيقة التي يطرح فيها الشعار، إنما يطرح بدون خطة تطبيقية... يترك للعفوية... للصدف... فليس ثمة أي تحديد من سيقوم بمهمة الخلاص! ألا يستدعي

«مفهوم البرنامج» أن يكون لدى قوى اليسار تصور للاحتمالات التي قد تولدها أوضاع كل بلد بصورة خاصة، وما يتمخض داخلها من تناقضات... وما يمكن أن تؤثر فيها التدخلات الخارجية...؟ وفي خضم هذه العملية المعقدة والطويلة ماذا على قوى اليسار أن تعمل كتوجه عام.

أما بالنسبة إلى البندين الآخرين من برنامج كريم، أي تحقيق التكامل... والسير على طريق الاتحاد العربي، فإنهما ـ رغم أهميتهما الخاصة التي لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص منهما ـ يبقيان في حدود الشعارات العامة التي تعكس صدى شعارات القوى القومية التقليدية. لأنهما يتجاهلان ويستصغران دور الشروط الداخلية في كل بلد، التي ما زالت تعيق وتعرقل، بل تمنع تحقيقهما. وقد ناقشنا هذا الجانب من الموضوع في صفحات سابقة.

ومن جهة ثانية، لا يمكن حصر مفهوم التغيير، من حيث وجهة نظرنا، في حدود هذه الشعارات فقط، بالنسبة إلى قوى اليسار. بل إن هذا البرنامج، كما نرجح، لا تعارضه لا الأنظمة العربية الحالية ولا قوى المعارضة التقليدية فيها... وهذا يضع قوى اليسار في مواقع الحيرة وفقدان المبادرة والفعل في اتجاه أفق تقدمي. ففي مصر، مثلاً، نحن أمام دعوة «التغيير» التي يطلقها الإخوان المسلمون و«التغيير» الذي يتكلم عنه الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم لا تخرج عن شروط التغيير التي يطرحها برنامج كريم! وفي فلسطين هناك التغيير الذي تتحدث عنه حماس وتمارسه، والتغيير الذي تتكلم عنه

السلطة في رام الله تحت السقف إياه...! أما في لبنان فنحن أمام مشروع 14 آذار للتغيير ومشروع 8 آذار اللذين يتصارعان ويولد هذا الصراع عدم الاستقرار الدائم في البلاد...! وهناك في اليمن مفهومان للتغيير، أحدهما للسلطة وآخر لحركة الحوثيين... ويمكن التوقف كذلك عند مشروع عمر البشير في السودان الذي يواجهه مشروع الحركة الشعبية لجنوب السودان... الخ.

استنتاجنا الطبيعي، والمنطقي في آن، أن إضافة مقترح آخر بالمواصفات نفسها لا يمكن أن يفتح باب الخلاص على هذا الصعيد... ولا حاجة لقوى اليسار أن تتحمل مسؤولية مثل هذا البرنامج.

نحن نزعم بأن برنامج قوى اليسار يجب أن ينبني على مستويين، في ضوء التحليل العام للعوامل الرئيسية التي تحكم التطور العالمي في هذه الحقبة من الزمن، التي لها تأثيرها المباشر في تحديد مسار التطور الداخلي في كل بلد، وبدرجات متفاوتة وفق الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل منها، وبالتفاعل معها... (وهذا ما نسميه «الظروف التاريخية» التي يجب أخذها في الاعتبار في أي تحليل أو في أي تقرير).

في المستوى الأول: يتركز المسعى النضالي، من وجهة نظرنا، على توسيع وتقوية تأثير القوى الديموقراطية واليسارية في الحياة السياسية العامة في البلاد لتحقيق الإصلاحات الديموقراطية المتدرجة في جميع ميادين حياة المجتمع والدولة بالأساليب الديموقراطية، وفق خطة عمل

علمية، استناداً إلى قوة الجماهير بإشراكها بصورة متزايدة في النضالات المطلبية والإصلاحية العامة... الخ.

في المستوى الثاني: تحضير الشروط الملائمة، عبر النضالات في المستوى الأول والتراكمات الإصلاحية التي تحققت لإجراء التغيير الذي يجب أن يعني **إجراء تغيير في طبيعة السلطة بوصول تحالف القوى الديموقراطية واليسارية ومنظمات المجتمع المدني إلى مسك الدولة بالأساليب الديموقراطية وبتدرج تحدده شروط الحياة السياسية الداخلية وشروط علاقات البلد مع المحيط الخارجي... وبالدرجة الأولى عبر الانتخابات وبسائر وسائل الضغط السياسي الجماهيري غير العنفي**... الخ.

وفي إطار هذين المستويين اللذين يشكلان معياراً لا لتحديد النهج العام الواضح الذي يوصل إلى استراتيجية قوى اليسار فقط، بل إنهما يحددان الخطوات التكتيكية لبلورة المواقف التفصيلية والمباشرة إزاء تطورات الأحداث الجارية والمواقف الآنية التي تتخذها القوى الأخرى، بما فيها الحكومة...

بهذا المعنى المتكامل والمركب نفهم مهمة صياغة وتحديد برنامج قوى اليسار. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه منذ البدء، من أنه يتطلب تصوراً عاماً: نظرياً وسياسياً للتطور الموضوعي للمجتمع المعين، في احتمالاته المختلفة، والبناء على هذا الفهم خطة عمل اليسار، ولو بتوجهات عامة يتقرر بموجبها إلى درجة كبيرة من الصحة والدقة التدابير والمواقف التفصيلية الملموسة في الحياة السياسية اليومية.

وهذا التصور النظري ـ السياسي وبلورته عبر الحوارات والنقاشات فيما بين تجمعات وفصائل اليسار المتعددة العاملة على الساحة السياسية شرط أساسي لخلق القناعة المشتركة للنهج العام لقوى اليسار. فبدون هذه القناعة تضيع مسألة صياغة برنامج اليسار فيما بين التصورات والاجتهادات الخاصة المختلفة والمتضاربة... وهذه السبيل هي التي تسمح بالخروج من الشعاراتية... ومن التمنيات التي تطلق دون تبرير نظري لضرورتها وتحديد إمكانيات تحقيقها. خلاف ذلك لا أساس لأي ادعاء بأننا نضع برنامجاً لقوى اليسار يساعد على توجيه عملها نحو هدف عام محدد المواصفات يسمح للعمل بين الناس لإقناعهم بجدوى النضال وآفاقه...

ونحن نقول هذا القول، ندرك في الوقت نفسه أننا أمام مهمة صعبة، تحتاج إلى عمل جماعي مكثف وطويل المدى. ولا يقتصر الأمر على العمل النظري والسياسي المطلوب من قوى اليسار وحسب. بل عليها أن تعالج قضية أساسية تقف عقبة كأداء أمام تحقيق أي هدف جدي تحدده أي دراسة نظرية سليمة وعميقة وموضوعية... وهذه العقبة هي حالة الاحباط العامة السائدة في الوسط الجماهيري، بصرف النظر عن الأسباب المتعددة التي ولّدت هذا الإحباط. فالإحباط لا يؤدي إلى انكفاء الجماهير عن النضال وحسب. وهذا بحدّ ذاته عامل سلبي أمام جهود قوى اليسار. بل إن الإحباط يفتح، فوق ذلك، المجالات لتوجه الجماهير في مسارات غير مفيدة، وأحياناً مناقضة لبناء الحركة الجماهيرية الديموقراطية ومضرة بها، كنشوء

التيارات الفوضوية ذات الطابع «اليساري» التي تستغل استياء الجماهير وعدم وضوح آفاق المستقبل لتوجيهها في الخط الخاطىء بصورة لا تقدر فيه بشكل صحيح الإمكانيات الواقعية للنضال فتمارس أشكالاً وأساليب مغامرة تؤدي إلى تدمير القوى... مما يؤدي إلى تحويل الإحباط إلى يأس. وإما أن تقع الجماهير ضحية تيارات عدمية متطرفة تغلف مشاريعها السياسية بأردية دينية، ولكن تظل برامجها قاصرة، من حيث المضمون لعدم رؤية طبيعة الهجوم والمخاطر التي تتعرض لها مجتمعاتنا من أعدائها من حيث هي مخاطر تشمل السياسة والاقتصاد والقضية القومية والهوية مجتمعة، وتكتفي بتركيزها على الجانب العاطفي... الانتقامي... يجعلها تعتمد على أسلوب واحد هو الكفاح المسلح تتوهم أنه الوحيد الذي يحسم التناقض وفي معركة واحدة.